



كلية الشريعة والقانون بأسسيوط

الأمر عند الأصوليين

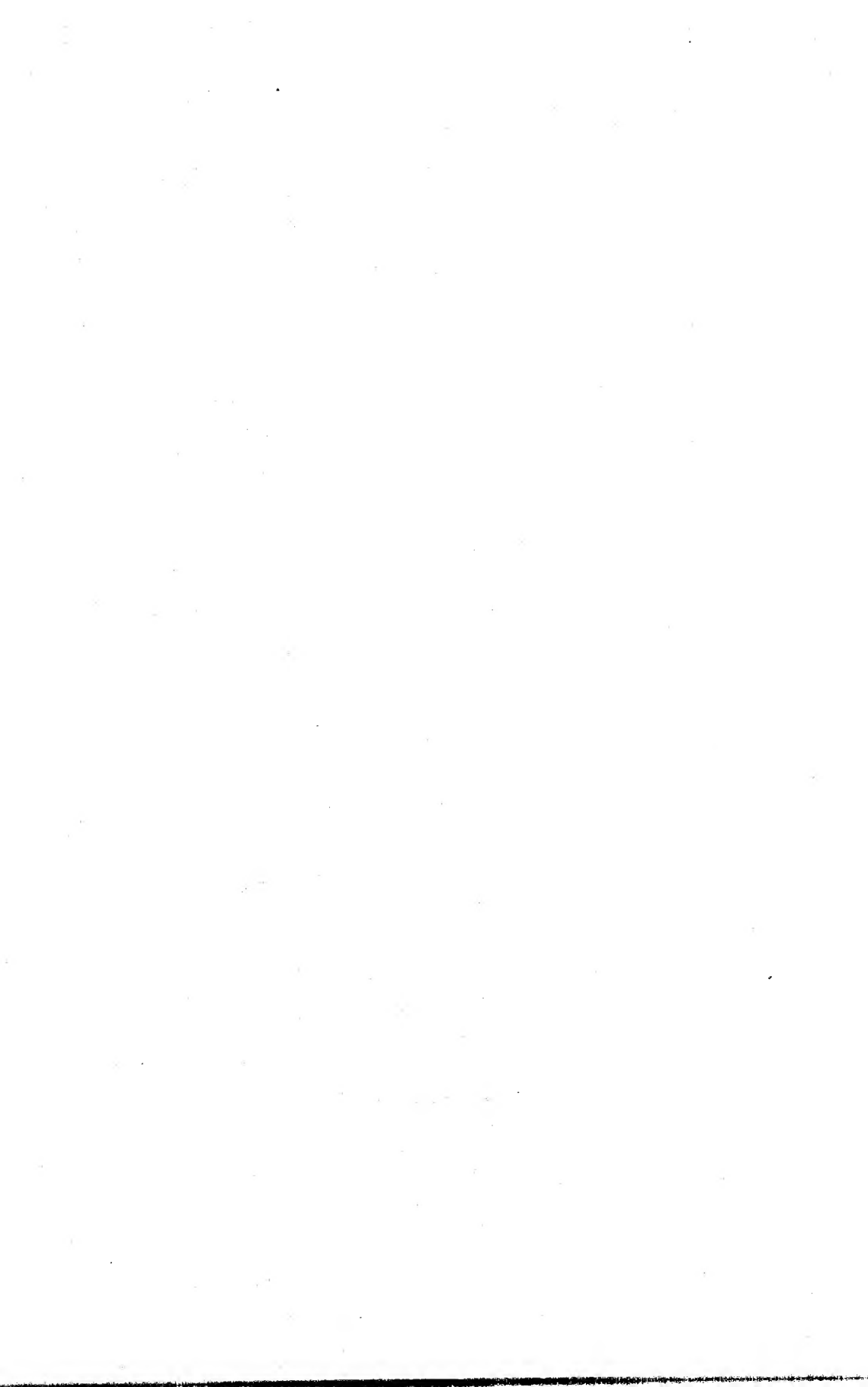
إعجاز

د. / منتصر محمد عبد الشافي محمود

مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون

جامعة الأزهر بأسسيوط

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

﴿ الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ﴾ ﴿ فيما لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً ﴾ (١).

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله شهادة تبعدني عن الخطأ والزلل، وتقربني إلى الطاعة والمغفرة والرضوان.

وأصلى وأسلم على سيدنا محمد الذي لم ينطق إلا بالحكمة ولم يتكلم إلا بالتي هي أحسن، فكان قوله هدى ونوراً ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾ ﴿ إن هو إلا وحي يوحى ﴾ علمه شديد القوى ﴿ (٢) هداًنا الله به إلى الحق وإلى الطريق المستقيم، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الرسول - ﷺ - يقول (العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر) (٣).

(١) سورة الكهف، الآيتين / ١، ٢.

(٢) سورة النجم، الآيات / ٣، ٤، ٥.

(٣) رواه أبو داود وابن ماجه والدارمي عن رجل من أصحاب رسول الله - ﷺ - عندما جاء يطلب حديثاً من أبي الدرداء - سنن أبي داود - كتاب العلم - باب الحث على طلب العلم ج ٣ ص ٣١٧ سنن ابن ماجه - مقدمة - باب فضل العلماء والحث

فالتركة التي ورثها الرسول - ﷺ - للعلماء جديرة بال العناية والتعظيم، لأنها طريقة السيادة في الدنيا، والسعادة في الآخرة، وعلم أصول الفقه في الذروة منها، لأنه يسدّد الباحث في الوصول إلى أحكام الشريعة، ويعينه على الوصول إلى الحقيقة، فهو القانون العاصم - بعد الله - الذي يعصم عن الخطأ في فهم مراد الشارع سبحانه وتعالى ويؤهله لحسن التلقّي عن الله سبحانه.

وهذا العلم من العلوم التي انفرد بها المسلمون، فلا تجد له مثيلاً عند أمم الأرض قاطبة لا في القديم ولا في الحديث. ومن أهم مباحث أصول الفقه: الأمر والنهي، فعليهما مدار الأحكام إذ الحكم التكليفي المصطلح عليه عند علماء الأصول هو: خطاب الله الطالب للفعل أو الترك، أو المخير بينهما، وطلب الفعل يعبر عنه بالأمر، وطلب الترك يعبر عنه بالنهي.

والأمر والنهي حق الله تعالى على جميع المكلفين، وحق الله تعالى لا خيرة فيه للمكلف.

فإذا وقع الأمر والنهي شرعاً لم يصح تخلفهما عقلاً، وإلا كان افتياتاً على الله تعالى، وإهداراً للشريعة بالكلية^(١).

يقول الإمام السرخسي: ومعظم الابتلاء بهما - يعني بالأمر والنهي - وبمعرفة كليهما تتم معرفة الأحكام، ويتميز الحلال من الحرام^(٢).

على طلب العلم ج ١، ص ٨١، سنن الدارمي - مقدمة - باب فضل العلم والعالم ج ١ ص ٩٨.

(١) الموافقات في أصول الشريعة للإمام الشاطبي ج ٢ ص ٣١٧ - ٣١٨، دار المعرفة بيروت - لبنان.

ويقول الإمام سراج الدين الهندي: تُقدم مباحث الأمر على سائر المباحث، لكونه أهم لأن معظم التكاليف ثبتت بالأمر، فهو أشرف إذ الإيمان والعبادات ثابتان به، والشرف من أسباب التقديم، أو لأن الوجوب أسبق من سائر الأحكام، إذ أول تكليف يتوجه إلى المكلف إذ الموجودات كلها وجدت ب خطاب كن على ما هو المختار^(١).

ولهذه الأهمية، ولكون الأحكام الشرعية المبنية على طلب الفعل "الأمر" تشكل جزءاً كبيراً من شريعة الله تعالى الباقية إلى يوم القيامة، قمت بالكتابة مستعينا بالله في موضوع الأمر عند الأصوليين، تكلمت فيه عن الأمر وما يتعلق به من المسائل، وما ينبني عليه من الأحكام، وقد خططت لموضوعي هذا فجعلته في مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

المقدمة: في أهمية الموضوع وخطته.

الفصل الأول: في لفظ الأمر.

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: في أقوال العلماء فيما وضع له لفظ "أمر"

المبحث الثاني: في تعريف الأمر.

المبحث الثالث: هل يكون الأمر حقيقة في غير القول

الطالب للفعل؟

الفصل الثاني: في صيغة الأمر.

وفيه سبعة مباحث

(١) أصول السرخسي ج ١ ص ١١ - طبعة أولى سنة ١٩٩٣م دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان، التلويح على التوضيح ج ١ ص ١٤٩، مطبعة محمد على صبيح.

(٢) الأوامر من شرح السراج الهندي على المغنى في أصول الفقه للخبازي ص ١٦،

رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الشريعة بالقاهرة سنة ١٩٩٠م.

المبحث الأول: فيما تستعمل فيه صيغة الأمر.

المبحث الثاني: فيما يفيد صيغة الأمر حقيقة.

المبحث الثالث: فيما يفيد الأمر بعد التحريم، وما يفيد النهي بعد الوجوب.

المبحث الرابع: فيما يدل عليه الأمر المطلق من المرة أو التكرار.

المبحث الخامس: فيما يفيد الأمر المعلق بشرط أو صفة.

المبحث السادس: هل الأمر المطلق يفيد الفور أو التراخي؟

المبحث السابع: الأمر بالشئ هل هو نهى عن ضده؟

الفصل الثالث: في مباحث متعلقة بالأمر.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: هل الأمر بالشئ أمر بذلك الشئ من الأمر الأول؟

المبحث الثاني: هل الأمر بالماهية المطلقة أمر بجزئياتها؟

المبحث الثالث: هل الأمران المتعاقبان للتأكيد؟

المبحث الرابع: الإتيان بالمأمور به هل يقتضى الإجزاء؟

الخاتمة: في أهم نتائج البحث.

والله الموفق والمعين

دكتور

منتصر محمد عبد الشافي

الفصل الأول

لفظ الأمر

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول

أقوال العلماء فيما وضع له لفظ "أمر"

لفظ أمر مكون من حروف ثلاثة هي الألف، والميم، والراء، وقد اختلف العلماء في مدلوله لغة على ثلاثة أقوال: القول الأول للجمهور، وهو المختار للإمام البيضاوي: أن مدلول الأمر لغة: هو القول الطالب للفعل مطلقاً^(١)، سواء صدر هذا الأمر من الأعلى للأدنى، كأوامر الله تعالى ورسوله - ﷺ - ، وأوامر رئيس الدولة للرعية، فإن الله تعالى يعلو عن الخلق لأنه خالق، والرسول أعلى من أمته، ورئيس الدولة أعلى من الرعية ولهذا يقولون: الأمر الصادر من رئيس الدولة برقم كذا. أم كان صادراً من الأدنى إلى الأعلى، أم كان صادراً من المساوي. فكل هذا يسمى أمراً في اللغة، وإن خصَّ العرف الأمر الصادر من الأدنى إلى الأعلى بالسؤال، والأمر المساوي بالالتماس، فهذا اصطلاح عرفي، وكلامنا في مسمى

(١) المنهاج للإمام البيضاوي ج ٢ ص ٣، مطبعة محمد علي صبيح، البحر المحيط للزركشي ج ٢ ص ٣٤٧ - طبعة ثانية سنة ١٩٩٢م - دار الصفوة للطباعة والنشر بالغردقة، تيسير التحرير لمحمد أمين ج ١ ص ٣٣٨ طبعة دار الفكر، إرشاد الفحول للشوكاني ص ٩٣ طبعة أولى مطبعة مصطفى الحلبي.

الأمر اللغوي، فإنه أمر على كل حال، لأن فقهاء اللغة لم يفرقوا في وضع لفظ الأمر على مسماه التي هي صيغة: أفعَل، بين صدوره من الأعلى رتبة أو من الأدنى، أو من المساوي.

واستدلوا على ذلك:

بأن لفظ الأمر قد استعمل في القول الطالب للفعل مع العلو ومع الاستعلاء، ومجرداً عنهما، والأصل في الاستعمال الحقيقة فكان لفظ الأمر حقيقة في الجميع.

فمثال استعماله في العلو: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾^(١)، وقول النبي - ﷺ - (مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر)^(٢).

ففي الآية أمر صادر من الله سبحانه وتعالى والعلو في ذلك ظاهر واضح، وهو أنه خالق لعباده، وفي الحديث، الأمر موجه من الرسول - ﷺ - لأمته، ولا شك أن الأنبياء أعلى رتبة ممن دونهم من الأمم، فالعلو محقق فيهما.

ومثال استعماله في الاستعلاء: أن يقول لمن هو أعلى منه في المرتبة "أمرت بكذا".

ومثال استعماله مجرداً عن ذلك: قوله سبحانه وتعالى حكاية عن فرعون ﴿يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَكَ مِنْ أَرْضِكَ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾^(٣).

(١) سورة طه، من الآية/ ١٣٢.

(٢) رواه الإمام أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. سنن أبي داود- كتاب الصلاة- باب متى يؤمر الغلام بالصلاة- ج ١ ص ١٣٣ طبع ونشر دار إحياء السنة النبوية.

فالآية سأت ما صدر من قوم فرعون لفرعون في معرض المشورة أمراً، مع أن قوم فرعون أقل رتبة من فرعون، وفي الوقت نفسه يبعد أن يظهرُوا الاستعلاء عليه في وقت المشورة، لأنه كان يستشيرهم حينما تحير في أمر سيدنا موسى - عليه السلام - .

فقد وجد الأمر هنا من غير علو ولا استعلاء. حيث أطلقت الآية الكريمة على قولهم أمراً من غير اشتراط علو ولا استعلاء، فدل على أنه حقيقة في القول المطلق^(١).

القول الثاني:

لأكثر المعتزلة وبعض الأشاعرة كابى إسحاق الشيرازى: أن مدلول الأمر لغة: هو القول الطالب للفعل بشرط صدوره ممن هو أعلى رتبة لمن هو دونه في الرتبة^(٢).
فإن صدر القول من الأدنى رتبة لمن هو أعلى منه أو صدر من المساوى لا يكون أمراً، بل إن صدر من الأدنى للأعلى فهو دعاء، وإن صدر من المساوى فهو التماس.

(٣) سورة الشعراء، آية ٣٥.

(١) نهاية السؤل ج٢ ص ٨ - مطبعة محمد على صبيح- تيسير التحرير ج١ ص ٣٣٨.

(٢) اللمع في أصول الفقه للشيرازى ص ٧ - مطبعة مصطفى الحلبي، التبصرة في أصول الفقه للشيرازى ص ١٧ - طبعة سنة ١٩٨٠م دار الفكر دمشق، البحر المحيط ج٢ ص ٣٤٧، تيسير التحرير ج١ ص ٣٣٨.

واستدلوا على ذلك:

بأن لفظ الأمر لو كان حقيقة في القول الطالب للفعل إذا صدر من الأدنى للأعلى لما نـم أهل العرف من قال لمن هو أعلى رتبة "أمرتك بكذا" لكونه تكلم بلفظ مستعمل في معناه الذي وضع اللفظ له، لكن أهل العرف يذمون من قال هذا القول ويلمونه عليه، فلزم من ذلك أن يكون لفظ الأمر غير حقيقة في هذا القول، ولزم أن يكون العلو معتبراً في حقيقته، وهو المطلوب والمدعى.

نوقش هذا الدليل:

بأننا لا نسلم أن الأمر من الأدنى إلى الأعلى ليس أمراً، ولا يسمى بهذا، إنما هو أمر لأننا نعرف الأمر بمدلوله اللغوي مجراً من القرائن، والتضرع بالاتماس والدعاء ونحو ذلك، إنما فهم بالقرينة. وأما نـم العقلاء للأدنى إذا صدر منه أمر لما هو أعلى منه إنما هو دليل لنا، لا علينا، لأن الذم مترتب على الأمر الذي فهموه من القول، لأنه في ذاته وبوضعه أمر والذم دليل على أنه حقيقة في القول، لأنه في ذاته وبوضعه أمر والذم دليل على أنه حقيقة في القول المطلق، فترتب الذم على أمر خارج من وضع الأمر ومدلوله، وهو طريقة الأمر وأداؤه فكان ينبغي أن يتلطف في قوله.

وبالإضافة إلى ذلك لو اشترط العلو في حقيقة الأمر لانتفى الأمر عند انتفائه، ضرورة أن المشروط ينتفى عند انتفاء شرطه، لكن الأمر لم ينتف عند انتفاء العلو، فقد أطلق عمرو بن

العاص على مشورته ونصحه لأمر المؤمنين معاوية بن أبي سفيان، أمراً، مع أن عمراً من الرعية، فهو أدنى مرتبة من أمير المؤمنين، وذلك حين أشار عليه بقتل ابن هاشم فتركه معاوية وخرج عليه مرة أخرى فقال:

أمرتك أمراً جازماً فعصيتني وكان من التوفيق قتل ابن هاشم^(١)

القول الثالث:

لأبي الحسين البصري، واختاره الآمدي وابن الحاجب والإمام الرازي: أن مدلول الأمر لغة: هو القول الطالب للفعل مع الاستعلاء^(٢).

والفرق بين العلو الذي اشترطه أكثر المعتزلة وبين الاستعلاء الذي اشترطه أبو الحسين البصري ومن وافقه: أن العلو معناه أن الأمر أعلى رتبة من المأمور في الواقع ونفس الأمر.

أما الاستعلاء فمعناه: أن الأمر فرض نفسه أعلى رتبة من المأمور، ولم يكن كذلك في واقع الأمر، وقد يدرك ذلك من تعبيره وأدائه، بأن يكون بصوت مرتفع مع غلظة فيه.

(١) تيسير التحرير ج ١ ص ٣٣٨، شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ج ١ ص ٤٦٦ دار الكتب العلمية بيروت.

(٢) المعتمد لأبي الحسين البصري ج ١ ص ٤٣ طبعة أولى سنة ١٩٨٣م - دار الكتب العلمية بيروت، الإحكام للآمدي ج ٢ ص ١٣٠ طبعة سنة ١٩٦٧م دار الاتحاد العربي للطباعة بالقاهرة، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٧٧ - مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة، المحصول للإمام الرازي ج ١ ص ١٩٠ طبعة أولى سنة ١٩٨٨م دار الكتب العلمية بيروت.

ومما تقدم يظهر لنا: أن العلو هيئة ترجع إلى الأمر أى الشخص المتكلم، أما الاستعلاء: فإنه هيئة ترجع إلى الكلام والنطق به^(١).

واستدل أبو الحسين البصرى ومن وافقه: بأن الأمر إذا صدر مع الخضوع والتذلل لا يعتبر قائله أمراً بخلاف ما إذا صدر من المستعلى فإنه يسمى أمراً، ولذلك يذمون من صدر منه الأمر مع الاستعلاء دون من صدر منه الأمر مع التذلل والخضوع، فكان الاستعلاء شرطاً فى الأمر، وهو المطلوب والمدعى^(٢).

وقد نوقش هذا بما نوقش به دليل المعتزلة السابق، فلا داعى لتكراره.

والقول الراجح هو قول الجمهور: من أن الأمر القول الطالب للفعل مطلقاً، من غير اشتراط العلو ولا الاستعلاء، لأن البحث فى لفظ الأمر المكون من حروفه الثلاثة: أ- م- ر. من حيث دلالاته اللغوية وذلك بقطع النظر عن القرائن، أى لفظ الأمر مجرداً عن أى قرينة تبين جهة صدور هذا الأمر من الأعلى إلى الأدنى أو تعيين حال الآخر، يؤيد ذلك قول ابن السبكي فى جمع الجوامع: لا يعتبر فى مسمى الأمر علو ولا استعلاء^(٣).

(١) نهاية السؤل ج٢ ص ٨.

(٢) نهاية السؤل ج٢ ص ٨، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٧٧.

(٣) شرح الجلال على جمع الجوامع ج١ ص ٤٦٦.

المبحث الثاني

تعريف الأمر

اختلف علماء الأصول في تعريف الأمر الاصطلاحي اختلافات كثيرة نقتصر على بعضها:
 أولاً عرفه الإمام البضاوى وأكثر العلماء بأنه: القول الطالب للفعل^(١).

شرح التعريف:

فالقول: هو اللفظ المستعمل فيصدق على المفرد والمركب، وهو أخص من اللفظ: لأن اللفظ يشمل المهمل والمستعمل، والقول أخص منه، وهو جنس في التعريف يشمل القول الطالب للفعل مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾^(٢)، ويشمل القول الطالب للترك مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(٣)، ويشمل الخبر مثل قول القائل: أنا طالب منك كذا، لأن كل هذا مندرج تحت القول، هو مخرج للفظ المهمل، والطالب بالإشارة أو القرائن المفهمة، فإن ذلك كله لا يسمى أمراً.

(١) متن المنهاج مع نهاية السؤل جـ ٢ ص ٣.

(٢) سورة الإسراء، من الآية/ ٧٨.

(٣) سورة الإسراء، من الآية/ ٣٣.

الطالب:

صفة للقول وإسناد الطلب إليه مجازاً، علاقته السببية، لأن الطالب حقيقة هو المتكلم، لا القول، فإطلاق الطلب عليه مجاز مرسل، لأن الطالب وهو الفاعل إنما يطلب بالقول فالقول سبب، وهو قيد أول خرج به الخبر، فليس أمراً، كما خرج به الأمر النفساني فهو طلب.

للفعل:

قيد ثان خرج به النهي، فإنه قول طالب للترك، والمراد بالفعل ما قابل الكف والترك، فإن الكف وإن كان فعلاً، لكه فعل الضد، وهو الترك. ولهذا قيده ابن الحاجب بقوله، غير كف فقال: طلب فعل غير كف، ليخرج النهي^(١).

ثانياً: عرفه القاضي أبو بكر الباقلاني وإمام الحرمين والغزالي، بأنه: القول المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به^(٢). وهذا التعريف راعى فيه أصحابه لازم الأمر.

شرح التعريف:

فالقول: جنس في التعريف يشمل الأمر وغيره.

المقتضى: قيد أول خرج به الأنواع الأخرى للكلام غير الأمر، فإن الأمر مقتضى بنفسه.

(١) نهاية السؤل ج ٢ ص ٧.

(٢) هان في أصول الفقة ج ١ ص ١٥١، طبعة دار الوفاء بالمنصورة سنة ١٩٩٢م، المستصفي للإمام الغزالي ج ١ ص ١١، طبعة دار الكتب العلمية بيروت - ط ثانية، وفتح الرحموت شرح مسلم الثبوت مع المستصفي ج ١ ص ٣٧٠، إرشاد الفحول ص ٩٢.

طاعة المأمور: قيد ثان خرج به الدعاء والسؤال ونحوهما مما لا يقتضى طاعة المأمور بالقول^(١).

اعتراض على هذا التعريف:

بأنه يلزم منه الدور، وهو توقف معرفة الأمر على المأمور والمأمور به، وهما متوقفان فى معرفتهما على الأمر، فتوقف كل طرف على الآخر، فبطل التعريف.

وبيان ذلك من وجهين:

الوجه الأول:

أن المأمور والمأمور به مشتقان من الأمر فتوقف معرفتهما عليه، ضرورة أن معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه، وهو أن الأمر توقف فى معرفته عليهما.

الوجه الثانى:

أن الطاعة قد أخذت فى التعريف، وهى موافقة الأمر، وإذا كانت الطاعة هى الموافقة للأمر فتوقفت معرفتها عليه، ضرورة أن المضاف تتوقف معرفته على معرفة المضاف إليه، وهنا المضاف إليه هو الأمر وجاء فى التعريف: أن معرفته متوقفة على معرفة الطاعة، فلهذين الوجهين كان التعريف به دوراً فيكون باطلاً^(٢).

(١) تيسير التحرير ج ١ ص ٣٣٨، البرهان لإمام الحرمين ج ١ ص ١٥١.

(٢) شرح العنصر على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٧٧، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٣٨، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٧٠.

وأجيب عن ذلك:

لا نسلم لزوم الدور؛ لأن لزوم ذلك إنما يتوقف على معرفة حقيقة الأمر، وحقيقة المأمور به، والمأمور، فمعرفة حقيقة هذه الأمور الثلاثة هي المتوقفة على معرفة الأمر وما تعلق به من مأمور به، ومأمور وهو المكلف، وهي التي يلزم منها الدور.

أما المعرفة المتوقفة على الأمر فهي تمييز المأمور به والمأمور، وتصورهما بوجه ما، ضرورة أن معرفة الأمر من حيث هو أمر وكلام صادر من المتكلم فيفهم منه المخاطب وهو المأمور، والمأمور به وهو الفعل، فإن معرفة الأمر التي هي تصوره وحصوله في الذهن هي المتوقفة على هاتين المعرفتتين، وهما: معرفة المأمور، والمأمور به. أما معرفة حقيقة الأمر مراعى فيها قيوده الخاصة به، فلا تتوقف على معرفة حقيقة المأمور الذي هو المكلف، والمأمور به الذي هو الفعل من حيث هو طاعة، فلا دور^(١).

ثالثاً: عرفه ابن الحاجب بأنه: اقتضاء فعل غير كف على سبيل الاستعلاء^(٢).

(١) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٧٧، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٣٨.

(٢) متن ابن الحاجب مع شرح العضد ج ٢ ص ٧٧.

شرح التعريف:

الاقتضاء:

معناه الطلب، وهو جنس في التعريف يشمل الأمر والنهي، لأنه الأمر طلب فعل، والنهي طلب كف عن الفعل، فكل منهما طلب.

غير كف:

قيد أول في التعريف خرج به النهي، فإنه طلب الكف.

على سبيل الاستعلاء:

قيد ثان في التعريف خرج به الالتماس فإنه طلب فعل على سبيل المساواة، ويخرج به الدعاء فإنه طلب الفعل من الأدنى للأعلى، فهو على سبيل التسفل^(١). ومعنى الاستعلاء: أى إرادته من الأمر، وإن لم يكن أعلى رتبة باعتبار الواقع ونفس الأمر، وإنما اعتبر نفسه عالياً بالتكلم بصوت مرتفع مع غلظة فيه.

اعترض على هذا التعريف:

بأنه غير جامع وغير مانع، أما إنه غير مانع: لادخاله في المعرف بالتعريف ما ليس منه، فإنه قد أخذ في التعريف لفظ "الاقتضاء" وهو الطلب. وأخذ فيه عبارة "غير كف" والطلب غير الكف يشمل لا تتركه ولا تنته فهذا نهى فيشملة التعريف لصدقه عليه، فإن لا تترك ولا تنته اقتضاء فعل غير كف لطلب

(١) شرح العضد ج ٢ ص ٧٧، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٣٧.

الاستمرار على ما هو عليه في فعله، فالتعريف غير مانع لادخاله في المعرف بالتعريف ما ليس منه فيكون باطلاً.

وأما إنه غير جامع: فلخروج بعض أفراد المعرف عنه، فلا يشمل التعريف، مثل: اكفف، وذر، واترك، فإن كل هذه أفعال، فإن الكف فعل على الصحيح وما مثله، لوجود الطلب في هذه الصورة ومع هذا لا يشمل التعريف، لأن الطلب فيها للكف عن الأفعال ولم يكن طالباً للفعل غير كف، فالتعريف غير مطرد وغير منعكس فيكون باطلاً.

وأجيب عن ذلك:

بأن المقصود بالتعريف هنا، الأمر النفس، فهو المعرف وحينئذ يكون لا تترك أى الأمر النفسى، ويكون المعنى أفعال ما يقتضيه الطلب النفسى القديم فهو أمر، وهو اقتضاء فعل غير كف.

أما زر، واكفف، فإن هذا نهى، لأن المعنى فيه ترك الفعل. واعتراضكم وارد على الأمر اللفظى وهو القول، فاطرد وانعكس فالتعريف جامع مانع فهو صحيح^(١).

(١) تيسير التحرير ج ١ ص ٣٣٧.

مقارنة بين التعريفات الثلاثة (١)

التعريف الأول:

وهو الذى اختاره القاضى البيضاوى بأنه: القول الطالب للفعل، إنما هو تعريف للأمر اللفظى، وإن اختلفت المذاهب فى ضم قيود زائدة عليه من اشتراط كون الأمر صادراً من الأعلى إلى الأدنى، أو اشتراط إرادة الاستعلاء، فإن المعتزلة يشترطون ذلك وعندهم الأمر لفظى، أى صيغته لأنهم ينكرون الأمر النفسى، والحكم عندهم حادث لا قديم، لأنه عبارة عن التعلق الحادث بأفعال المكافين، فالأمر يتعلق بالأفعال تعلقاً تتجيزياً حادثاً عند المعتزلة، أما البيضاوى الذى اختار أن الحكم قديم، وله تعلقان: أحدهما: معنوى وهو التعلق بالتجيزى القديم.

وثانيهما: تعلق تتجيزى حادث: وهو عبارة عن ظهور الخطاب للمكافين، فإنه اختار تعريف الأمر اللفظى، أى مسماه وهو الصيغة مراعيأ معناه اللغوى، لأن معنى الأمر فى اللغة صيغته، والغرض فى علم الأصول من الأمر: البحث فى الأمر، إنما هو معناه اللغوى لأن الأصولى إنما يبحث فى الأدلة السمعية وأحوال تلك الأدلة من عموم وخصوص، ليتوصل إلى استنباط الحكم من تلك الأدلة وإثباته فى المسألة المعينة، وهذا ما عليه علماء اللغة لأنهم استعملوا الأمر بصيغته فى الطلب الجازم،

(١) مباحث فى أصول الفقه لأستاذنا الدكتور/ رمضان عبد الودود عبد التواب ص ١٣٢-١٣٣ طبعة سنة ١٩٧٩م دار الهدى بالقاهرة.

سواء أكان مع العلو أو مع إرادة الاستعلاء، أو بدونهما، وهذا اصطلاح لأهل العربية خاصة، فيجب المصير إليه.

التعريف الثاني:

وهو الذى اختاره القاضى وإمام الحرمين والغزالى بأنه: القول المقتضى طاعة المأمور بفعل المأمور به، فإنه وإن كان ظاهراً فى الأمر اللفظى لكنه تعريف له بلازمه، فليس تعريفاً للأمر، من حيث هو، أى مسماه وهى الصيغة مجردة عن القرائن، بل لابد من ملاحظة تعلقه بالمكلف وهو المأمور، وملاحظة تعلقه بفعله من حيث هو طاعة، فلا بد فيه من وجود القرائن الدالة على ذلك، فضلاً عن لزومه الدور، كما تقدم.

التعريف الثالث:

وهو الذى اختاره ابن الحاجب بأنه: اقتضاء فعل غير كف على سبيل الاستعلاء، فقد قال عنه بعض الشارحين - كسعد الدين التفتازانى وصاحب التيسير - بأنه تعريف الأمر النفسى^(١)، وحينئذ يكون استعماله فى القول مجازاً، لأن حقيقة الأمر هو الطلب القديم القائم بذاته تعالى، والقول دال عليه، وأيضاً يصدق على الإشارة الطالبة للفعل بأنه أمر مجازى، لأنها دالة على الطلب النفسى.

وعلى سبيل الاستعلاء، فهذا يدل على أن المراد من التعريف هو الأمر اللفظى، لأن الاستعلاء صفة للكلام، والتعبير

(١) حاشية السعد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٧٧، التيسير على التحرير ج ١ ص ٣٣٧.

والأداء، والصفة تقوم بالموصوف، والموصوف هو اللفظ فلا تتحقق تلك الصفة إلا فى الأمر اللفظى، فيكون فى التعريف تناقض بين أوله وآخره، اللهم إلا أن يجزم بأن الأمر فى التعريف المراد به الأمر اللفظى، ولو على سبيل المجاز.

ومما تقدم يظهر لنا: أن الراجع من هذه التعريفات هو تعريف القاضى البيضاوى، بأن الأمر: هو القول الطالب للفعل مطلقاً مجرداً عن القرائن، وهو الأمر الذى اصطلاح عليه أهل اللغة والذى يقتضيه المقام فى بحث دلالات الألفاظ من عموم وخصوص، وقطع وظن، وطلب وغيره، وهذا خاص بالأمر اللفظى.

ويؤيد ذلك قول الكمال بن الهمام: والأليق بالأصول تعريف الصيغى، لأن بحثه عن السمعية، وهو اصطلاحاً صيغته المعلومة، ولغة هى فى الطالب الجازم، أو اسمها مع الاستعلاء، بخلاف فعل الأمر فيصدق مع العلو وعدمه وعليه الأكثر^(١).

(١) التيسير على التحرير ج ١ ص ٣٣٧ - ٣٣٨.

المبحث الثالث

هل يكون الأمر حقيقة في غير القول الطالب للفعل؟

اتفق الأصوليون على أن استعمال الأمر في القول الطالب للفعل حقيقة.

ولكنهم اختلفوا في استعمال الأمر في غير القول الطالب للفعل كاستعماله في الشيء أو الصفة أو الفعل، هل يكون حقيقة كذلك أو يكون مجازاً على مذاهب أربعة:

المذهب الأول:

أن الأمر حقيقة في القول المخصوص مجاز فيما عداه كالفعل أو الشأن أو الصفة، وإلى هذا ذهب الجمهور، وهو المختار للقاضي البيضاوي.

المذهب الثاني:

أن الأمر مشترك بين القول المخصوص والفعل، وإلى هذا ذهب بعض الفقهاء.

والقائلون بالاشتراك بعضهم قال: إنه مشترك لفظي، لأن لفظ الأمر وضع للقول والفعل بوضعين مستقلين واستعمل فيهما. والبعض الآخر قال: إنه مشترك معنوي.

المذهب الثالث:

أن لفظ الأمر حقيقة في أحدها لا بعينه فيكون حقيقة في واحد غير معين شائع في القول والفعل على البديل.

المذهب الرابع:

أن الأمر مشترك بين خمسة أمور وهي: القول، والفعل، والصفة، والشئ، والشأن وإلى هذا ذهب أبو الحسين البصري^(١).

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول بما يأتي:-

أولاً:

التبادر: فإنه يتبادر إلى الفهم عند إطلاق لفظ الأمر بأن المراد القول المخصوص دون الفعل، ويسبق هذا إلى الذهن، فكان حقيقة في القول دون الفعل، فلو لم يتبادر القول المعين لكونه حقيقة فيه لتبادر القول والفعل معا ولم يسبق إلى الفهم واحد معين لكون لفظ الأمر مشتركاً فيهما، ولتبادرهما معا ولو على سبيل الاحتمال، لكن تبادرهما معا باطل، لسبق القول إلى الفهم من لفظ الأمر، فكان حقيقة فيه دون غيره^(٢).

ثانياً:

لو لم يكن الأمر حقيقة في القول المخصوص مجازاً في الفعل، لكان مشتركاً بينهما، والاشتراك خلاف الأصل، لأنه يؤدي إلى إخلال بفهم المعنى المراد من اللفظ، لاحتياج المشترك

(١) نهاية السؤل ج٢ ص ٨، تيسير التحرير ج١ ص ٣٣٤، البحر المحيط ج٢ ص ٣٤٣، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٧٦، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج١ ص ٣٦٧.

(٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج١ ص ٣٦٧، تيسير التحرير ج١ ص ٣٣٥، شرح العضد ج٢ ص ٧٦.

إلى قرينة تعين المعنى المراد فكان هذا مخرلاً بالفهم^(١)، لأن الأصل عدم القرينة.

نوقش هذا الدليل:

بأننا لا نسلم لكم أن الاشتراك خلاف الأصل، لأنه إنما يكون خلاف الأصل إذ لم يرد عند الإطلاق جميع أفراد المشترك، لكنها مرادة من اللفظ لكونه حقيقة في أفراد موضوعا لتلك الأفراد، فجميع أفراد المشترك محتملة عند عدم القرينة، سلمنا أن الاشتراك خلاف الأصل لاحتياجه إلى القرينة والأصل عدمها، فإنه معارض بالمجاز، لأنه محتاج إلى قرينة تعين المعنى المراد من اللفظ، وكونه مجازاً وهو خلاف الأصل أيضاً، وليس أحد الأمرين أولى من الآخر.

وأجيب عن ذلك :

بأن قياس المجاز على الاشتراك في كون كل منهما يحتاج إلى قرينة فيكونان خلاف الأصل قياس مع الفارق، لأن الاشتراك يحتاج إلى قرينة دائمة أبداً، تعين المراد منه، ويحتاج إلى قرينة في كل فرد من أفراد اللفظ، بخلاف المجاز فلا يحتاج إلى قرينة دائمة، إنما يحتاج إلى القرينة عند إطلاق اللفظ على المعنى المجازي، ولا يحتاج إلى قرينة في جميع الأفراد، إنما يحتاج إلى القرينة في المعنى المجازي فقط، وهو فرد استعمل فيه اللفظ على سبيل التجوز بالقرينة، أما في حالة عدم القرينة،

(١) تيسير التحرير ج١ ص ٣٣٥، الإحكام للأمدى ج٢ ص ١٢١، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج١ ص ٣٦٨.

أو في حالة عدم إرادة المعنى المجازي، انصرف اللفظ إلى الحقيقة واستعمل فيه من غير قرينة، لأنه الأصل، واستعمال اللفظ في حقيقته غالب وكثير^(١).

ثالثاً:

لو لم يكن الأمر مجازاً في الفعل لكان حقيقة فيه، ولو كان حقيقة لا تحد مع القول في الجمع، واتحادهما منتف، لأن جمع الأمر الذي هو حقيقة في القول أوامر، وجمع الأمر بمعنى الفعل أمور، فالجمعان مختلفان، فلا يكون لفظ الأمر حقيقة فيهما، بل هو حقيقة في القول مجاز في الفعل^(٢).

وأجيب عن ذلك:

بأنه لا مانع من جواز اختلاف الجمع للفظ الواحد إذا كان له معنيان، فيجوز أن يختلف جمعه باعتبار معنييه كما هنا، وأوامر ليست جمع أمر، إنما هو جمع إمرة، كضوارب جمع ضاربة^(٣).

واستدل أصحاب المذهب الثاني:

بأن الأمر قد أطلق على القول كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٤) وقوله ﴿فَكَاتَبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(٥)، كما أطلق على الفعل كقوله سبحانه وتعالى

(١) تيسير التحرير ج ١ ص ٣٣٥، الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٢٢.

(٢) الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٢١، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٣٦.

(٣) تيسير التحرير ج ١ ص ٣٣٦، الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٢٥.

(٤) سورة البقرة، من الآية/ ٤٣، وغيرها كثير.

(٥) سورة النور، من الآية/ ٣٣.

﴿وما امرنا إلا واحدة كلمح بالبصر﴾^(١) أى فعلنا. وقوله تعالى
﴿وما أمر فرعون برشيده﴾^(٢) أى فعله، والأصل فى الإطلاق
الحقيقة، فكان مشتركاً بينهما.

وأجيب عن ذلك:

بمنع الاشتراك، لأن الأصل عدمه، فالاشتراك خلاف
الأصل، وما ورد فى الآيات من لفظ الأمر فالمراد منها الشأن
وهو أعم من القول والفعل فهو إطلاق مجازى من باب إطلاق
الأخص الذى هو الأمر بمعنى القول لكونه حقيقة فيه على الأعم
وهو الشأن فأطلق الخاص، وأراد العام فكان مجازاً^(٣).

واستدل أصحاب المذهب الثالث:

بأن لفظ الأمر حقيقة فى أحدهما لا بعينه فيكون حقيقة فى
واحد غير معين شائع فى القول والفعل على البدل، وهذا الواحد
غير المعين كلى وأفراده القول والفعل.

وأجيب عن ذلك:

بأن الأمر حقيقة فى واحد معين وهو القول، أما القول
بأنه حقيقة فى واحد غير معين فهو باطل، لأنه يؤدى إلى إيهام
فى الحقائق لعدم تعيينها، فلا توجد حقيقة أبداً فى هذا المقام^(٤).

(١) سورة آل عمران، من الآية/ ١٥٩.

(٢) سورة القمر، الآية/ ٥٠.

(٣) نهاية السؤل ج ٢ ص ٨، الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٤) تيسير التحرير ج ١ ص ٣٣٥.

واستدل أصحاب المذهب الرابع:

بأن لفظ الأمر إذا أطلق، ولم توجد قرينة تعين المراد منه، ترددنا بين القول، والفعل، والصفة، والشئ، والشأن، والتردد علامة الاشتراك. فكان لفظ الأمر مشتركا بين هذه الأمور الخمسة^(١).

وأجيب عن ذلك:

لا نسلم لكم وجود التردد عند عدم القرينة، بل التردد معدوم، فعند إطلاق لفظ الأمر يتبادر إلى الذهن من اللفظ، أنه القول، فكان حقيقة فيه وحينئذ لا يوجد تردد مع التبادر^(٢). وبعد ذكر الأدلة ومناقشتها، يتبين لنا أن المذهب المختار هو مذهب الجمهور، القائل: بأن لفظ الأمر حقيقة في القول المخصوص مجاز فيما عداه، وذلك لقوة أدلتهم وضعف أدلة من سواهم.

(١) المعتمد لأبي الحسين البصري ج ١ ص ٣٩-٤٠، الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٢١،

نهاية السؤل ج ٢ ص ٩.

(٢) الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٢١، نهاية السؤل ج ٢ ص ٩.

الفصل الثانى

صيغة الأمر

ويشتمل على سبعة مباحث:

المبحث الأول

فيما تستعمل فيه صيغة الأمر

قلنا فيما سبق إن لفظ الأمر حقيقة فى القول الطالب للفعل، والقول الطالب للفعل الذى وضع له لفظ الأمر هو صيغة 'افعل' مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿اركعوا واسجدوا﴾^(١)، أو ما يقوم مقامها كالمضارع المقترن بلام الأمر مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فليتقوا الله وليقولوا قولاً سديداً﴾^(٢)، واسم الفعل كصه ونزال^(٣).

وقد اتفق الأصوليون: على أن صيغة الأمر تستعمل فى معان كثيرة، لكن لا تدل على واحد من هذه المعانى بعينه إلا بقرينة، وقد اختلف علماء الأصول فى عدد هذه المعانى فمنهم

(١) سورة الحج، من الآية/ ٧٧.

(٢) سورة النساء، الآية/ ٩.

(٣) نهاية السؤل ج٢ ص ١٥، البحر المحيط ج٢ ص ٣٥٦، صورة الأمر والنهى فى الذكر الحكيم للدكتور محمود توفيق سعد ص ١٦ وما بعدها - طبعة أولى سنة ١٩٩٣م - مطبعة الأمانة بالقاهرة.

من جعلها خمسة عشر معنى^(١)، ومنهم جعلها تستعمل في نيف وثلاثين معنى^(٢)، وسنقتصر على المعاني التي ذكرها القاضي البيضاوي، وهي ستة عشر معنى كالآتي:

١- الإيجاب: كقوله سبحانه وتعالى ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(٣).

٢- النذب: كقوله سبحانه وتعالى ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾^(٤)، وقوله ﴿ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾^(٥).

ويدخل في النذب التأديب: كقوله - ﷺ - لعمر بن أبي

سلمة، وكانت يده تطيش في الصحيفة: (يا غلام سم الله كل بيمينك، وكل مما يليك)^(٦).

(١) المحصول للإمام الرازي ج ١ ص ٢٠١، الإحكام للآمدي ج ٢ ص ١٣٢.

(٢) البحر المحيط للزركشي ج ٢ ص ٣٥٧.

(٣) سورة البقرة، من الآية/ ٤٣.

(٤) سورة النور، من الآية/ ٣٣.

(٥) سورة البقرة، من الآية/ ١٩٥.

(٦) أخرجه الإمام البخاري، وابن ماجه، عن عمر بن أبي سلمة- فتح الباري بشرح صحيح البخاري- كتاب الأطعمة- باب التسمية على الطعام والأكل باليمين رقم ٥٣٧٦ -ج ٩ ص ٥٢١- طبعة دار المعرفة بيروت، سنن ابن ماجه -كتاب الأطعمة- باب الأكل باليمين رقم ٣٢٦٧ - ج ٢ ١٠٨٧- تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي- طبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى الحلبى.

فأمر الصبى للتأديب، أما إذا كان الأمر بالأكل للبالغ العاقل فإن الأكل مما يليه مندوب، ومما يلي غيره فمكروه، ونص الإمام الشافعى على حرمة^(١)،^(٢).

وقد جعل ابن السبكي والزركشى استعمال صيغة الأمر للتأديب، هو معنى من معانيها، وقسماً مستقلاً^(٣).

أما الإمام الرازى والآمدى والقاضى البيضاوى والإسنوى، فقد جعلوا التأديب مندرجاً فى المندوب وقسماً منه^(٤)، فإن الأدب مندوب إليه. والفرق بين الندب والتأديب: أن الندب عام يتعلق بمحاسن الأخلاق وغيرها. أما التأديب فهو خاص بمحاسن الأخلاق^(٥).

٣- الإرشاد: مثل الأمر بكتابة الدين الوارد فى قوله سبحانه وتعالى ﴿إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه﴾^(٦)، ومثل

(١) بالنسبة للعالم بالنهى عنه، وفى حالة اشتماله على الإيذاء- شرح الكوكب الساطع فى نظم جمع الجوامع للشيخ جلال الدين السيوطى ص ٦١٩ رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة بالقاهرة للباحث محمود عبد الرحمن سنة ١٩٩٤م.

(٢) الأم للإمام الشافعى ج٧ ص ٢٩٢- طبعة دار المعرفة بيروت، الرسالة للإمام الشافعى ص ٣٥٠- تحقيق أحمد محمد شاكر طبعة ثانية ١٩٧٩م دار التراث القاهرة.

(٣) شرح الجلال المحلى مع حاشية العطار على جمع الجوامع ج١ ص ٤٧٠، البحر المحيط ج٢ ص ٣٥٧.

(٤) المحصول ج١ ص ٢٠١، الإحكام ج٢ ص ١٣٢، المنهاج ج٢ ص ١٣، نهاية السؤل ج٢ ص ١٥.

(٥) نهاية السؤل ج٢ ص ١٥، مناهج العقول ج٢ ص ١٣، البحر المحيط ج٢ ص ٣٥٧.

(٦) سورة البقرة، من الآية/ ٢٨٢.

الأمر بالشهادة الوارد في قوله سبحانه وتعالى ﴿ وأشهدوا إذا تباعتم ﴾ (١)، والفرق بين الذنب والإرشاد:

أن مصلحة الذنب أخروية، ومصلحة الإرشاد دنيوية، إذ الأمر بكتابة الدين ليس للوجوب، إنما هو للإرشاد إلى ما يحفظ الحق لصاحبه، وهذه منفعة دنيوية.

وأيضاً الذنب فيه الثواب، والإرشاد لا ثواب فيه (٢).

٤- الإباحة: مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿ وإذا حللتم فاصطادوا ﴾ (٣)، وقوله ﴿ كلوا من الطيبات ﴾ (٤).

فإن كلا من الاصطياد بعد التحلل، والأكل من الطيب مباحان.

٥- التهديد: مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿ اعلموا ما شئتم ﴾ (٥)، وقوله تعالى لإبليس ﴿ واستفرز من استطعت منهم بصوتك ﴾ (٦).

ومنه الإنذار: مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿ قل تمتعوا فإن مصيركم إلى النار ﴾ (٧)، وقوله ﴿ ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل ﴾ (٨). والفرق بين التهديد والإنذار:

(١) سورة البقرة، من الآية / ٢٨٢.

(٢) نهاية السؤل ج ٢ ص ١٥، البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٧.

(٣) سورة المائدة، من الآية / ٢.

(٤) سورة المؤمنون، من الآية / ٥١.

(٥) سورة فصلت، من الآية / ٤٠.

(٦) سورة الإسراء، من الآية / ٦٤.

(٧) سورة إبراهيم، من الآية / ٣٠.

(٨) سورة الحجر، من الآية / ٣.

أن التهديد هو الكلام المخيف، والإنذار هو إبلاغ ذلك الكلام المخيف^(١).

٦- الامتنان: مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿كلوا من طيبات ما رزقناكم﴾^(٢)، وقوله ﴿وكلوا مما رزقكم الله﴾^(٣).
والفرق بين الإباحة والامتنان:

أن الامتنان إذن بالفعل مصحوباً بما يدل على الاحتياج إليه، أو بعدم القدرة عليه، بخلاف الإباحة فإنها إذن مجرد عن ذلك^(٤).

٧- الإكرام: مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿ادخلوها بسلام آمنين﴾^(٥)، فإن المقام مقام إكرام للمؤمنين، والذي دل على الإكرام قوله سبحانه وتعالى ﴿بسلام آمنين﴾ فإنها قرينة عليه.
٨- التسخير: كقوله سبحانه وتعالى ﴿كونوا قردة خاسئين﴾^(٦)، ومعنى التسخير فى اللغة: التذليل والامتهان فى العمل^(٧). قال

(١) نهاية السؤل جـ ٢ ص ١٦، الإيهاج فى شرح المنهاج جـ ٢ ص ١٧ مطبعة نفرتيتى بالقاهرة سنة ١٩٨١م.

(٢) سورة البقرة، من الآية/ ١٧٢.

(٣) سورة المائدة، من الآية/ ٨٨.

(٤) الإيهاج فى شرح المنهاج جـ ٢ ص ١٨، نهاية السؤل جـ ٢ ص ١٦.

(٥) سورة الحجر، آية/ ٤٦.

(٦) سورة البقرة، من الآية/ ٦٥.

(٧) القاموس المحيط - فصل السين - باب الرأ - مادة سخر جـ ٢ ص ٤٥ - طبعة المطبعة الأميرية - الطبعة الثالثة سنة ١٣٠١هـ، المصباح المنير - كتاب السين - مادة سخر ص ١٠٢، طبعة لبنان.

سبحانه وتعالى ﴿ سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ﴾^(١)، أى ذلله لنا وما كنا بقادرين عليه^(٢).

٩- التعجيز: مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فأتوا بسورة من مثله ﴾^(٣)، وقوله تعالى ﴿ فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين ﴾^(٤).

فإن الإتيان بمثل القرآن، أو بمثل بعضه غير ممكن وخارج عن قدرة البشر، فكان الأمر هنا للإعجاز، والقرينة هى التحدى^(٥).

١٠- الإلهامة: مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿ ذق إنك أنت العزيز الكريم ﴾^(٦).

١١- التسوية: بين الأمرين والشينين مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿ فاصبروا أو لا تصبروا سواء عليكم ﴾^(٧).

١٢- الدعاء: مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿ واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فاتصبرنا على القوم الكافرين ﴾^(٨).

(١) سورة الزخرف، من الآية/ ١٣.

(٢) نهاية السؤل جـ ٢ ص ١٦، منهاج العقول جـ ٢ ص ١٤.

(٣) سورة البقرة، من الآية/ ٢٣.

(٤) سورة الطور، آية/ ٣٤.

(٥) منهاج العقول للبخشى جـ ٢ ص ١٤.

(٦) سورة اللخان، آية/ ٤٩.

(٧) سورة الطور، من الآية/ ١٦.

(٨) سورة البقرة، من الآية/ ٢٨٦.

١٣- التمنى: وهو طلب الشيء البعيد المستحيل حصوله مثل قول الشاعر:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي

بصبح وما الاصبح منك بأمثل^(١).

وإنما كان الشاعر هذا متمنياً، لأن ليل المحب لطوله فكأنه مستحيل الانجلاء^(٢).

١٤- الاحتقار: مثل قوله سبحانه وتعالى حكاية عن

موسى - عليه السلام - يخاطب السحرة ﴿ ألقوا ما أنتم ملقون ﴾^(٣).

يعنى أن السحر وإن عظم شأنه ففى مقابلة ما أتى به

موسى - عليه السلام - حقير^(٤).

والفرق بين الاحتقار والإهانة:

أن الإهانة إنما تكون بالقول أو الفعل أو بتركهما دون مجرد الاعتقاد، والاحتقار إما مختص بمجرد الاعتقاد أو لابد من الاعتقاد، بدليل أن من اعتقد فى شئ أنه لا يعبأ به ولا يلتفت إليه يقال: إنه احتقره، ولا يقال أهانه، ما لم يصدر منه قول أو فعل ينبئ عن ذلك^(٥).

(١) هذا البيت للشاعر امرئ القيس من معلقته - ديوان امرئ القيس ص ١٨ - طبعة دار المعارف سنة ١٩٨٤م، شرح المعلقات السبع ص ١٠ للقاضى أبى عبد الله السحين - مكتبة القاهرة.

(٢) الإبهاج فى شرح المنهاج ج٢ ص ١٩، البحر المحيط ج٢ ص ٣٦١.

(٣) سورة الشعراء، من الآية/ ٤٣.

(٤) الإبهاج فى شرح المنهاج ج٢ ص ١٩، البحر المحيط ج٢ ص ٣٦١.

(٥) البحر المحيط ج٢ ص ٣٦٣، نهاية السؤل ج٢ ص ١٧.

١٥- التكوين: مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ۝ ﴾ (١).

والفرق بين التكوين والتسخير:

أن التكوين فيه سرعة الانتقال من العدم إلى الوجود، وليس فيه انتقال من حالة إلى حالة، بخلاف التسخير (٢).

١٦- الخبر: مثل قول النبي - ﷺ - (إذا لم تستح فاصنع ما شئت) (٣) أى صنعت ما شئت.

وقيل المعنى إذا لم تستح من شئ لكونه جائزاً فاصنعه، إذ الحرام يستحيا منه، بخلاف الجائز (٤).

وقد يستعمل الخبر فى الأمر مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَامِلِينَ ۝ ﴾ (٥) أى ليرضع الوالدات أولادهن، وهذا أبلغ من عكسه، لأن الناطق بالخبر مريداً به الأمر كأنه نزل المأمور به منزلة الواقع (٦).
والعلاقة بين الخبر والأمر أن كلا منهما فيه وجود للفعل (٧).

(١) سورة يس، الآية/ ٨٢.

(٢) نهاية السؤل ج٢ ص ١٦، الابتهاج ج٢ ص ١٨.

(٣) أخرجه الإمام البخارى وابن ماجه عن ابن مسعود.

فتح البارى بشرح صحيح البخارى - كتاب أحاديث الأنبياء باب ٥٤ حديث رقم ٣٤٨٤ ج٦ ص ٥١٥، كتاب الأنب - باب إذا لم تستح فاصنع ما شئت حديث رقم ٦١٢٠ ج١٠ ص ٥٢٣، سنن ابن ماجه - كتاب الزهد- باب الحياء حديث رقم ٤١٨٣، ج٢ ص ١٤٠- طبعة دار إحياء الكتب العربية لعبسى الحلبي.

(٤) نهاية السؤل ج٢ ص ١٧، البحر المحيط ج٢ ص ٣٦٢.

(٥) سورة البقرة، من الآية/ ٢٣٣.

(٦) الإبتهاج ج٢ ص ٢٠، البحر المحيط ج٢ ص ٣٦٢.

(٧) نهاية السؤل ج٢ ص ١٧- ١٨، مناهج العقول ج٢ ص ١٥.

المبحث الثاني

فيما تفيد صيغة الأمر حقيقة

اتفق علماء الأصول على أن صيغة "افعل" ليست حقيقة في جميع المعاني المتقدمة، لأن خصوصية التسخير، والتعجيز، والتسوية غير مستفادة من مجرد هذه الصيغة، بل إنما تفهم من تلك القرائن.

واختلفوا فيما إذا تجردت الصيغة عن القرائن فهل تدل على الوجوب؟ أم على الندب؟ أم على الإباحة؟ خلاف بين العلماء في دلالة صيغة "افعل" على الوجوب حقيقة مجازاً فيما سواه، على مذاهب أهمها ما يأتي:-

المذهب الأول: أن صيغة الأمر حقيقة في الوجوب فقط واستعمالها فيما عداه يكون مجازاً، وإلى هذا ذهب جمهور الأصوليين، وهو مذهب الإمام الشافعي واختاره ابن الحاجب والقاضي البيضاوي^(١). ثم اختلف أصحاب هذا المذهب في دلالة الصيغة على الوجوب هل هي بوضع اللغة أم بالشرع أم بالعقل؟ على أقوال.

(١) نهاية السؤل ج٢ ص ١٩، البرهان لإمام الحرمين ج١ ص ١٥٩ - فقرة ١٣٢، البحر المحيط ج٢ ص ٣٦٥، شرح للعضد على مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٨٠، الإحكام للأمدى ج٢ ص ١٣٣، التبصرة للشيرازي ص ٢٦، الإبهاج في شرح المنهاج ج٢ ص ٢٢، اللمع للشيرازي ص ٧.

الأول: أن صيغة "افعل" تدل على الوجوب بوضع اللغة، حكاه في البرهان عن الإمام الشافعي، وصححه الشيخ أبو إسحاق^(١).
 ووجهة هذا القول: أنه قد ثبت في إطلاق أهل اللغة تسمية من قد خالف مطلق الأمر عاصياً وتوبيخه بالعصيان عند مجرد ذكر الأمر، واقتضى ذلك دلالة الأمر المطلق على الوجوب.
 وأيضاً أهل اللغة يحكمون باستحقاق مخالف أمر سيده بصيغة الأمر للعقاب، فكانت الصيغة دالة على الوجوب بوضع اللغة^(٢).

الثاني: أن صيغة "افعل" تدل على الوجوب شرعاً، وإلى هذا ذهب إمام الحرمين والشيخ أبو حامد الأسفراييني، والشافعي المرتضى^(٣).

ووجهة هذا القول: أن الشرع قد طلب الفعل مع المنع من الترك بهذه الصيغة ورتب على الترك عقاباً، وعلى الفعل ثواباً، فكانت دلالة صيغة الأمر على الوجوب شرعاً، لأن العقاب والثواب لا يعلمان إلا من الشرع^(٤).

الثالث: أن صيغة "افعل" تدل على الوجوب عقلاً، حكاه القيرواني في المستوعب^(٥).

(١) البرهان لإمام الحرمين ج ١ ص ١٦٢-١٦٣ فقرة ١٣٧، اللمع للشيرازي ص ٧.

(٢) البحر المحيط للزركشي ج ٢ ص ٣٦٦، شرح الكوكب الساطع ص ٦٢٣.

(٣) البرهان للإمام الحرمين ج ١ ص ١٦٣، فقرة ١٣٧، البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٧، شرح الكوكب الساطع ص ٦٢٣.

(٤) شرح الجلال على جمع الجوامع ج ١ ص ٤٧٤، شرح الكوكب الساطع ص ٦٢٣.

(٥) نهاية السؤل ج ٢ ص ١٩، البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٧.

ووجهة هذا القول: أن ما تفيده صيغة الأمر لغة من الطلب يتعين عقلا أن يكون الوجوب، لأن حملَه على الندب يُصَيِّرُ المعنى افعَل إن شئت، فتكون الصيغة حقيقة للوجوب في اللغة والعلم بذلك طريقة العقل^(١).

المذهب الثاني: أن صيغة الأمر حقيقة في الندب مجاز فيما سواه، وإلى هذا ذهب عامة المعتزلة منهم أبو هاشم، وجماعة من الفقهاء، وهو أحد قولَي الإمام الشافعي^(٢).

ووجهة هذا المذهب: أن الندب متيقن لكونه أدنى درجات لطلب^(٣).

المذهب الثالث: أن صيغة الأمر حقيقة في الإباحة مجاز فيما سواها. **ووجهة هذا المذهب:** أن الإباحة الجواز فيها محقق والأصل عدم الطلب^(٤).

المذهب الرابع: أن صيغة الأمر حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب، وهو الطلب، لأن كلا من الوجوب والندب طلب، إلا أن الطلب في الوجوب يكون جازما، وفي الندب يكون غير جازم، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي^(٥).

(١) شرح الكوكب الساطع ص ٢٢٣، حاشية العطار على شرح الجلال على جمع الجوامع ج ١ ص ٤٧٤.

(٢) نهاية السؤل ج ٢ ص ١٩، المستصفي للإمام الغزالي ج ١ ص ٤٢٦، الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٣٤، الإبهاج ج ٢ ص ٢٢، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٧٩، المحصول ج ١ ص ٢٠٤ البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٧، شرح الكوكب الساطع ص ٢٢٣.

(٣) شرح الكوكب الساطع ص ٢٢٣، شرح الجلال على جمع الجوامع ج ١ ص ٤٧٥.

(٤) نهاية السؤل ج ٢ ص ١٩.

(٥) الإبهاج ج ٢ ص ٢٣، شرح الجلال على جمع الجوامع ج ١ ص ٤٧٥، البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٨.

المذهب الخامس: أن صيغة الأمر مشترك لفظي بين الوجوب والندب، بمعنى أنها وضعت لكل منها بوضع مستقل، فاستعمالها فيما عداها يكون مجازاً.

المذهب السادس: أن صيغة الأمر مشترك لفظي بين الوجوب والندب والإباحة فاستعمالها في غير هذه الثلاثة مجاز.

المذهب السابع: أن صيغة الأمر مشترك معنوي بين الوجوب والندب والإباحة، فهي حقيقة في الجميع، ولكن لم توضع لكل واحد من الثلاثة استقلالاً، وإنما وضعت للقدر المشترك بينهما، وهو الإذن، حكاه ابن الحاجب^(١).

المذهب الثامن: أن صيغة الأمر مشتركة بين خمسة أمور، الوجوب والندب والإباحة، والإرشاد والتهديد.

وقيل: صيغة الأمر مشتركة بين الأحكام الخمسة، وهي: الوجوب والندب والتحريم والكراهة والإباحة.

ووجهة دلالة الصيغة على التحريم والكراهة: أنها تستعمل في التهديد، وهو يستدعي ترك الفعل المهدد عليه، وهو إما محرم أو مكروه^(٢).

أما دلالة صيغة الأمر على الخمسة التي هي: الإيجاب والندب والإباحة والإرشاد والتهديد فظاهر وواضح، لأنها مستعملة في جميع هذه المعاني.

(١) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٨٠، نهاية السؤل ج ٢ ص ٢٠.

(٢) نهاية السؤل ج ٢ ص ١٩.

المذهب التاسع: أن صيغة الأمر مشترك لفظي بين الوجوب والندب والإباحة والتهديد وإلى هذا ذهب جمهور الشيعة^(١).

المذهب العاشر: التوقف في معنى الصيغة، وقد اختلف في تفسيره فمنهم من قال معناه: أن الصيغة موضوعة لواحد من اثنين فقط وهما: الوجوب والندب، ولكن لا يدرى عينه، ومنهم من قال معناه: لا ندرى ما وضعت له الصيغة، أهو الوجوب أو الندب أو الإباحة أو التهديد.....؟، وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني^(٢).

(١) إرشاد الفحول ص ٩٤، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٤٢.

(٢) نهاية السؤل ج ٢ ص ٢٠، الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٣٤، إرشاد الفحول ص ٩٤.

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول بما يأتي:

أولاً: أن السلف كانوا يستدلون بهذه الصيغة عند خلوها عن القرائن على الوجوب، وشاع ذلك وتكرر، ونقل عنهم من غير تكثير فكان ذلك إجماعاً منهم بوجوب القطع بأنها تدل على الوجوب عند عدم القرينة.

نوقش هذا الدليل من وجهين:

الوجه الأول:

ان استدلال علماء السلف بالصيغ على الوجوب كان لقرينة تدل على الوجوب، أما عند عدم القرينة فهي للندب بدليل استدلالهم بها على الندب.

وأجيب عن هذا: بأن السلف كانوا يستعملون صيغة الأمر في الندب مجازاً لوجود القرينة الصارفة من الوجوب إلى الندب، وعلمنا ذلك بالتتابع والاستقراء وللصيغ الواردة في الكتاب والسنة، لأن الوجوب لا يحتاج إلى قرينة لتبادره إلى الأذهان.

الوجه الثاني:

سلمنا لكم صحة الدليل وهو استعمال السلف صيغة الأمر في الوجوب لكن هذا دليل ظني لأنه إجماع سكوتي، وهو مختلف في حجتيه، والدليل الظني لا يكفي في المسائل الأصولية.

وأجيب عن هذا:

بأننا سلمنا لكم أن هذا الدليل ظني، لكن لا نسلم لكم منع الاستدلال به في المسائل الأصولية فإنها يكتفى فيها بالظن، لأن أكثر دلالة الأدلة الشرعية على الأحكام ظنية، فإننا نأخذ بظواهر النصوص من الكتاب والسنة، ونستدل على الأحكام بظواهر النصوص والعمومات، فضلاً عن القطع بتبادر الوجوب من أوامر الشرع عند عدم القرينة ثابت ولا ينكره أحد^(١).
ثانياً: استدلووا بقوله سبحانه وتعالى ﴿ ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك ﴾^(٢).

ووجه الاستدلال من الآية:

إن الله سبحانه وتعالى ذم إبليس على تركه السجود المأمور به في قوله سبحانه وتعالى ﴿ اسجدوا لآدم ﴾^(٣) بدليل قوله سبحانه وتعالى (إذ أمرتك).

ووجه الذم:

أن قوله (ما منعك) استفهام إنكارى قصد به الذم والتوبيخ، وليس استفهاماً حقيقياً لأن الله تعالى عالم بالمانع الذي منع إبليس من السجود لآدم، فإنه سبحانه وتعالى عالم بكل شئ لا تخفى عليه خافية في السموات ولا في الأرض.

(١) تيسير التحرير ج ١ ص ٣٤٢، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٧٣، إرشاد الفحول ص ٩٤ - ٩٥.

(٢) سورة الأعراف، من الآية/ ١٢.

(٣) سورة الأعراف، من الآية/ ١١.

ونم إيليس على تركه السجود المأمور به يدل على أن السجود كان واجباً عليه وإلا لما استحق الذم، ضرورة أن الإنسان لا يذم على تركه لغير الواجب.

بالإضافة إلى أنه لو كان السجود غير واجب لاستطاع إيليس أن يقول لربه سبحانه وتعالى إنك لم توجب السجود على فكيف تذمني عليه.

ولكنه أجاب عن قوله سبحانه وتعالى ﴿ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك؟ قال أنا خير منه﴾^(١).

وإذا كان السجود واجباً، والذي أفاد الوجوب هو صيغة الأمر، كانت الصيغة للوجوب، وهو المطلوب.

نوقش هذا الدليل:

بأنه يحتمل أن يكون الوجوب المستفاد من قوله سبحانه وتعالى: (اسجدوا) قد دلت عليه القرينة ولم يحكمها القرآن، فيكون الوجوب مستفاداً من القرينة لا من الصيغة، وسواء كانت القرينة حالية أو مقالية، وعليه فلا يثبت المدعى.

وأجيب عن هذا:

بأن هذه المناقشة ساقطة، لأنها مجرد احتمال، فاحتمال قرينة لم يذكرها القرآن الكريم لا يقدح في صحة الدليل، فإن ظاهر صيغ الأمر للوجوب، ويؤيد ذلك تبادر الوجوب إلى الذهن من الصيغة، والاحتمال المذكور يحتاج إلى دليل ولا دليل يؤيده، والقول بغير دليل باطل، فهذا الاحتمال مردود غير مقبول^(٢).

(١) نهاية السؤل ج ٢ ص ٢٦، مناهج العقول ج ٢ ص ٢١، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٧٤، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٤٢ إرشاد الفحول ص ٩٥.

(٢) تيسير التحرير ج ١ ص ٣٤٢، فواتح الرحموت ج ١ ص ٣٧٤.

ثالثاً: استدلوا بقوله سبحانه وتعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴾^(١).

وجه الاستدلال من الآية:

أن قوله سبحانه وتعالى (لايركعون) ليس المقصود منه الإخبار عن عدم ركوعهم وصلاتهم التي منها الركوع المذكور لأنها مشتملة عليه، وهو جزء من أجزائها، فإن ترك ذلك معلوم، وإنما المقصود منه الذم على ترك الصلاة المشتملة على الركوع والسجود وغيرهما. إذ العقاب لا يكون على ترك جزء من أجزاء الصلاة فقط، إنما هو على ترك الصلاة وهي واجبة، والذي دل على الوجوب صيغة الأمر في قوله سبحانه (اركعوا) من غير قرينة، وترتب الذم على ترك المأمور به في الآية، وهو الركوع يدل على أن صيغة الأمر مجردة عن القرينة دالة على الوجوب، والتارك للمأمور مخالف ولهذا استحق الذم والعقاب لتركه أمراً واجباً، إذ لا عقاب ولا ذم إلا على ترك واجب^(٢).

نوقش هذا الدليل من وجهين:

الأول:

لا نسلم أن الذم على ترك المأمور به، وإنما الذم على تكذيبهم الرسل وعدم تصديقهم فيما جاءوا به عن الله بدليل قوله

(١) سورة المرسلات، آية/ ٤٨.

(٢) نهاية السؤل جـ ٢ ص ٢٦، مناهج العقول جـ ٢ ص ٢١، الإيهام جـ ٢ ص ٢٨، فواتح الحموت جـ ١ ص ٣٧٤، إرشاد الفحول ص ٩٥.

سبحانه وتعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ ^(١) ولم يقل ويل يومئذ للتاركين، فعلم من ذلك أن الذم والويل على التكذيب لا على ترك امتثال الأمر، فالآية لا دلالة فيها على المدعى.

وأجيب عن هذا: بأن ظاهر الآية الكريمة أن الذم مرتب على ترك ما اقتضته صيغة الأمر في قوله تعالى (اركعوا) وأن الويل مرتب على التكذيب، وهذا مشعر بأن علة الذم هي ترك المأمور به، كما أن علة الويل هي التكذيب، لأن ترتيب الحكم على الوصف مشعر بأن الوصف علة للحكم، وبذلك تكون الآية الكريمة باعتبار ظاهرها مفيدة أن التارك للمأمور به وإن لم يكن مكذبا يعاقب على التارك وحده، وإن كان مكذبا عوقب على التارك والتكذيب معا، وفي ذلك تكثير للفائدة وهو ما يقصد إليه القرآن الكريم.

الوجه الثاني:

سلمنا أن الذم على ترك المأمور به المستفاد من صيغة الأمر، ولكن يجوز أن يكون الوجوب قد استفيد من الصيغة مع انضمام قرينة إليها، ففعل الأمر بالركوع قد اقترن به ما يقتضى إيجابه، وهذا ليس من محل النزاع.

وأجيب عن ذلك: بأن الله سبحانه وتعالى قد رتب الذم على ترك الركوع المستفاد وجوبه من قوله تعالى (اركعوا) فدل

(١) سورة المرسلات، آية/ ٤٩.

على أن صيغة (افعل) بمجرد تدل على الوجوب، وليس الذم ناشئاً عن القرينة مع الصيغة، وهو المدعى والمطلوب^(١).

رابعاً: تارك المأمور به مخالف للأمر، كما أن الآتى بالمأمور به موافق للأمر، والمخالف للأمر على صدد العذاب لقوله سبحانه وتعالى ﴿فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم﴾^(٢) فالله سبحانه وتعالى أمر المخالف بالاحذر عن العذاب، وإذا إنما يحصل بعد قيام المقتضى للعذاب وليس إلا المخالفة، فالمخالفة لأمر الله ورسوله على صدد العذاب، فتارك المأمور به بصدد العذاب، وعليه يكون الترك موجبا للعذاب، فيكون المأمور به واجبا، لأن الإنسان لا يعذب على ترك ما ليس واجبا، وبذلك تكون صيغة الأمر مفيدة للوجوب وهو المطلوب والمدعى^(٣).

نوقش هذا الدليل من وجوه:

الأول:

أننا لا تسلم أن موافقة الأمر هي الإتيان بالمأمور به حتى تكون مخالفة الأمر هي ترك الإتيان بالمأمور به، بل نقول إن موافقة الأمر هي اعتقاد أنه حق وصدق، وبذلك تكون مخالفة

(١) نهاية السؤل جـ ٢ ص ٢٦، مناهج العقول جـ ٢ ص ٢١، الإيهاج في شرح المنهاج

جـ ٢ ص ٢٨، إرشاد العقول ص ٩٥.

(٢) سورة النور، من الآية/ ٦٣.

(٣) مناهج العقول جـ ٢ ص ٢١ - ٢٢، نهاية السؤل جـ ٢ ص ٢٦ - ٢٧، الإيهاج جـ ٢

ص ٢٩ - ٣٠.

الأمر هي اعتقاد أنه كذب وباطل، فلا يتم قولكم مخالفة الأمر هي ترك الإتيان به.

وأجيب عن هذا: بأن موافقة الشيء في اللغة هي الإتيان بمقتضاه، فإن كان الشيء يقتضي الإتيان بالمأمور به كانت موافقته هي الإتيان بالمأمور به ومخالفته ترك الإتيان به، وإن كان الشيء يقتضي الصدق والاعتقاد كانت موافقته هي اعتقاد أنه حق وصدق ومخالفته هي اعتقاد أنه كذب وباطل.

ولا شك أن الذي يقتضي الصدق والاعتقاد هو المعجزة الدالة على صدق النبي - ﷺ - فيما يبلغه عن ربه - ﷻ - من الأولر والنواهي، وبذلك يكون ما ادعيتموه من الموافقة هو موافقة المعجزة، لا موافقة الصيغة، وليس ذلك مما نحن فيه بل خارج عن محل النزاع^(١).

الوجه الثاني:

إنما يصح هذا الدليل لو كان الأمر بالاحذر للمخالفين والتهديد بإصابة الفتنة والعذاب على المخالفة، لكن الأمر بالاحذر ليس للمخالفين، إنما هو أمر بالاحذر عن المخالفين، وتقدير الكلام: احذروا المخالفين، والدليل على هذا التقدير: أن فاعل فليحذر ضمير مستتر ومفعوله الذين يخالفون.

(١) نهاية السؤل ج ٢ ص ٢٧، مناهج العقول ج ٢ ص ٢٢، الإبهاج ج ٢ ص ٣٠.

وأجيب عن ذلك بجواب من وجهين:

الأول:

أن الإضمار على خلاف الأصل، وإذا سلمنا جواز الإضمار فلا بد من اسم ظاهر يرجع إليه، وهذا الاسم هو: الذين يتسللون.

فقد ورد في نزول هذه الآية: أن المنافقين كان يتقل عليهم المقام في المسجد واستماع الخطبة، وكانوا يلوذون بمن يستأذن من المؤمنين للخروج من أجل الحاجة، فإذا أذن له انسلوا فخرجوا معه متخفين ومتسترين^(١)، وعلى هذا يكون الذين يتسللون هم المخالفين وحينئذ يكون فعل الحذر قد استوفى فاعله ومفعوله ويصبح قوله تعالى: ﴿ أن تصيبهم فتنة ﴾ لا ارتباط له بالذي قبله والذي بعده، لأن فعل الحذر ليس مما يتعدى إلى مفعولين، ولو كان قوله تعالى: ﴿ أن تصيبهم فتنة ﴾ مفعولاً لأجله لوجب أن يكون عقب قوله تعالى ﴿ فليحذر أن تصيبهم فتنة ﴾ لأن الفعل يجب أن يجمع علته، واجتماعهما مستحيل.

الثاني:

سلمنا أن الفاعل يعود على الذين يتسللون، وأن المأمورين بالحذر هم المخالفون، فقد أصرروا بالحذر عن أنفسهم مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾^(٢) لكن كان يجب إبراز

(١) التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي ج ٢ ص ٤٠ - الناشر دار الكتب العلمية طهران.

(٢) سورة النساء، من الآية/ ٢٩.

الضمير هنا، والأبلغ أن يكون الأمر بالحدز للناس من المخالفة، والمخالفون يشملهم هذا الأمر لدخولهم في عموم الناس، فيكون التقدير: قد أمر الله تعالى بالحدز المخالفين وغيرهم عن المخالفة وهي: ترك المأمور به من أجل إصابة الفتنة أو العذاب، فلو كان الأمر خاصاً بالذين يتسللون وهم المخالفون فلا يشمل غيرهم، ولهذا صح الدليل على وجوب الحدز من العذاب بسبب المخالفة^(١).

الوجه الثالث:

أن هذا الدليل أفاد الأمر بالحدز للمخالفين من العذاب وأنتم تقولون إن الحدز واجب بقوله سبحانه وتعالى (فليحدز) لكن هذا الدليل خارج عن محل النزاع، لأن النزاع في كون صيغة الأمر للوجوب.

وأجيب عن ذلك: بأن الأمر بالحدز من العذاب لا يجب إلا إذا قام الدليل الدال على أن العذاب مرتب على ترك المأمور به، وإلا لكان الحدز سفهاً وعبثاً وهو محال على الله سبحانه وتعالى، وهنا قد دل الدليل على أن العذاب مرتب على مخالفة أمره، وهو ترك المأمور به، لأنه لا عذاب إلا على ترك الواجب دون المنذوب، فكانت صيغة الأمر دالة على الوجوب حقيقة، وهو المطلوب والمدعى^(٢).

(١) نهاية السؤل ج٢ ص ٢٧، مناهج العقول ج٢ ص ٢٢، فواتح الرحموت ج١ ص ٣٧٤.

(٢) نهاية السؤل ج٢ ص ٢٨، مناهج العقول ج٢ ص ٢٤، الإبهاج ج٢ ص ٣١-٣٢.

الوجه الرابع:

أن لفظ الأمر الوارد في الآية مطلق، والمطلق يوجد في أى فرد من أفرادها، فلا يدل على الوجوب في جميع الأوامر، بل يدل على وجوب أمر واحد فقط، وعليه فالدليل أخص من المدعى وهو أن كل أمر يفيد الوجوب، فلا يثبت المدعى.

وأجيب عن ذلك: بأن لفظ الأمر في الآية مصدر مضاف

يفيد العموم، لأنه إن لم يكن للاستغراق فهو للجنس فيكون المعنى: فليحذر الذين يخالفون جنس الأمر، فكان الأمر عاما وترتب العقاب على مخالفة جنس الأمر يدل على أن الأمر للوجوب، ومخالفته علة في استحقاق العذاب، وعليه يكون كل أمر للوجوب، وهو المطلوب والمدعى^(١).

خامساً:

تارك المأمور به عاصٍ وكل عاصٍ مُخَلَّدٌ في النار، فينتج تارك المأمور به مخلد في النار، ولا معنى للوجوب إلا هذا، لأنه لا يخلد في النار إلا من ترك أمراً واجباً.

دليل الصغرى:

وهى تارك المأمور به عاصٍ، لقوله سبحانه وتعالى حكاية عن موسى -عليه السلام- لأخيه هارون ﴿أَفَعْصِيتُ أَمْرِى﴾^(٢)، وقوله سبحانه وتعالى فى شأن الملائكة ﴿لَا يَعصُونَ اللَّهَ مَا

(١) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب جـ ٢ ص ٨٠، فواتح الرحموت جـ ١ ص

٣٧٤، تيسير التحرير جـ ١ ص ٣٤٣.

(٢) سورة طه، من الآية/ ٩٣.

أمرهم ويفعلون ما يؤمرون ﴿^(١)﴾، فكلا الآيتين أفاد أن تارك الأمر يعتبر عاصياً.

دليل الكبرى:

قوله سبحانه وتعالى ﴿ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً﴾ ^(٢).

فقد عبر الله سبحانه وتعالى "بمن" التي هي للعموم، وبذلك تكون الآية أفادت أن كل عاصٍ يخلد في النار، وإذا ثبت هذا كان الأمر للوجوب وهو المطلوب والمدعى.

نوقش هذا الدليل من وجهين:

الأول:

لا نسلم المقدمة الأولى، لأنه لو كان العصيان عبارة عن ترك الأمور به لكان قوله سبحانه وتعالى ﴿لا يعصون الله ما أمرهم﴾ معناه: لا يتركون أي يفعلون، فيكون قوله بعد ذلك ﴿وفيعلون ما يؤمرون﴾ ^(٣) تكراراً من غير فائدة، والتكرار من غير فائدة عبث والعبث على الله تعالى مخال.

وأجيب عن ذلك من وجهين:

الأول: أنه لا تكرار لاختلاف الزمن فإن قوله تعالى ﴿لا يعصون الله ما أمرهم﴾ يعني في الماضي، وقوله تعالى

(١) سورة التحريم، من الآية/ ٦.

(٢) سورة الجن، من الآية/ ٢٣.

(٣) سورة التحريم، من الآية/ ٦.

﴿ويفعلون ما يؤمرون﴾ يعنى فى الحال أو الاستقبال، وعند اختلاف الزمن ينتفى التكرار.

الثانى: أنه لا تكرر لأن قوله تعالى ﴿لا يعصون الله ما أمرهم﴾ بيان للواقع من الملائكة وهو أنهم لم يتركوا لله أمراً، وقوله تعالى ﴿ويفعلون ما يؤمرون﴾ بيان لشأنهم وحياتهم وفطرتهم، وعند اختلاف الحال ينتفى التكرار.

الوجه الثانى:

لا نسلم المقدمة الثانية، وهى أن كل عاصٍ يُخَلَّد فى النار، بل نقول إن العاصى المُخَلَّد هو الكافر، ويدل على ذلك أن "من" فى قوله تعالى (ومن يعص) مراد بها الكافر فقط وليس المراد بها كل تارك، والقرينة على هذا قوله سبحانه وتعالى ﴿خالدين فيها أبداً﴾ فإن الذى يخلد فى النار أبداً الكافر دون العاصى من المؤمنين، فأصبحت المقدمة الكبرى خالية من الدليل.

وأجيب عن ذلك:

بأن الخلود فى اللغة: المكث الطويل الصادق على الدائم وغيره وليس هو الدائم فقط بل هو حقيقة فى القدر المشترك حذراً من الاشتراك والمجاز، وعلى ذلك يتحقق فى الكافر وغيره من العصاة، فلا يكون ذكر قوله "أبداً" مخصصاً لعموم الآية^(١).

(١) نهاية السؤل ج٢ ص ٢٨ - ٢٩، مناهج العقول ج٢ ص ٢٥، الإبهاج ج٢ ص ٣٣ - ٣٤، المحصول ج١ ص ٢١٤، وما بعدها، فواتح الرحموت ج١ ص ٣٧٥.

واستدل أصحاب المذهب الرابع القائلون بأن صيغة الأمر حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب، وهو الطلب:

بأن صيغة الأمر قد استعملت في الإيجاب مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) وقد استعملت في الندب مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(٢) فتكون حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الطلب، دفعا للاشتراك والمجاز لأتهما خلاف الأصل^(٣).

ولأن القدر المشترك وهو الطلب متيقن، فقد ثبت رجحان الفعل على الترك ولم يثبت الزائد على هذا الرجحان وهو المنع من الترك، والرجحان يصدق على الإيجاب والندب، لأنه ترجح جانب وجود الفعل على تركه، فالقول بأن صيغة الأمر حقيقة في الإيجاب مجاز فيما عداه تخصيص من غير مخصص وإثبات للزائد وهو المانع من الترك من غير دليل فيكون باطلا^(٤).

نوقش هذا الدليل من ثلاثة وجوه:

الأول:

لا نسلم أن طلب الفعل المفهوم من الصيغة مع المنع من الترك، وجعل الطلب خاصاً بالإيجاب، قول من غير دليل وتخصيص من غير مخصص، بل هو قول بدليل، وإثبات للزائد

(١) سورة البقرة، من الآية/ ٤٣.

(٢) سورة النور، من الآية/ ٣٣.

(٣) نهاية السؤل ج٢ ص ٣٢، مناهج العقول ج٢ ص ٣٠، الإيهام في شرح المنهاج ج٢ ص ٤٠.

(٤) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٨١، إرشاد الفحول ص ٩٦.

على مطلق الطاب بدليل، وهو الأدلة التي سبقت على أن صيغة الأمر حقيقة في الوجوب.

الثاني:

ان هذا الدليل فيه إثبات للغة بلوازم الماهيات، وذلك أنكم جعلتم الرجحان لازما للوجوب والندب، وأثبتموه بالصيغة لاستعمالها فيهما واللغة لا تثبت بلوازم الماهيات، إنما تثبت بالوضع، أي بنص الواضع على ذلك ولم يثبت، فبطل دليلكم^(١).

الثالث:

ان المجاز وإن كان خلاف الأصل، لكنه وجب المصير إليه للأدلة التي سبقت، على أن صيغة الأمر حقيقة في الوجوب^(٢).

واستدل أصحاب المذهب الخامس القائلون بأن صيغة الأمر مشترك لفظي بين الوجوب والندب.

بأن الصيغة قد استعملت في الوجوب كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾^(٣)، كما استعملت في الندب كقوله، سبحانه وتعالى ﴿ فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا ﴾^(٤)، والأصل في الاستعمال الحقيقة، فكانت الصيغة حقيقة في كل منهما، ووضعت لكل منهما استقلالاً، ولا معنى للاشتراك اللفظي إلا هذا، وهو المطلوب.

(١) شرح العضد ج ٢ ص ٨١، إرشاد الفحول ص ٩٦.

(٢) نهاية السؤل ج ٢ ص ٣٢، مناهج العقول ج ٢ ص ٣٠.

(٣) سورة الإسراء، من الآية/ ٧٨.

(٤) سورة النور، من الآية/ ٢٣.

"منه" في الحديث لأن 'من' للتبويض، والأمر الذي للوجوب لا يتعوض وإنما يكون إما واجباً أو غير واجب.

دليل الكبرى:

فهي مسلمة، لأن معنى المشيئة هي جواز الفعل والترك، لكن هنا ترجح جانب الفعل على جانب الترك، فكانت صيغة الأمر حقيقة في الذنب، وهو المطلوب والمدعى.

نوقش هذا الدليل من وجهين:

الأول:

لا نسلم لكم المقدمة الصغرى، وهي: أن النبي - ﷺ - رد الأمر إلى مشيئتنا، إنما أفاد الحديث رد الأمر إلى استطاعتنا، لأن الاستطاعة شرط في التكاليف الشرعية كلها فعلق عليها الأمر، لأن الله سبحانه وتعالى لا يكلفنا ولا يأمرنا إلا بما هو مقدور لنا، فخير المقدور لا يأمر الله تعالى به، لعدم الفائدة من الأمر بشئ لا قدرة للإنسان عليه، ويدل على ذلك قوله سبحانه وتعالى ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾^(١).

فالأمر الذي أوجب الله علينا الإتيان به هو المستطاع، أما غير المستطاع فلم يأمرنا بالإتيان به، بل رفعه عنا تخفيفاً ورحمة بنا، فالحديث دليل لنا وليس دليلاً علينا.

الثاني:

سلمنا لكم المقدمة الكبرى، وهي: أن كل أمر مردود إلى مشيئتنا يجوز تركه، لكن لا تثبت المدعى، فدعواكم أن صيغة الأمر حقيقة في الذنب ومعناه: طلب الفعل طلباً غير جازم. أم

(١) سورة البقرة، من الآية/ ٢٨٦.

المشيئة فهي تدل على جواز الفعل والتترك على السواء، لأن معنى المشيئة التخيير بين الفعل والتترك، فتكون صيغة الأمر للإباحة، أما ترجيح جانب الفعل على التترك فيكون بدليل آخر لامن الصيغة، ولم يوجد، فضلاً على أن النزاع في صيغة الأمر، وهذا الدليل وارد على الأمر بمعنى الطلب الجازم، وهو مدلول الصيغة لا على دلالة الصيغة، لأنه الطلب النفسى، فالدليل خارج عن محل النزاع، وعلى فرض أنه صحيح، فقد عارضه الطلب الجازم ولا خلاف أنه أمر، وهو الوجوب فتكون صيغته للوجوب حقيقة، والمندوب وإن كان الأمر به وارداً وهو مستطاع لنا، لكنه ساقط عن دائرة الوجوب إلى دائرة الندب دفعا للخرج، فكانت صيغة الأمر فيه مجازاً^(١).

ثانياً:

أن أهل اللغة قالوا لا فارق بين صدور الصيغة من السائل وصدورها من الأمر إلا الرتبة، بمعنى أن رتبة الأمر تكون أعلى من رتبة السائل، والصيغة في السؤال إنما تدل على الندب فكانت في الأمر كذلك مفيدة للندب، لأنها لو دلت على غيره كالوجوب أو الإباحة لوجد فارق آخر غير الرتبة بين الأمر والسؤال، وهو خلاف ما نقل عن أهل اللغة، وبذلك تكون صيغة الأمر مفيدة للندب فقط، وهو المطلوب والمدعى.

(١) فواتح الحموت شرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٧٦، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٤٤، إرشاد الفحول ص ٩٦.

نوقش هذا الدليل من وجهين:الأول:

لا نسلم وجود الفارق بين صدور الصيغة من السائل وصدورها من الأمر، فإن الصيغة في الحالتين تسمى صيغة الأمر، وقد سبق أن الأمر لا يشترط فيه علو ولا استعلاء، والفرق بين السؤال والأمر هو الفرق بين العام والخاص، بمعنى أن الأمر أعم من السؤال، لأن السؤال يكون مصحوباً بالتدلل والخضوع، والأمر يشمل ذلك كما يشمل غيره.

الثاني:

سلمنا أن هناك فرقاً بين السؤال والأمر وهو الرتبة، ولكن لا نسلم أن الصيغة في السؤال تدل على الندب، بل نقول إنها تفيد الوجوب لأن أهل اللغة وضعوها للقول الطالب للفعل مع المنع من الترك، والسائل قد استعملها في هذا فتكون الصيغة في الأمر مفيدة للوجوب كذلك، لأنها لو أفادت غير الوجوب لوجد فارق بين الأمر والسؤال غير الرتبة، وهو خلاف ما نقل عن أهل اللغة.

فإن قيل: بعد تسليم أن الصيغة في كل من الأمر والسؤال تفيد الوجوب، إلا أنه لا يزال هناك فارق بين الأمر والسؤال غير الرتبة، ذلك الفارق هو أن الإيجاب في السؤال لا يترتب عليه الوجوب والإلزام بخلاف إيجاب الأمر فإنه يترتب عليه الوجوب والإلزام، ومن هنا قالوا: إن المسئول لا يُزَمُّ بالقبول من السائل والمأمور ملزم بالقبول من الأمر.

وأجيب عن ذلك:

بأن الوجوب قد يتخلف عن الإيجاب في كل من السؤال والأمر، لوجود المانع، والتخلف لمانع لا يقضى بأن اللفظ غير صالح للدلالة عليه، بل يقال: إن اللفظ صالح للدلالة عليه لولا المانع.

فمثلاً السيد إذا أمر عبده بما لا قدرة له عليه حساً أو شرعاً لا يكون العبد ملزماً بالقبول، كما أن المسئول لا يلزم بالقبول كذلك من السائل وحينئذ فلا يوجد فارق بين السؤال والأمر إلا الرتبة ويكون كل منهما دالاً على الإيجاب^(١).

واستدل أصحاب المذهب الثالث القائلون بأن صيغة الأمر حقيقة في الإباحة مجاز فيما سواها:

بأن صيغة الأمر تدل على جواز الإقدام على الفعل، بمعنى أن الإتيان به لا حرج فيه فوجب قصر الصيغة عليه لأنه هو الأصل، والطلب للفعل خلاف الأصل فلا يصر إليه لدليل، ولا دليل.

نوقش هذا الدليل:

بأن الصيغة عند تجردها عن القرائن الصارفة يتبادر منها طلب الفعل، والتبادر علامة الحقيقة، فكانت الصيغة حقيقة في طلب الفعل، فإذا استعملت في غيره كانت مجازاً^(٢).

(١) نهاية السؤل ج ٢ ص ٣١ - ٣٢، الإبهاج في شرح المنهاج ج ٢ ص ٣٨ - ٣٩،

فوائح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٧٦.

(٢) أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢ ص ١٤٣ - دار الطباعة المحمدية بالقاهرة.

سادساً: استدلو بما روى عن النبي - ﷺ - أنه دعا أبا سعيد بن المَعْلَى وهو في الصلاة فلم يجبه، فقال له النبي - ﷺ - (ما منعك أن تجيب؟ وقد سمعت الله تعالى يقول ﴿يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم﴾ (١)، (٢).
وجه الدلالة من الحديث:

أن النبي - ﷺ - أنكر على أبي سعيد عدم إجابته، لأن الاستفهام هنا استفهام إنكارى ولا يكون الاستفهام على حقيقته، لأن النبي - ﷺ - عالم بالسبب وهو أنه كان يصلى، وعالم أيضاً أن إجابة المصلى للرسول - ﷺ - وهو في الصلاة جائزة، فالتكلم في الصلاة كان جائزاً، فتعين أن يكون الاستفهام للإنكار والذم والتوبيخ على ترك الاستجابة، ولا نم إلا على ترك أمر واجب والمتروك هنا الاستجابة، وهى مأمور بها فى قوله سبحانه وتعالى ﴿استجبوا لله وللرسول﴾ وطلب الاستجابة عام سواء أكان الشخص فى الصلاة أم غيرها، وإذا ثبت هذا تعين أن تكون صيغة الأمر المجردة عن القرائن للوجوب (٣).

(١) سورة الأنفال، من الآية/ ٢٤.

(٢) أخرجه الإمام البخارى عن أبى سعيد بن المَعْلَى - فتح البارى بشرح صحيح البخارى - كتاب التفسير - باب يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم حديث رقم ٤٦٤٧ ج ٨، ص ٣٠٧.

(٣) نهاية السؤل ج ٢ ص ٢٩، مناهج العقول ج ٢ ص ٢٦، الإبهاج ج ٢ ص ٣٦.

واستدل أصحاب المذهب الثاني القائلون بأن صيغة الأمر حقيقة في النذب مجاز فيما سواه بما يأتي:- أولاً:

بما روى عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول (ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم فإنما هلك الذين من قبلكم من كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم)^(١).

وجه الدلالة من الحديث:

أن الرسول - ﷺ - رد الأمر إلى مشيئتنا، وكل ما هو مردود إلى مشيئتنا يكون جائز الترك، فينتج أن الأمر جائز للترك، ولا معنى للنذب إلا هذا، فتكون صيغة الأمر حقيقة في النذب مجازاً فيما سواه^(٢).

دليل الصغرى:

قوله - ﷺ - (فأتوا منه ما استطعتم) أى ما شئتم، فإن معنى الاستطاعة في الحديث هي المشيئة، ويؤيده التعبير بكلمة

(١) أخرجه الإمام البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه عن أبى هريرة- فتح البارى بشرح صحيح البخارى- كتاب الاعتصام- باب الاقتداء بسنن رسول الله - ﷺ - ج ١٣ ص ٢٥١ حديث رقم ٧٢٨٨، صحيح مسلم بشرح النووى- كتاب الحج- فرض الحج مرة فى العمر ج ٣ ص ٤٨١- ٤٨٢، سنن النسائى بشرح جلال الدين السيوطى- كتاب مناسك الحج- باب وجوب الحج، ج ٥ ص ١١٠- ١١١- دار الحديث بالقاهرة، سنن ابن ماجه- مقدمة - باب ١ ج ١ ص ٣.

(٢) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٧٦، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٤٤، شرح العضد ج ٢ ص ٨١، إرشاد الفحول ص ٩٦.

نوقش هذا الدليل:

بأن الأصل في الاستعمال الحقيقة إذا كان اللفظ متردداً بين المعنيين ولم يتبادر منه واحد منهما بخصوصه، أما إذا تبادر من اللفظ معنى معين منهما كان اللفظ حقيقة فيه فقط، لأن التبادر علامة على الحقيقة، وصيغة الأمر إذا تجردت من القرائن يتبادر منها الوجوب ولا يتبادر منها النذب، فكانت الصيغة حقيقة في الوجوب فقط، فإذا استعملت في غيره كان استعمالاً مجازياً، والمجاز خير من الاشتراك لأنه لا يحتاج إلى تعدد لا في الوضع ولا في القرائن، بخلاف المشترك اللفظي فإنه يحتاج إلى كل منهما^(١).

واستدل أصحاب المذهب السادس القائلون بأن صيغة الأمر مشترك لفظي بين الوجوب والنذب والإباحة:

بأن صيغة الأمر قد استعملت في كل من الوجوب والنذب والإباحة، والأصل في الاستعمال الحقيقة، فكانت الصيغة حقيقة في كل واحد من هذه المعاني الثلاثة، فإذا استعملت في غيرها كان الاستعمال مجازاً.

أما استعمال صيغة الأمر في الوجوب والنذب فقد سبق ما يدل عليه، وأما استعمالها في الإباحة فكقوله سبحانه وتعالى ﴿وإذا حللتم فاصطادوا﴾^(٢).

(١) أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢ ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٢) سورة المائدة، من الآية/ ٢.

نوقش هذا الدليل:

بأن الأصل في الاستعمال الحقيقة عند تردد اللفظ بين هذه المعانى وعدم تبادر معنى معين من الصيغة، ولكن صيغة الأمر عند تجردها من القرائن يتبادر منها الوجوب دون غيره من النذب أو الإباحة، فتكون الصيغة حقيقة في الوجوب مجازاً فيما سواه^(١).

استدل أصحاب المذهب السابع القائلون بأن صيغة الأمر مشترك معنوى بين الوجوب والنذب والإباحة:

بأن صيغة الأمر عند إطلاقها يتبادر منها وجود الفعل دون تركه، ووجود الفعل يتحقق في كل من الوجوب والنذب والإباحة، ولا مرجح لواحد منهم على الآخر فكانت الصيغة حقيقة فيما يعمهم وهو الإنز، وتكون موضوعاً لهذا المعنى العام، ولا معنى للاشتراك المعنوى إلا هذا وهو المطلوب.

نوقش هذا الدليل:

بأن صيغة الأمر عند إطلاقها يتبادر منها طلب الفعل مع المنع من الترك، وهذا المعنى هو ما يعرف بالوجوب، ولا يتبادر منها النذب ولا الإباحة، فتكون حقيقة في الوجوب مجازاً فيما سواه، لأن التبادر أمانة الحقيقة^(٢).

(١) تيسير التحرير ج ١ ص ٣٤٥، أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢ ص ١٤٤.

(٢) تيسير التحرير ج ١ ص ٣٤٥، أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢ ص ١٤٥.

واستدل أصحاب المذهب الثامن القائلون بأن صيغة الأمر مشتركة بين الوجوب والندب والإباحة والإرشاد والتهديد:

بأن صيغة الأمر قد استعملت في كل معنى من هذه المعاني الخمسة وإذا أطلقت الصيغة على هذه المعاني كلها كانت حقيقة فيها، والأصل في الإطلاق الحقيقة، فتكون صيغة الأمر مشتركة بين هذه المعاني كلها، وهو المطلوب.

نوقش هذا الدليل:

بأن الصيغة حقيقة في الوجوب مجاز فيما سواه للأدلة السابقة على أنها حقيقة في الوجوب، والاشتراك خلاف الأصل، لأنه عند إرادة كل معنى من هذه المعاني لابد من قرينة تبين المعنى المراد.

أما المجاز: وإن كان خلاف الأصل لكنه أيسر من الاشتراك، ولا تلزم القرينة إلا في معنى واحد، وهو المعنى المجازي، أما المعنى الحقيقي فلا يحتاج إلى قرينة، ولهذا كان المعنى المجازي فيما عدا المعنى الحقيقي للصيغة وهو الإيجاب أولى من الاشتراك^(١).

واستدل أصحاب المذهب التاسع القائلون بأن صيغة الأمر مشتركة لفظي بين الوجوب والندب والإباحة والتهديد:

بأن صيغة الأمر قد استعملت في الوجوب والندب والإباحة والتهديد والأصل في الاستعمال الحقيقة، فكانت الصيغة

(١) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٨١، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٤٥.

حقيقة في كل واحد من هذه المعاني، موضوعة لكل واحد منها بوضع مستقل، ولا معنى للاشتراك اللفظي إلا هذا، وهو المطلوب والمدعى.

نوقش هذا الدليل:

بأن الأصل في الاستعمال الحقيقة إذا كانت الصيغة مترددة بين هذه المعاني الأربعة، ولا مرجح لواحد منها على الآخر ولكن سبق أن الصيغة عند إطلاقها يتبادر منها الوجوب فقط، فكانت حقيقة فيه مجازاً فيما عداه، لأن التبادر أمانة الحقيقة^(١).

واستدل أصحاب المذهب العاشر القائلون بالتوقف في معنى الصيغة:

أن الطريق إلى معرفة مدلول صيغة (افعل) لا يثبت إلا بدليل ولم يوجد، لأن دلالة الصيغة على معنى معين من المعاني كالوجوب أو النذب أو الإباحة لا بد له من دليل يدل عليه من كون الصيغة موضوعة لهذا المعنى بعينه، وهذا الدليل لا يثبت إلا بأحد طريقتين: إما بالعقل أو النقل.

فالعقل: وإثبات مدلول الصيغة بالعقل باطل، لأنه لا مجال له في اللغات، فاللغة لا تثبت بالعقل.

وأما النقل: فإثبات مدلول الصيغة عن طريقه أيضاً باطل، لأن النقل إما أن يكون بطريقة الأحاد وهو لا يفيد إلا الظن في

(١) تيسير التحرير ج ١ ص ٣٤٥، أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢ ص ١٤٥، ١٤٦.

الأحكام العملية، أما الأحكام العلمية وهي الاعتقادية والمسائل الأصولية فلا بد فيها من القطع، وما نحن فيه لا يثبت بالآحاد لأنها مسألة أصولية.

وأما النقل بالتواتر فهو يفيد القطع لكنه غير موجود هنا، لأن مدلول الصيغة المعين لو ثبت بالنقل المتواتر بأن الصيغة موضوعة له لما اختلف فيه لكن وجود الاختلاف في مدلولها دليل على أن مدلولها ظني وإذا انتفت الطرق المثبتة لدلالة الصيغة على معنى معين، تعين الوقف لوجود التردد بين معانيها المختلفة، وعدم ما يوجب العلم بالمدلول.

نوقش هذا الدليل من وجوه ثلاثة:

الأول:

نمنع حصر الطرق التي تثبت الدليل في العقل والنقل فقد يوجد طريق ثالث وهو: أن يكون الدليل مركباً من العقل والنقل، وهذا غير ممنوع، لأن دليل العقل الممتنع إثبات مدلول الصيغة به، هو استقلاله بذلك ولم يوجد غيره، بمعنى لا تثبت دلالة الصيغة على مدلول معين من الوجوب أو الندب أو الإباحة بالعقل فقط واستقلاله بالدلالة، أما إذا كان الدليل العقلي مبنياً على مقدمات نقلية فيفيد الدلالة على المدلول المعين وتثبت دلالة الصيغة به.

والدليل المركب من العقل والنقل كقولنا: تارك الأمر عاصٍ لقوله سبحانه وتعالى ﴿أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي﴾^(١) والعاصي يستحق العقاب بالنار لقوله سبحانه وتعالى ﴿وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنْ لَهُ نَارُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾^(٢) فإن العقل بإنضمام هذا النقل إليه يثبت أن مدلول الصيغة هو الوجوب، وقد تقدم ذكر هذا الدليل في أدلة الجمهور القائلين بأن صيغة الأمر حقيقة في الوجوب.

الثاني:

سلمنا أن الطرق محصورة في العقل والنقل، لكن لا نسلم لكم أن النقل بطريق الأحاد لا يفيد هنا، لأن هذه المسألة ليست علمية لأن المقصود من كون الأمر للوجوب إنما هو العمل به لا مجرد اعتقاده، والعمليات مظنونة يكتفى فيها بالظن، فكذلك ما كان وسيلة إليها، فيكون النقل بطرق الأحاد مفيداً هنا وهو المطلوب.

الثالث:

أن النقل ثبت عن طريق التواتر، فقد تواترت استدلالات العلماء على أن صيغة الأمر للوجوب حقيقة تواتراً لم يدع مجالاً للشك والتردد، وأما وجود الخلاف فلا يمنع التواتر، لأن الخلاف متأخر، واتفاق العلماء على معنى معين للصيغة متقدم، فقد وجد التواتر متقدماً وسابقاً وعدم الخلاف إنما يتوقف على الوقوف

(١) سورة طه، من الآية/ ٩٣.

(٢) سورة الجن، من الآية/ ٢٣.

على الاتفاق فى الأقضية المعينة وتاريخها، فالمخالف لم يصله ذلك، فلا يكون الخلاف دليلاً على عدم نقل دلالة الصيغة على معنى معين من المعانى بطريق التواتر^(١).

وبعد ذكر أدلة المذاهب ومناقشتها يتضح لنا أن المذهب القائل بأن صيغة الأمر للوجوب حقيقة هو الراجح، يؤيد ذلك ما ذكره الشوكانى حيث قال: "وإذا تقرر لك هذا عرفت أن الراجح ما ذهب إليه القائلون بأنها حقيقة فى الوجوب، فلا تكون لغيره من المعانى إلا بقرينة لما ذكرناه من الأدلة، ومن أنكر استحقاق العبد المخالف لأمر سيده للذم وأنه يطلق عليه بمجرد هذه المخالفة اسم العصيان، فهو مكابر ومباهت، فهذا يقطع النزاع باعتبار العقل، وأما باعتبار ما رود فى الشرع وما ورد من حمل أهله للصيغ المطلقة من الأوامر على الوجوب ففيما ذكرناه سابقاً ما يغنى عن التطويل، ولم يأت من خالف هذا بشئ يعتد به أصلاً"^(٢).

(١) نهاية السؤل جـ ٢ ص ٣٢-٣٣، مناهج العقول جـ ٢ ص ٣١-٣٢، الإبهاج فى شرح المنهاج جـ ٢ ص ٤١-٤٢، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت جـ ٢ ص ٣٧٧، تيسير التحرير جـ ١ ص ٣٤٥، شرح العضد جـ ٢ ص ٨١، شرح اللمع للشيرازى جـ ١ ص ٢١٢- طبعة أولى سنة ١٩٨٨م- دار الغرب الإسلامى بيروت - لبنان.

(٢) إرشاد الفحول ص ٩٦-٩٧.

ثمرة الخلاف

تتضح ثمرة الخلاف السابق في بعض الفروع
الفقهية منها ما يلي:

الفرع الأول

الكتابة والإشهاد على الدين

ذهب الظاهرية إلى وجوب كتابة الدين والإشهاد عليه،
عملاً بقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ
بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب
كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق
وليتق الله ربه ولا يبغض منه شيئاً فإن كان الذي عليه الحق
سقيماً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل
واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل
وامرأتان...﴾^(١).

فالأمر في قوله "فاكتبوه" وقوله "واستشهدوا" ظاهره
الوجوب، ولا يعدل عن الظاهر إلا بنص أو إجماع^(٢).
قال ابن حزم: "مسألة: فإن كان القرض إلى أجل،
ففرض عليهما -يعنى الدائن والمدين- أن يكتباه، وأن يشهدا
عليه عدلين فصاعداً، أو رجلاً وامرأتين عدولاً فصاعداً، فإن
كان ذلك في سفر ولم يجدا كاتباً، فإن شاء الذي له الدين أن

(١) سورة البقرة، من الآية/ ٢٨٢.

(٢) المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٨٠ - منشورات دار الأفاق الجديدة بيروت.

يرتهن به رهناً فله ذلك، وإن شاء أن لا يرتهن فله ذلك، وليس يلزمه شيء من ذلك في الدين الحال، لا في السفر ولا في الحضر، برهان ذلك قوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم ... " إلى أن قال: وليس في أمر الله تعالى إلا الطاعة، ومن قال: إنه نذب فقد قال الباطل، ولا يجوز أن يقول الله تعالى: "فاكتبوه" فيقول قائل: لا أكتب إن شئت، ويقول الله تعالى: "وأشهدوا" فيقول قائل: لا أشهد، ولا يجوز نقل أوامر الله تعالى عن الوجوب إلى النذب إلا بنص آخر، أو بضرورة حس، وكل هذا قول أبي سليمان - يعني داود الظاهري - وجميع أصحابنا وطائفة من السلف^(١).

وذهب قوم إلى أن الوجوب منسوخ بقوله سبحانه وتعالى ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فليؤدِّ الَّذِي أُوتِيَ أَمَاتَتَهُ﴾^(٢). وممن ذهب إلى ذلك الشعبي والحسن والحكم وابن عيينة^(٣).

أما جمهور الفقهاء المجتهدين: فذهبوا إلى أن هذا الأمر للنذب والدليل عليه: أنا نرى جمهور المسلمين في جميع ديار الإسلام يبيعون بالأثمان، المؤجلة من غير كتابة ولا إشهاد، وذلك إجماع على عدم وجوبها، ولأن في إيجابها أعظم التشديد

(١) المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٨٠.

(٢) سورة البقرة من الآية/ ٢٨٣.

(٣) التفسير الكبير للإمام الفخر الرازي ج ٤ ص ١١٩ - طبعة دار الفكر، تفسير الطبري ج ٣ ص ١١٨ - ١١٩ - الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٨م مطبعة مصطفى الحلبي. أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٢٠٦ - مطبعة عبد الرحمن محمد بالقاهرة.

على المسلمين والنبي - ﷺ - يقول (بعثت بالحنيفية السهلة السمحة) (١)، (٢).

وكذلك لم ينقل عن الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار أنهم كانوا يتشدون فيهما، بل كانت تقع المداينات والمبايعات بينهم من غير كتابة ولا إشهاد، ولم يقع نكير منهم (٣).
الراجح هو ما ذهب إليه الجمهور من أن الأمر بكتابة الدين إنما هو للندب والإرشاد لحفظ الحقوق ومنع المنازعات، وذلك لقوة أدلتهم، وضعف أدلة المخالفين.

(١) رواه الإمام أحمد بن حنبل عن أبي أمامه - مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ٥ ص ٢٦٦، ج ٦ ص ١١٦ - طبعة دار صادر بيروت.

(٢) تفسير الفخر الرازي ج ٤ ص ١١٩.

(٣) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء للدكتور/ مصطفى الخن ص ٣٠٣ - ٣٠٤ الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٢م - مؤسسة الرسالة بيروت.

الفرع الثانى الإشهاد على البيع

ذهب ابن حزم إلى أنه فرض على كل متبايعين لما قلّ أو أكثر أن يشهدا على تبايعهما رجلين أو رجلاً وامرأتين، من العدول، فإن لم يجدا عدولاً سقط فرض الإشهاد، فإن لم يشهدوا وهما يقدران على الإشهاد. فقد عصيا الله عز وجل، والبيع تام، واحتج بالأمر فى قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾^(١). فإنه يفيد الوجوب^(٢) وإلى هذا ذهب أيضاً أبو جعفر الطبرى^(٣)، وداود الظاهرى، والضحاك وسعيد بن المسيب، وعطاء، وذهب إلى هذا من الصحابة أبو موسى الأشعرى، وابن عبد الله بن عمر، وكان إبراهيم النخعى يقول: اشهد إذا بعت وإذا اشتريت ولو دستجه بقل^(٤) (أى حزمة بقل).

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الإشهاد أمر مندوب، والأمر فى الآية للندب والإرشاد، والذى صرفه عن الوجوب ما ورد عن النبى - ﷺ - من بيع ورهن من غير إشهاد، وما كان

(١) سورة البقرة، من الآية/ ٢٨٢.

(٢) المحلى لابن حزم ج ٨ ص ٣٤٤.

(٣) تفسير الطبرى ج ٣ ص ١٣٣ - ١٣٤.

(٤) أثر الاختلاف فى القواعد الأصولية للخن ص ٣١١.

يفعله أصحابه والسلف الصالح، وما يوجد من اشتراط الإشهاد ولو في الشئ التافه من الحرج والمشقة على عباد الله^(١).
 وذهب فريق إلى أن الأمر بالإشهاد منسوخ بقوله سبحانه وتعالى: ﴿فإن آمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أوتمن أماتته﴾^(٢).

ورد الطبرى هذا القول: بأنه لا معنى له، لأن هذا حكم غير الأول، وإنما هذا حكم من لم يجد كتاباً قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فإمضوا مقبوضاً فإن آمن بعضكم بعضاً - أى فلم يطالبه برهن - فليؤد الذي أوتمن أماتته﴾.

قال ولو جاز أن يكون هذا ناسخاً للأول لجاز أن يكون قوله عز وجل: ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط﴾^(٣). ناسخاً لقوله عز وجل ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة﴾^(٤)، ولجاز أن يكون قوله عز وجل فى كفارة الظهار ﴿فمن لم يجد فصيام شهرين

(١) تفسير القرطبي ج ٣ ص ٤٠٣ - طبعة دار الكتب المصرية.

(٢) سورة البقرة، من الآية/ ٢٨٣.

(٣) سورة المائدة، من الآية/ ٦.

(٤) سورة المائدة، من الآية/ ٦.

متتابعين ﴿^(١) ناسخاً لقوله عز وجل ﴿ فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ﴾ ^(٢)، ^(٣).

والراجح هو ما ذهب إليه الجمهور من أن الأمر بالإشهاد على البيع إنما هو للندب، لأن مذهبهم يحقق الوسطية والاعتدال، فالأصل في الأمر الوجوب، ولكن إذا قامت قرائن على إرادة غير الوجوب عملوا بها، وليس في هذا خروج عن طاعة الله ورسوله، بل تحقيق لأحكامه وتشريعه.

أما مذهب الظاهرية ومن وافقهم فالتأمل فيه يجد به شدة، وتضييقاً في الدين، وحرماً فيه، مما لا يتلاءم وسدحة الدين ويسره ﴿ ما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ ^(٤) (إن هذا الدين يسر). ^(٥)، ^(٦).

(١) سورة المجادلة، من الآية/ ٤.

(٢) سورة المجادلة، من الآية/ ٣.

(٣) تفسير الطبري ج ٣ ص ١٢٠ وما بعدها.

(٤) سورة الحج، من الآية/ ٧٨.

(٥) أخرجه الإمام البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري - كتاب الإيمان - باب ٢٩ - الدين يسر ج ١ ص ٩٣.

(٦) أثر الاختلاف في القواعد الأصولية للخن ص ٣١٢.

المبحث الثالث

فيما يفيد الأمر بعد التحريم وما يفيد النهي بعد الوجوب

أولاً - ما يفيد الأمر الوارد بعد التحريم:

إذا ورد أمر بعد التحريم، فهل يدل على الإيجاب بصيغته كما كان دالاً عليه قبل التحريم، أم هو للإباحة؟ اختلف الأصوليون في ذلك على مذاهب ثلاثة.

المذهب الأول:

أن صيغة الأمر بعد الحظر للوجوب، وإلى هذا ذهب عامة الحنفية والمعتزلة وأبو إسحاق الشيرازي والقاضي أبو بكر الباقلاني والإمام الرازي واختاره القاضي البيضاوي.

المذهب الثاني:

أن صيغة الأمر بعد الحظر للإباحة، وإلى هذا ذهب أكثر الفقهاء والمتكلمين والإمام الشافعي واختاره بن الحاجب، ومال إليه الأمدى.

المذهب الثالث:

الوقف وعدم الجزم بشئ من الوجوب أو الإباحة، وإلى هذا ذهب إمام الحرمين^(١).

(١) نهاية السؤل ج٢ ص ٣٤-٣٥، الإحكام للأمدى ج٢ ص ١٦٥، المحصول ج١ ص ٢٣٦، شرح العضد ج٢ ص ٩١، شرح اللمع للشيرازي ج١ ص ٢١٣، البرهان

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول بما يأتي:

أولاً:

أن الأدلة الدالة على أن صيغة الأمر للوجوب حقيقة لم تفرق بين أمر تقدمه حظر وأمر لم يتقدمه حظر، فورود الأمر بعده، مفيد للوجوب أيضاً كما كان الأمر قبل الحظر مفيداً للوجوب، إذ لا مانع من كون الأمر بعد الحظر للوجوب.

نوقش هذا الدليل:

أن الأدلة الدالة على أن صيغة الأمر للوجوب حقيقة، إنما هي في الأمر المطلق غير المعلق على زوال سبب التحريم والمقيد به وغير متصل بالتحريم، أما ما نحن فيه فليس كذلك، فإن ورود الأمر متصلاً بالتحريم، أو معلقاً على إزالة سبب الحرمة دليل على رفع التحريم، ورفع التحريم عن الفعل قرينة على إباحته، لأن الإباحة هي المتبادرة من صيغة الأمر الواردة بعد الحظر، فإثبات الوجوب أو الندب بالصيغة الواردة بعد الحظر زيادة ولا يثبت إلا بدليل، فكانت الإباحة أرجح.

وأجيب عن ذلك:

بأن المقتضى لتخلف الوجوب عن الأدلة إنما هي القرينة المانعة عن إرادة الوجوب ولم توجد، وكون الوجوب زائداً على

لإمام الحرمين ج ١ ص ١٨٧ فقرة ١٧٢، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٧٩، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٤٥، البحر المحيط للزركشي ج ٢ ص ٣٧٨.

هذا المقصود لا يمنع إرادته، لجواز كون الزائد مقصوداً كأصل الرفع، وإن أريد أن المقصود الرفع بالأدنى وهو الإباحة فقط، فلا نسلم أنه متبادر إلى الفهم^(١).

ثانياً:

أن المقتضى للوجوب قائم، والمعارض الموجود لا يصلح معارضاً، فوجب تحقق الوجوب. أما المقتضى: فالأدلة السابقة التي تدل على أن صيغة الأمر تدل على الوجوب.

وأما المعارض: فلا يصلح معارضاً لوجهين:

الأول: أنه كما لا يمتنع الانتقال من الحظر إلى الإباحة، فكذلك لا يمتنع الانتقال منه إلى الوجوب، والعلم بجوازه ضروري.

الثاني: أمر الشارع الحائض والنفساء بالصلاة والصوم ورد بعد الحظر، وأنه للوجوب^(٢).

واستدل أصحاب المذهب الثاني:

بأن صيغة الأمر بعد الحظر قد غلب استعمالها في الإباحة، حتى صار هذا المعنى يتبادر منها عند الإطلاق، والتبادر أمانة الحقيقة فكانت الصيغة بعد الحظر حقيقة في الإباحة.

من ذلك: قوله سبحانه وتعالى ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾^(٣)، فإنه أمر ورد بعد حظر الصيد على المحرم

(١) مناهج العقول ج ٢ ص ٣٤، شرح اللمع ج ١ ص ٢١٣.

(٢) المحصول للإمام الرازي ج ١ ص ٢٣٦.

(٣) سورة المائدة، من الآية/ ٢.

بقوله سبحانه وتعالى ﴿ غير محلى الصيد وأنتم حرم ﴾^(١)، وهو للإباحة، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ﴾^(٢)، فإن الله تعالى أمر بالوطء بعد حظره في الحيض بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾، وهو للإباحة، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ﴾^(٣)، فإنه أمر ورد بعد الحظر في قوله سبحانه وتعالى ﴿ وذروا البيع ﴾^(٤)، وهو للإباحة.

ومن السنة: قوله صلى الله عليه وسلم (كنت نهيتكم عن زيادة القبور فزوروها فإنها تذكر بالآخرة)^(٥) فإنه أمر ورد بعد نهى وهو للإباحة، وقوله - ﷺ - (كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث فكلوا وادخروا)^(٦) فإنه أمر ورد بعد نهى وهو للإباحة.

(١) سورة المائدة، من الآية/ ١.

(٢) سورة البقرة، من الآية/ ٢٢٢.

(٣) سورة الجمعة، من الآية/ ١٠.

(٤) سورة الجمعة، من الآية/ ٩.

(٥) أخرجه الإمام مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي عن ابن بريدة - صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الجنائز - باب استئذان الرسول عليه السلام في زيارة القبور ج٢ ص ٦٤٠، سنن أبي داود - كتاب الجنائز - باب زيارة القبور ج٣ ص ٢١٨، سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي - كتاب الجنائز - باب زيارة القبور ج٤ ص ٨٩، سنن الترمذي كتاب الجنائز - باب الرخصة في زيارة القبور ج٣ ص ٣٧٠.

(٦) أخرجه الإمام مسلم وأبو داود عن ابن بريدة عن أبيه - صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الجنائز - استئذان أن النبي - ﷺ - في زيارة قبر أمه ج٢ ص ٦٤٠، سنن أبي داود - كتاب الأشربة - باب في الأوعية ج٣ ص ٣٣٢.

نوقش هذا الدليل:

بأن صيغة الأمر كذلك قد ورد استعمالها بعد الحظر في الوجوب مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾^(١)، فإن هذا الأمر ورد بعد النهي عن قتالهم في الأشهر الحرم وهو للوجوب. لأن قتل المشركين واجب، وقوله - ﷺ - لفاطمة بنت حيش حينما سألتها، فقالت: إني امرأة استحاض، فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ قال (لا إنما ذلك عرق وليس بمحيض، فإذا أقبلت حيضتك فدعى الصلاة، وإذا أدبرت الحيضة فاغسلي عنك الدم ثم صلى)^(٢) فقد أمرها الرسول - ﷺ - بالصلاة بعد انتهاء الحيض والصلاة واجبة فالأمر للوجوب.

وحيث ثبت استعمال صيغة الأمر في الوجوب بعد الحظر، كان ذلك معارضاً لما ذكرتموه من استعمالها بعد الحظر في الإباحة، ولا يمكن الجمع بين هذه الأدلة المتعارضة فيجب إلغاؤها وعدم العمل بها، ويبقى الدليل الذي أقمناه على الوجوب سالماً عن المعارض فيعمل به، وتكرر صيغة الأمر بعد الحظر للوجوب وهو المطلوب والمدعى^(٣).

(١) سورة التوبة، من الآية ٥.

(٢) أخرجه الإمام البخاري وسنن عن السيدة خديجة - رضي الله عنها - فتح البخاري بشرح صحيح البخاري - كتاب الوضوء، باب غسل اليد ج ١ ص ٣٣١ - ٣٣٢ حديث رقم ٢٢٨، صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الحيض - المستحاضة غسلها وصلاتها ج ١ ص ٦٣٠.

(٣) نهاية السؤل ج ٢ ص ٣٥. مناهج العتول ج ٢ ص ٣٤. الإبهاج ج ٢ ص ٤٣ - ٤٤.

واستدلوا أيضاً:

بأنه إذا أمرنا الشارع بشئ بعد ما حرمه فالظاهر أنه قصد رفع الجناح في فعله وإسقاط المأثم فيه، وذلك يقتضى الإباحة، ولهذا إذا قال السيد لعبده: "لا تفعل كذا" ثم قال له: "افعله" فهم منه رفع الجناح عنه في الفعل، كذلك هنا.

نوقش هذا الدليل:

لا نسلم أنه قصد به رفع الجناح، بل قصد به إيجاب الفعل، ولهذا أتى بالصيغة الموضوعية لاستدعاء الفعل على الإيجاب، وقصد المتكلم إنما يعلم بقوله.

ولو قصد به رفع الجناح لأتى باللفظ الموضوع لرفع الجناح فقال: "رفعت عنك الجناح" فلما أتى بلفظ الأمر، علم أنه قصد به إيجاب الفعل، وبهذا تكون صيغة الأمر بعد الحظر للوجوب وهو المطلوب والمدعى^(١).

واستدل أصحاب المذهب الثالث:

بأن صيغة الأمر بعد الحظر تحتمل الوجوب والإباحة على السواء، وعند تساوى الاحتمالين يجب التوقف، يؤيد ذلك ما ذكره إمام الحرمين حيث قال: "والرأى الحق عندي: الوقف في هذه الصيغة، فلا يمكن القضاء على مطلقها وقد تقدم الحظر لا بالإيجاب ولا بالإباحة، فلئن كانت الصيغة في الإطلاق موضوعة للاقتضاء فهي مع الحظر المتقدم مشكلة، فيتعين الوقوف إلى البيان"^(٢).

(١) شرح اللمع للشيرازي ج ١ ص ٢١٥ - ٢١٦.

(٢) البرهان لإمام الحرمين، ج ١ ص ١٨٨، فقرة ١٧٣.

ثمرّة الخلاف

تفرع على الخلاف السابق بعض الفروع منها ما يلي:-

الفرع الأول:

الأمر بالكتابة في قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾^(١) قال طائفة من الحنابلة: هو أمر بعد حظر، لأن الكتابة بيع الرجل ماله بماله، فإن العبد ماله، وكسبه من ماله، فبيع بعضه ببعض أكل مال بالباطل، فيدخل في النهي عن أكل المال بالباطل، وإذا كانت الكتابة محظورة في الأصل، فالأمر بها بعد ذلك أمر بعد حظر، فلا يفيد الوجوب بناء على القاعدة، لكن يستحب كتابة ذى الكسب والأمانة.

وإن قلنا الأمر بعد الحظر للإباحة، لما في ذلك من تحرير الرقبة، وذلك مطلوب شرعا.

واختار أبو بكر عبد العزيز في تفسيره: أن الكتابة في هذه الحالة واجبة وذكرها في التنبيه رواية وهو متجه^(٢).

وقال ابن السبكي: الكتابة فهي مستحبة.

وعن صاحب "التقريب" حكاية قول: إنها تجب بطلب العبد^(٣).

(١) سورة النور، من الآية/ ٣٣.

(٢) القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ١٦٨ - طبعة أولى سنة ١٩٨٣م - دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

(٣) الإبهاج في شرح المنهاج ج ٢ ص ٤٥.

الفرع الثاني:

أمره - ﷺ - بالنظر إلى المخطوبة: هو أمر بعد حظر. فيقتضى الإباحة، بناء على القاعدة، وهذا أحد الوجهين للحنبلة وهو إباحة النظر، لا استحبابه.

والوجه الثاني - وجزم به جماعة منهم: أبو الفتح الحلواني، وابن عقيل، وصاحب الترغيب - استحباب النظر إلى المخطوبة؛ لأنه - وإن كان أمراً بعد حظر - لكنه معلل بعله تدل على أنه أريد بالأمر الندب، وهي قوله - ﷺ - (انظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما). (١)، (٢)

ثانياً - ما يفيد النهي الوارد بعد الوجوب:

إذا وردت صيغة نهى بعد أمر، فهل تدل على التحريم، أم تدل على الإباحة؟
خلاف بين القائلين بأن صيغة الأمر بعد الحظر تدل على الإباحة.

فقد ذهب البعض: إلى أن صيغة النهي الواردة بعد أمر تدل على الإباحة، لأن تقدم الأمر للوجوب قرينة على أن صيغة النهي عقبه تدل على أن النهي المقصود منه رفع الوجوب، وإذا ارتفع الوجوب بقى الفعل على إباحته.

(١) رواه الإمام الترمذى والإمام أحمد بن حنبل عن المغيرة بن شعبة. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن - سنن الترمذى - كتاب النكاح - باب ما جاء فى النظر إلى المخطوبة ج٣ ص ٣٨٨، مسند الإمام أحمد ج٢ ص ٢٤٦.

(٢) القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ١٦٩، التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول للإمام الأسنوى ص ٢٧٢، مؤسسة الرسالة بيروت، الإبهاج فى شرح المنهاج ج٢ ص ٤٥.

وذهب البعض: إلى أن صيغة النهي الواردة بعد الوجوب تدل على التحريم.

ووجهتهم في ذلك:

أن صيغة النهي تقتضي ترك الفعل، وهو الأصل، والتحريم إنما هو لدرء المفسد، والإباحة لجلب المصالح، ودرء المفسد مقدم على جلب المصالح، ولأنه إذا اجتمع الحلال والحرام غلب جانب الحرمة على الإباحة.

أما القائلون: بأن صيغة الأمر الواردة بعد الحظر للوجوب، فلا خلاف بينهم في أن صيغة النهي الواردة بعد الأمر للتحريم^(١).

(١) نهاية السؤل ج٢ ص ٣٥، منهاج العقول ج٢ ص ٣٤-٣٥، الإيهاج في شرح المنهاج ج٢ ص ٤٥-٤٦.

المبحث الرابع

فيما يدل عليه الأمر المطلق من المرة أو التكرار

الأمر نوعان: أحدهما: مطلق. وثانيهما: مقيد.

والأمر المقيد: إما أن يكون مقيداً بالمرة أو بالتكرار، أو يكون مقيداً بشرط أو صفة.

فإن كان الأمر مقيداً بالمرة، كقولنا: أكرم محمداً مرة، أو مقيداً بالتكرار، كقولنا: أكرم محمداً ثلاث مرات، فلا خلاف بين علماء الأصول في أن الأمر في هذه الحالة يكون مقيداً لما قيد به من المرة أو المرات.

وإن كان الأمر مقيداً بشرط: مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾^(١) أو مقيداً بصفة: مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾^(٢) فسيأتي أنه يتكرر قياساً لا لفظاً.

أما إن كان الأمر مطلقاً غير مقيد بالمرة أو بالتكرار ولا بشرط ولا بصفة كقولنا: اعط محمداً درهماً، فهل يدل على المرة أو يدل على التكرار، أو لا يدل على واحد منهما بخصوصه، اختلف الأصوليون في ذلك على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أن الأمر المطلق لا يدل على المرة ولا يدل على التكرار، وإنما يدل على طلب الماهية من غير إشعار بمرة أو تكرار، إلا أنه لا يمكن إدخال تلك الماهية في الوجود بأقل من المرة الواحدة، فصارت المرة من ضروريات الإتيان بالمأمور

(١) سورة المائدة، من الآية/ ٦.

(٢) سورة النور، من الآية/ ٢.

به، وليست المرة مما وضع له الأمر، وإلى هذا ذهب كثير من الأصوليون، واختاره الآمدي وابن الحاجب والقاضي البيضاوي والإمام الرازي^(١).

المذهب الثاني: أن الأمر المطلق يدل على التكرار المستوعب لزمان العمر بشرط الإمكان، وإلى هذا ذهب جماعة من الفقهاء والمتكلمين وأبو إسحاق الشيرازي والأستاذ أبو إسحاق الأسفراييني^(٢).

المذهب الثالث: أن الأمر المطلق يدل على المرة، ولا يدل على التكرار، وإلى هذا ذهب الإمام الشافعي وأكثر الشافعية، وأبو علي الجبائي وأبو هاشم، وأبو عبد الله البصري، وجماعة من الحنفية^(٣).

المذهب الرابع: التوقف، قالوا: وهو محتمل لشيئين.

أحدهما: أن يكون مشتركاً بين التكرار والمرة فيتوقف إعماله في أحدهما على قرينة.

والثاني: أنه لأحدهما ولا نعرفه فيتوقف لجهلنا بالواقع. وإلى هذا ذهب القاضي أبو بكر وجماعة وإمام الحرمين^(٤).

(١) نهاية السؤل ج ٢ ص ٣٦-٣٧، الإحكام للآمدي ج ٢ ص ١٤٣، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٨٢، المحصول ج ١ ص ٢٣٧، الإبهاج ج ٢ ص ٤٧، البحر المحيط ج ٢ ص ٣٨٥، شرح الجلال على جمع الجوامع ج ١ ص ٤٨٠، إرشاد الفحول ص ٩٧.

(٢) اللمع للشيرازي ص ٨، شرح اللمع، ج ١ ص ٢٢٠، الإبهاج ج ٢ ص ٤٨.

(٣) نهاية السؤل ج ٢ ص ٣٧، البحر المحيط ج ٢ ص ٣٨٦، المعتمد لأبي الحسين البصري ج ١ ص ٩٨ وما بعدها، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٥١.

(٤) البحر المحيط ج ٢ ص ٣٨٨، البرهان لإمام الحرمين ج ١ ص ١٦٤ وما بعدها، إرشاد الفحول ص ٩٨.

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول بما يأتي:

أولاً:

أن الأمر يصح أن يرد مقيداً بالمرة أو المرات، كما يقال: 'أكرم محمداً مرة أو مرات، وليس فيه تكرار ولا نقض، إذ لو كان الأمر دالاً على المرة لكان تقييده بالمرة تكراراً وبالمرات نقضاً، ولو كان دالاً على التكرار لكان تقييده به تكراراً وبالمرة نقضاً، ولزوم التكرار أو النقص باطل، وإذا ثبت صحة تقييد الأمر بالمرة والمرات من غير لزوم نقض أو تكرار، كان الأمر دالاً على مطلق الطلب، ولا يدل على مرة ولا على تكرار وهو المطلوب والمدعى^(١).

نوقش هذا الدليل:

بأنه لا يثبت به المدعى وهو دلالة الأمر على مطلق الطلب من غير إفادة مرة أو مرات، لأن عدم النقص أو التكرار ليس لازماً لدلالة الأمر على مطلق الطلب، إنما هو لازم عن أمر آخر، وذلك أن المرة الواحدة داخلة في المرات لأنها فرد من أفرادها فلا تكرار ولا نقض، إذ الأمر يدل بمقتضاه على المرة الواحدة، والدلالة على المرة دلالة ظاهرية، فإذا ورد الأمر بالتصريح بها يكون نصاً في إفادته المرة، وإذا ورد الأمر بالتصريح بخلاف الظاهر كالمرات، فحينئذ يكون صرفاً للأمر

(١) نهاية السؤل ج ٢ ص ٣٧.

عن ظاهره إلى ذلك الغير الذى أريد، فقد صرح بصرف الأمر عن ظاهره وأريد به ذلك الغير فلا نقض^(١).

واستدلوا ثانياً فقالوا:

إن الأمر المطلق ورد استعماله فى التكرار شرعاً مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾^(٢)، وقوله سبحانه وتعالى ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾^(٣)، وورد مع التكرار عرفاً، مثل: احفظ دابتي، وأحسن إلى الناس. كما ورد استعماله فى المرة شرعاً، مثل: قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٤)، وورد مع المرة عرفاً كقول القائل لغيره: ادخل الدار، واشتر اللحم، والأصل فى الاستعمال الحقيقة، فبطل أن يكون اللفظ حقيقة فى واحد منهما مجازاً فى الآخر، لأن المجاز خلاف الأصل، أو أن يكون مشتركاً لفظياً بينهما، لأنه خلاف الأصل كذلك، لاحتياجه إلى تعدد فى الوضع والقرائن، وثبت أن اللفظ حقيقة فى كل منهما وأنه وضع للقدر المشترك بينهما وهو طلب الماهية، وهو المطلوب والمدعى.

(١) مناهج العقول ج ٢ ص ٣٦.

(٢) سورة البقرة، من الآية/ ٤٣.

(٣) سورة المائد، من الآية/ ٣٨.

(٤) سورة آل عمران، من الآية/ ٩٧.

نوقش هذا الدليل:

بأن اللفظ لو كان موضوعاً لطلب الماهية لكان استعماله في المرة أو التكرار مجازاً، لأن اللفظ الموضوع للأعم إذا استعمل في الأخص كان مجازاً.

وأيضاً: الألفاظ موضوعة للمعاني الذهنية، ومن المعلوم أن المعاني الخارجية غير المعاني الذهنية، وبذلك يكون استعمال لفظ الأمر في التكرار أو المرة استعمالاً له في غير ما وضع له فيكون مجازاً، وفي ذلك تكثير للمجاز وهو خلاف الأصل، فوجب الرجوع إلى القول بأنه حقيقة في أحدهما مجاز في الآخر، تقليلاً للمجاز^(١).

وأجيب عن ذلك:

بأن استعمال الأمر في المرة أو التكرار ليس استعمالاً له في الأخص من حيث خصوصه حتى يكون مجازاً فيهما، وإنما هو استعمال للأعم في الأخص من حيث إن الأعم يتحقق في الأخص، ولا نسلم أن استعمال الأعم في الأخص من حيث إن الأخص يحقق الأعم يكون مجازاً. وكيف يكون مجازاً والأخص من الأفراد التي وضع لها اللفظ.

والقول بأن الألفاظ وضعت للمعاني الذهنية، وأن المعاني الذهنية غير المعاني الخارجية، وبذلك يكون استعمال اللفظ في المعاني الخارجية مجازاً غير مسلم، لأن المعاني الخارجية وإن

(١) نهاية السؤل ج ٢ ص ٣٧ - ٣٨.

كانت غير المعانى الذهنية إلا أن استعمال اللفظ فى المعانى الخارجية حقيقة، لأن المعانى الخارجية محققة للمعانى الذهنية كتحقيق العام فى الخاص، وكما قلنا: إن استعمال الأعم فى الأخص من حيث إن الأخص يحققه من قبيل الحقيقة وليس من قبيل المجاز^(١).

واستدلوا ثالثاً فقالوا:

إن الأمر المطلق لو كان دالاً على التكرار للزم من ذلك أمران:

الأول: أن يكون الفعل المأمور به مستغرقاً لجميع الأزمنة التى يعيشها المكلف، لأن الأمر لم يعين زمناً للفعل، فتخصيصه ببعض الأزمنة - دون البعض - يعتبر تحكماً وترجيحاً بلا مرجح، ولا شك أن ذلك تكليف بما لا يطاق.

والثانى: أن يكون الأمر الثانى ناسخاً للأمر وإذا لم يمكن الجمع بين الأمرين، كما لو أمره بصلاة ثم أمره بصلاة أخرى، أو أمره بصوم ثم أمره بصوم آخر، لأن استغراق الفعل الأول للزمان يزول باستغراق الفعل الثانى لهذا الزمان، فيكون المتأخر ناسخاً للمتقدم.

وكلا الأمرين باطل، أما الأول: فلأن وقوع التكليف بما لا يطاق متفق على منعه لقوله سبحانه وتعالى ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾^(٢).

(١) أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) سورة البقرة، من الآية/ ٢٨٦.

وأما الثاني: فلأنه لم يوجد من يقول إن الأمر الثاني لا يعتبر ناسخاً للأمر الأول إذا كان الأمران بفعلين من جنس واحد.

وإذا ثبت بطلان دلالة الأمر على التكرار، كان الأمر دالاً على مطلق الطالب من غير تقييد بمرة أو مرات وهو المطلوب والمدعى.

نوقش هذا الدليل:

بأننا لا نسلم أن هذا الدليل يلزم منه التكليف بما لا يطاق، لأن من يقول بأن الأمر يفيد التكرار اشترط لذلك شرطاً وهو أن يكون الإتيان بالفعل ممكناً، ومع وجود هذا الشرط لا يكون هناك تكليف بما لا يطاق.

وأيضاً لا يلزم منه النسخ، لأن النسخ إنما يلزم إذا كان الأمر الثاني مطلقاً غير مخصص ببعض الأوقات شرعاً أو عقلاً، ومثل هذا غير واقع في الشرع، ولو وقع لالتزم الخصم وقوع النسخ، وأما إذا كان الأمر الثاني مخصوصاً ببعض الأوقات، فلا يلزم منه نسخ الأول بل تخصيصه، ولا امتناع في ذلك^(١).

واستدل أصحاب المذهب الثاني بما يأتي:

أولاً: أن سيدنا أبا بكر - رضي الله عنه - قائل مانع الزكاة واستند في تكرار الزكاة عليهم إلى قوله سبحانه وتعالى

(١) نهاية السؤل ج ٢ ص ٣٨، منهاج العقول ج ٢ ص ٣٦ - ٣٧، الإيهام في شرح المنهاج ج ٢ ص ٥٠ - ٥١.

﴿وآتوا الزكاة﴾^(١)، وكان ذلك بحضرة الصحابة فلم يخالفوه فيما استند إليه، فكان ذلك إجماعاً سكوتياً منهم على أن الأمر يفيد التكرار، وإلا لما سكتوا على تلك المخالفة، ولما صح لأبي بكر أن يقا تل مانعى الزكاة لكونهم قد امتثلوا بدفع الزكاة فى عهد النبى - ﷺ - .

نوقش هذا الدليل:

بأنه يجوز أن يكون سيدنا أبو بكر ومن معه من الصحابة قد فهموا أن الأمر فى الآية للتكرار بواسطة قرائن خارجية، ككون الرسول - ﷺ - أخذها منهم مراراً فى أعوام متعددة، والأمر إذا انضمت إليه قرينة تدل على التكرار يفيد التكرار اتفاقاً وليس ذلك من محل النزاع، وإذا ثبت أن وجوب التكرار ثابت بالقرائن الخارجية وليس بدلالة الأمر المطلق، كان موضوعاً لمطلق الطلب، وإنما قلنا هذا جمعا بين الأدلة^(٢).
واستدلوا ثانياً فقالوا:

الأمر كالنهى بجامع أن كلا منهما يفيد الطل، والنهى يفيد التكرار فىكون الأمر مفيداً للتكرار كذلك.

نوقش هذا الدليل بما يأتى:

١- هذا قياس فى اللغة، واللغة لا تثبت بالقياس، إنما تثبت بالنقل عن الواضع، بأنه وضع الأمر لمطلق الطلب، أو التكرار،

(١) سورة البقرة، من الآية/ ٤٣ .

(٢) نهاية السؤل جـ ٢ ص ٤٠ ، مناهج العقول جـ ٢ ص ٣٨ ، الإبهاج جـ ٢ ص ٥١ -

فقياس الأمر على النهي باطل.

- ٢- سلمنا أن اللغة تثبت بالقياس، ولكن قياس الأمر على النهي بجامع الطلب بينهما قياس مع الفارق، وذلك لأن النهي يقتضى عدم الماهية وعدمها إنما يكون بعدم الإتيان بها فى أى فرد من أفرادها، بخلاف الأمر فإنه يقتضى طلب الماهية، والماهية تتحقق ولو بفرد واحد من أفرادها، فمقتضى التكرار موجود فى النهي وليس موجوداً فى الأمر.
- ٣- نمنع أن يكون النهي مقتضياً للتكرار، بل نقول إن النهي كالأمر فما ثبت للأمر يثبت للنهي، ونحن ننازع فى أن الأمر يفيد التكرار فيكون النهي مثله^(١).

واستدلوا ثالثاً فقالوا:

لو لم يدل الأمر المطلق على التكرار، لكان دالاً على المرة، وحينئذ يلزم امتناع ورود النسخ وعدم جوازه، لأن النسخ قبل الفعل يلزم منه البداء وهو ظهور المصلحة بعد خفائها وهو على الله تعالى محال، والنسخ بعد الفعل ممتنع أيضاً لكونه عبثاً لعدم التكليف، والعبث على الله تعالى محال فبعد الفعل ليس هناك تكليف حتى يجوز نسخه، والنسخ جائز وواقع، فدل على أن الأمر يفيد التكرار وهو المطلوب والمدعى.

نوقش هذا الدليل من وجهين:

الأول: أن هذا الدليل خارج عن محل النزاع، لأن محل النزاع فى الأمر المطلق المجرد عن القرائن، ونحن نقول: إنه يدل على مطلق الطلب، وهذا الدليل إنما أثبت دلالة الأمر على التكرار

(١) الإبهاج ج٢ ص ٥٢، مناهج العقول ج٢ ص ٣٨ - ٣٩.

بالقرينة فالنسخ قرينة على إفادة الأمر التكرار، ونحن لا نمنع ذلك، لأن ورود النسخ للأمر دليل على أنه للتكرار.

الثاني:

لا نسلم عدم جواز النسخ قبل الفعل، بل هو جائز ولا يلزم منه البداء، والمصلحة لا تخفى على الله سبحانه وتعالى، بل النسخ قبل الفعل جائز وواقع، فقد أمر سيدنا إبراهيم -عليه السلام- بذبح ابنه، والأمر بالذبح لا يفيد التكرار، ومع ذلك نسخ الأمر قبل الفعل، وبهذا بطلت دعواكم من أن الأمر المطلق يفيد التكرار، وثبت أنه موضوع لمطلق الطلب وهو المطلوب^(١).

واستدل أصحاب المذهب الثالث:

بأن الأمر عند إطلاقه يتبادر منه المرة، ولذلك يعتبر الشخص ممثلاً بفعل المأمور به مرة واحدة، فلو قال السيد لعبده: ادخل الدار يفهم منه طلب الدخول مرة واحدة ولا يعقل إلا هذا، فإذا دخل مرة كان ممثلاً أما المرة الثانية والثالثة فغير مأمور بها، فدل ذلك على أن الأمر موضوع للمرة الواحدة وهو المطلوب والمدعى.

نوقش هذا الدليل:

بمنع تبادر المرة من الأمر المطلق، بل الواقع أن الأمر لا يتبادر منه شيء، وامتنال المأمور بفعل المرة إنما جاء من جهة أن المرة هي أقل ما يتحقق به الامتنال، وليس لكون الأمر موضوعاً للمرة بخصوصها، فإن من وكل غيره بتطبيق زوجته،

(١) نهاية السؤل ج ٢ ص ٤٠ - ٤١، منهاج العقول ج ٢ ص ٣٩، الإبهاج في شرح المنهاج ج ٢ ص ٥٢.

ليس له إلا تطليقة واحدة، لكون الأمر المطلق لا يتحقق إلا بها لأنها فرد من أفرادها، والتوكيل يضمحل بها، أى ينتهى عقد التوكيل بقيام الموكل بما كلف به وهو التطليقة الواحدة^(١).

واستدل أصحاب المذهب الرابع بما يأتى:

أولاً: لو كان الأمر دالاً على المرة أو التكرار لما حسن الاستفسار عند سماع صيغة "افعل" لظهور المراد منها، لكن الاستفسار حسن وجائز عند سماع تلك الصيغة هل المراد من الأمر مرة أو مرات؟ بدليل أن الأقرع بن حابس وهو من أهل اللسان لما سمع النبي - ﷺ - يقول (يا أيها الناس إن الله قد فرض عليكم الحج فحجوا)^(٢) قال أفى كل عام يا رسول الله أم فى عامنا هذا؟ فلم ينكر الرسول - ﷺ - استفساره فكان حسناً، وهو لم يستفسر إلا لفهمه أن الأمر يحتمل أكثر من معنى، فدل هذا على الاشتراك، فيجب التوقف.

نوقش هذا الدليل:

لا نسلم أن حسن الاستفسار دليل على الاشتراك، بل قد يكون لجهل السامع بالمعنى المراد من الأمر، أو يكون لتأكيد فينتقل من الظن إلى اليقين، فيحسن الاستفسار عن أفراد

(١) مناهج العقول ج ٢ ص ٤٠ - ٤١، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، ج ١ ص

٣٨٣، شرح العضد ج ٢ ص ٨٣.

(٢) أخرجه الإمام مسلم عن أبى هريرة - صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الحج -

فرض الحج مرة فى العمر ج ٣ ص ٤٨١ - ٤٨٢.

المتواطئ إذا ورد كأن يقال: اعتق رقبة، فيستفسر عنها أمؤمنة هي أم كافرة سليمة أم معيبة ويحسن ذلك^(١).

ثانياً: لو كان الأمر موضوعاً للمرة أو التكرار لثبت ذلك بدليل وهو إما العقل، ولا مدخل للعقل في اللغات، أو النقل: وذلك إما بطريق الآحاد والآحاد لا تكفي لأنها لا تفيد إلا الظن.

وإما بطريق التواتر لأنه يرفع الخلاف وهو غير موجود هنا، بدليل وجود الاختلاف في هذا، فيتعين القول بالتوقف.

وأجيب عن ذلك:

بأننا نختار أن الأمر موضوع لمطلق الطلب، وهو لا يتحقق إلا بوجود الفعل مرة، وثبت هذا بدليل ظني وهو كافٍ هنا^(٢).

وبعد ذكر المذاهب وأدلتها ومناقشتها يتبين لنا رجحان المذهب الأول: من أن الأمر المطلق لا يدل على المرة ولا على التكرار، وإنما يدل على طلب الماهية من غير إشعار بمرة أو تكرار، إلا أنه لا يمكن إدخال تلك الماهية في الوجود بأقل من المرة الواحدة، فصارت المرة من ضروريات الإتيان بالمأمور به، وليست المرة مما وضع له الأمر.

ويؤيد ذلك ما ذكره الإمام الشوكاني حيث قال: بعد ذكر المذاهب وأدلتها "إذا عرفت جميع ما حررناه، تبين أن القول الأول هو الحق الذي لا محيص عنه، وأنه لم يأت أهل الأقوال المخالفة له بشئ يعتد به"^(٣).

(١) نهاية السؤل جـ ٢ ص ٤١، الإبهاج في شرح المنهاج جـ ٢ ص ٥٣.

(٢) مناهج العقول جـ ٢ ص ٤٠، شرح العضد جـ ٢ ص ٨٣.

(٣) إرشاد الفحول ص ٩٩.

ثمرة الخلاف

تفرع على الخلاف السابق بعض الفروع منها ما يلي:

الفرع الأول: الصلاة بتيمم واحد عدداً من الفرائض:

ذهب الشافعية والمالكية إلى أن المتيمم لا يصلى إلا فريضة واحدة وله أن يصلى ما شاء من النوافل، وإليه ذهب ابن جرير الطبري^(١).

وذهب الحنفية إلى أن المتيمم يصلى بالتيمم ما شاء من الفرائض والنوافل، ولا ينتقض التيمم إلا بما ينتقض به الوضوء أو برؤية الماء، وإلى مثل ذلك ذهب ابن حزم، وهو مذهب الحسن^(٢).

وذهب الحنابلة إلى أنه إذا تيمم صلى الصلاة التي حضر وقتها، وصلى به فوائت إن كانت عليه، والتطوع إلى أن يدخل وقت صلاة أخرى ولا يصلى بالتيمم فريضتين في وقتين^(٣).

دليل الجميع:

قوله سبحانه وتعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنبا فاطهروا وإن كنتم

(١) مغنى المحتاج للشربيني ج ١ ص ١٠٣ - دار إحياء التراث العربى، بيروت، قوانين الأحكام الشرعية الفقهية لابن جزى الغرناطى ص ٤٣؛ تحقيق طه سعد - عالم الفكر، الشرح الكبير للشيخ الدردير ج ١ ص ١٥١ - مطبعة عيسى الحلبي.

(٢) فتح التقدير لابن الهمام ج ١ ص ٩٥ - مطبعة مصطفى محمد بمصر.

(٣) المغنى لابن قدامة ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ - طبعة سنة ١٩٧٢م - دار الكتاب العربى بيروت لبنان.

مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه^(١).

فمن ذهب إلى أن الأمر لا يقتضى التكرار، لم يوجب التيمم لكل فريضة، كما لم يوجب الوضوء لكل فريضة أيضاً. ومن ذهب إلى أنه يقتضى التكرار، أوجب تكرار الوضوء والتيمم لكل فريضة، إلا أنه ادعى أن الأمر بتكرار الوضوء قد نسخ، فبقى التكرار فى التيمم قائماً، أو أن السنة قد أخرجت المتوضى ما لم يحدث، فلم توجب عليه تكراراً^(٢).

قال ابن جرير الطبرى بعد أن عرض القولين، قال : "وأولى القولين فى ذلك عندنا بالصواب من قال : يتيمم المصلى لكل صلاة لزمه طلب الماء للتطهر لها فرضاً، لأن الله جل ثناؤه أمر كل قائم إلى الصلاة بالتطهر بالماء، فإن لم يجد الماء فالتيمم، ثم أخرج القائم إلى الصلاة من كان قد تقدم قيامه إليها الوضوء بالماء، سنة رسول الله - ﷺ - إلا أن يكون قد أحدث حدثاً ينقض طهارته، فيسقط فرض الوضوء عنه بالسنة، وأما القائم إليها وقد تقدم قيامه إليها بالتيمم لصلاة قبلها، ففرض التيمم له لازم بظاهر التنزيل، بعد طلبه الماء إذا أعوزه"^(٣).

(١) سورة المائدة، من الآية/ ٦.

(٢) أثر الاختلاف فى القواعد الأصولية للخن ص ٣٢١، تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٧٧-٧٨- الطبعة الرابعة سنة ١٩٨٢م مؤسسة الرسالة بيروت.

(٣) تفسير ابن جرير الطبرى ج ٥ ص ١١٥.

الفرع الثاني: الأمر بإجابة المؤذن:

إذا سمع مؤذناً بعد مؤذن، فهل يستحب إجابة الجميع لقوله - ﷺ - (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على....)^(١) أم تختص الإجابة بالمؤذن الأول؟

فيه خلاف للسلف حكاه القاضي عياض في شرح صحيح مسلم^(٢).

وجاء في الدر المختار: وإذا تكرر الأذان أجاب الأول، سواء أكان مؤذن مسجده أم غيره، لكن قال ابن عابدين: ويظهر لى إجابة الكل بالقول، لتعدد السبب وهو السماع، كما اعتمده بعض الشافعية^(٣).

وقال الإمام النووي: وإذا سمع مؤذناً بعد مؤذن، فالمختار: أن المتابعة سنة متأكدة يكره تركها لتصريح الأحاديث

(١) أخرجه الإمام مسلم وأبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص - صحيح مسلم بشرح النووي - كتاب الصلاة - استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ج ٢ ص ١٢، سنن أبي داود - كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا سمع المؤذن ج ١ ص ١٤٤.

(٢) شرح شرح النووي على صحيح مسلم ج ٢ ص ١٥ - مطبوعات الشعب تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة.

(٣) الدر المختار على حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ - طبعة ثانية سنة ١٤٠٧ هـ - دار إحياء التراث العربى بيروت لبنان.

الصحيحة بالأمر بها، وهذا يختص بالأول لأن الأمر لا يقتضى التكرار، وما أصل الفضيلة والثواب فى المتابعة فلا يختص^(١).

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: إجابة الأول أفضل إلا أذانى الصبح فلا أفضلية فيهما، لتقدم الأول ووقوع الثانى فى الوقت، وإلا أذانى الجمعة لتقدم الأول ومشروعية الثانى فى زمنه - ﷺ - .

وقال الإمام الإسئوى: والذى قاله الشيخ عز الدين أمثل منه أن يقال: إن لم يصل فتستحب الإجابة مطلقاً، ويكون الأول أكد، إلا فى الصبح والجمعة على ما سبق، وإن كان قد صلى، فحيث استحبيبا الإعادة فى جماعة أجاب، لأنه مدعو بالآذان الثانى أيضاً، وإلا فلا^(٢).

الفرع الثالث: إذا قال لآخر: طلق بالإطلاق فماذا يملك؟

إذا قال لأمرأته طلقى نفسك، أو قال لأجنبى طلق عنى فلانه ولم ينو عدداً، فمن قال إن الأمر يقتضى التكرار أجاز للمرأة أو للوكيل الطلاق طلقة واثنين وثلاثاً.

(١) المجموع شرح المذهب للإمام النووى ج٣ ص ١٢٥ - مطبعة الإمام بمصر، مغنى المحتاج للشربى ج١ ص ١٤٠ - دار إحياء التراث العربى بيروت.
(٢) التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول للإسئوى ص ٢٨٤.

وأما من قال لا يقتضى التكرار فعنده لا تملك المرأة أو الوكيل إلا طلبة واحدة^(١).

الفرع الرابع: قطع يسرى السارق:

قال الحنفية: لا يجوز قطع يسرى السارق، إذا سرق ثانية، لأن الأمر فى قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٢) لا يقتضى التكرار ولا يحتمله فلا تقطع من الأيدى إلا يمين السارق^(٣).

وقال الشافعية: أن السارق يؤتى على أطرافه الأربعة عملا بالآية السابقة، لأن الأمر مقتضاه التكرار فيتكرر بتكرر السرقة^(٤).

وكذلك إذا تكررت السرقة فى العين الواحدة، فيتكرر القطع عند الشافعية، ولا يتكرر عند الحنفية.

(١) أثر الاختلاف فى القواعد الأصولية للخن ص ٣٢٢.

(٢) سورة المائدة ، من الآية / ٣٨.

(٣) كشف الأسرار للبزدوى ج ١ ص ١٣١ وما بعدها، أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ٧١ وما بعدها، الباب فى شرح الكتاب ج ٣ ص ٢٠٨ الطبعة الرابعة سنة ١٩٧٩م- دار الحديث حمص بيروت.

(٤) تكملة المجموع شرح المذهب للأستاذ محمد حسين العقبى ج ١، ص ٣٣٣- مطبعة الإمام بمصر .

المبحث الخامس

فيما يفيد الأمر المعلق بشرط أو صفة

إذا علق الأمر على شرط مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾^(١) وقوله: "إذا زالت الشمس فصلوا"، أو علق على صفة مثل قوله سبحانه وتعالى ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾^(٢) وقوله سبحانه وتعالى ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾^(٣) فهل يقتضى تكرار المأمور به بتكرار الشرط والصفة أم لا؟ خلاف بين الأصوليين فى ذلك فالقائلون بأن الأمر المطلق يفيد التكرار اتفقوا على أن الأمر المعلق على شرط أو صفة يفيد التكرار كذلك.

وأما القائلون بأن الأمر المطلق لا يفيد التكرار، فقد اختلفوا فى ذلك على ثلاثة مذاهب:
المذهب الأول: أن الأمر يتكرر بتكرر الشرط والصفة من جهة اللفظ.

المذهب الثانى: أن الأمر المعلق على شرط أو صفة لا يقتضى تكرار الأمر بتكرار الشرط والصفة لا من جهة اللفظ ولا من جهة القياس، وإلى هذا ذهب الآمدى وابن الحاجب وأبو إسحاق الشيرازى.

المذهب الثالث: أن الأمر المعلق على الشرط أو الصفة لا يقتضى التكرار بتكرار الشرط والصفة من جهة اللفظ، إنما

(١) سورة المائدة، من الآية/ ٦.

(٢) سورة النور، من الآية/ ٠٣.

(٣) سورة المائدة، من الآية/ ٣٨.

يقتضى تكرار الأمر بتكرار الشرط والصفة من جهة القياس، وإلى هذا ذهب الإمام الرازي والقاضي البيضاوي^(١).

وقبل ذكر أدلة المذاهب لابد من تحرير محل النزاع في هذه المسألة، حيث حرر الآمدي وابن الحاجب والهندي محل النزاع فيها فقالوا: ما علق به المأمور من الشرط أو الصفة، إما أن يثبت كونه علة لوجوب الفعل المأمور به، كالزنا، في قوله سبحانه وتعالى ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾ وقولنا: إن كان هذا المانع خمراً فهو حرام، فإن الحكم يتكرر بتكرره اتفاقاً من القائلين بالقياس.

وإن لم يثبت كونه علة، بل توقف الحكم عليه من غير تأثير له، كالإحصان الذي يتوقف عليه الرجم فهو محل الخلاف^(٢).

أما الإمام الرازي: فقد أجرى الخلاف مطلقاً، ولم يفصل في هذه المسألة^(٣).

ولقد وفق الإمام الزركشي بين كلام الآمدي والإمام الرازي فقال: "وقد يجمع بينهما: بأن الآمدي فرض الكلام مع القائلين بأن ترتيب الحكم على الوصف يفيد العلية، والإمام تكلم في أصل المسألة، مع الخلاف في الموضعين"^(٤).

(١) الإحكام للآمدي ج ٢ ص ١٤٩ - ١٥٠، شرح العضد ج ٢ ص ٨٣، المحصول للإمام الرازي ج ١ ص ٢٤٣، شرح الإسئوى نهاية السؤل ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣، البحر المحيط للزركشي ج ٢ ص ٣٨٨ وما بعدها، اللع ص ٨.

(٢) الإحكام للآمدي ج ٢ ص ١٥٠، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٨٣، البحر المحيط ج ٢ ص ٣٨٩، الإيهاج ج ٢ ص ٥٤.

(٣) المحصول للإمام الرازي ج ١ ص ٢٤٣.

(٤) البحر المحيط للزركشي ج ٢ ص ٣٨٩.

الأدلة

أستدل أصحاب المذهب الأول:

بأنه لو لم يكن الأمر المعلق على شرط أو صفة مفيداً للتكرار لفظاً لما تكرر المأمور به بتكرار الشرط أو الصفة، لكن المأمور به يتكرر بتكرار الشرط أو الصفة، فكان الأمر المعلق بكل منهما مفيداً للتكرار لفظاً، لأن الأصل في الإفادة أن تكون بواسطة اللفظ.

دليل الملازمة:

أن تكرار المأمور به تابع للتكليف به، والتكليف إنما يستفاد من الخطاب، فإذا لم يكن الخطاب مفيداً للتكرار لم يكن المكلف مكافئاً بالتكرار.

دليل الاستثنائية:

قوله سبحانه وتعالى ﴿وإن كنتم جنبا فاطهروا﴾ (١). وقوله سبحانه وتعالى ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ (٢) فإن الغسل يتكرر بتكرار الجنابة، والقطع يتكرر بتكرار السرقة.

نوقش هذا الدليل:

بأن تكرار الحكم فيما ذكرتم جاء من جهة أن كلا من الشرط والوصف قد قام الدليل على أنه علة للحكم، والمعلول يتكرر بتكرار علته اتفاقاً، ولذلك إذا لم يثبت أن الشرط علة للحكم، لا يتكرر الحكم بتكرار الشرط كالأمر بالحج فإنه معلق بشرط هو الاستطاعة ومن المتفق عليه أن الحج لا يتكرر

(١) سورة المائدة، من الآية/ ٦.

(٢) سورة المائدة، من الآية/ ٣٨.

بتكررها، ومن هنا يعلم أن اللفظ بمقتضاه لم يفد التكرار، ولكن التكرار قد يستفاد من شئ آخر ككون الشرط أو الوصف علة للحكم، وهذا خارج عن محل النزاع^(١).
واستدل أصحاب المذهب الثاني بما يأتي:
أولاً:

استدلوا على أن الأمر المعلق على شرط أو صفة لا يفيد التكرار من جهة اللفظ: بأن الأمر المعلق بشرط أو صفة يقتضي توقف الأمر على الشرط أو تلك الصفة، وذلك التوقف محتمل لأن يكون بالنسبة للمرة الواحدة وبالنسبة لجميع المرات، والدال على الأعم من حيث هو أعم لا دلالة له على الأخص من حيث خصوصه، وبذلك لا يكون الأمر المعلق بشرط أو صفة دالاً على تكرار الأمر بتكرار الشرط أو الصفة.
ثانياً:

استدلوا على أنه لا يفيد التكرار من جهة القياس: بأن تعليق الأمر على الشرط أقوى من تعليقه على العلة، لأن العلة تتعدد والشرط لا يتعدد، وتعليق الأمر على الشرط لا يدل على تكرار المشروط بتكرار الشرط، فإن من قال لوكيله: طلق زوجتي إن دخلت الدار، لا يقتضي هذا القول الإذن للوكيل بتعدد الطلاق تبعاً لتعدد الشرط وهو الدخول، فتعليق الأمر على العلة لا يدل على تكرار المعلول بتكرار العلة بطريق الأولى، وإذا ثبت ذلك ثبت أن تعليق الأمر على الشرط أو الصفة لا يدل على التكرار، لأن أقصى ما يفيد التعليق عليهما العلية، وقد قلنا إن تعليق الأمر على العلة لا يفيد تكرار المعلول بتكرار علته.

(١) أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢.

نوقش هذا:

بأن العلة أقوى من الشرط لأنها تؤثر بطرفي الوجود والعدم. والشرط إنما يؤثر بطرف عدم فقط، ولذلك قالوا يلزم من وجود العلة وجود المعلول ومن عدمها عدم المعلول، ويلزم من عدم الشرط عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجود المشروط، وإذا يكون تعليق الحكم على العلة أقوى من تعليقه على الشرط.

وإذا ثبت أن ترتيب الأمر على الوصف أو الشرط يفيد أن كلا منهما علة للأمر، فقد ثبت أن تعليق الأمر بكل منهما يفيد التكرار من جهة القياس لأن العلة كلما وجدت يوجد المعلول^(١).
واستدل أصحاب المذهب الثالث بما يأتي:

أولاً:

استدلوا على أن الأمر المعلق على شرط أو صفة لا يفيد التكرار من جهة اللفظ بوجهين:

الأول: أن ثبوت الحكم مع الصفة أو الشرط يحتمل التكرار، كالأمر بالطهارة المعلق على شرط الجنابة، وكالأمر بالقطع المعلق على السرقة.

ويحتمل عدم التكرار كما إذا قال السيد لعبده: إن دخلت السوق فاشتر اللحم، فهو يعد ممثلاً باشترائه مرة، فإذا احتملها كان أعم، والعام لا يقتضي الخاص، وبذلك لا يكون اللفظ دالاً على التكرار بخصوصه.

(١) الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٥١، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٨٣، اللمع في أصول الفقه للشيرازي ص ٨، أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢ ص ١٦٠-١٦١.

الثاني: لو قال الشخص لوكيله: إن دخلت زوجتي الدار فطلقها، لا يقتضى هذا القول الإذن للوكيل فى طلاق الزوجة كلما دخلت الدار، بل الوكيل لا يملك إلا إيقاع الطلاق عليها مرة واحدة عند حصول الشرط، ولو كان الأمر مقتضياً للتكرار لفظاً، لكان الوكيل مأذوناً بإيقاع الطلاق أكثر من مرة.

ثانياً:

استدلوا على أن الأمر المعلق على شرط أو صفة يفيد التكرار قياساً: بأن ترتب الحكم على الشرط أو الصفة يدل على أن كل منهما علة للحكم، ولا شك أن المعلول يتكرر بتكرر علته، فيكون الأمر المعلق بالشرط أو الصفة مفيداً للتكرار بالقياس.

نوقش هذا الدليل:

بأنه منقوض بقول الشخص لوكيله: إن دخلت زوجتي الدار فطلقها، فإن هذا أمر معلق على شرط وهو يقتضى أن الشرط علة فى الطلاق، ومع ذلك لم يتكرر الطلاق بتكرر الشرط.

وأجيب عن ذلك:

بأن هذا التعليق وإن أفاد أن الشرط علة للطلاق إلا أن هذه العلة لا تعتبر، لأن الشارع الحكيم لم يجعل الدخول علة للطلاق، وإنما الذى جعله هو الشخص المطلق ولا عبرة بجعله هذا، لأنه ليس له سلطة التشريع فى الأحكام، وهذا هو السر فى أن الطلاق لم يتكرر بتكرر الدخول^(١).

(١) مناهج العقول ج ٢ ص ٤١ - ٤٢، نهاية السؤل ج ٢ ص ٤٣ - ٤٤، الإبهاج ج ٢ ص ٥٦ - ٥٧.

المبحث السادس

هل الأمر المطلق يفيد الفور أو التراخي؟

الأمر إما أن يكون مقيداً بزمن يقع فيه الفعل، أو يكون غير مقيداً بزمن، فإن كان مقيداً بزمن سواء أكان الزمن مساوياً للفعل كشهر رمضان، فإنه مساوٍ للصوم المأمور به، أم كان الزمن أزيد من الفعل كوقت الظهر، فإنه أكثر من الفعل المأمور به، ولا خلاف في أن الأمر المقيد بزمن يفيد إيقاع الفعل فيما قيد به من الزمن.

أما إذا كان الأمر غير مقيد بزمن يقع فيه الفعل، بأن كان أمراً مطلقاً فهل يدل على الفور، أم على التراخي؟.

اختلف الأصوليون في ذلك: فالقائلون بأن الأمر المطلق يفيد التكرار، اتفقوا على أنه يفيد الفور كذلك، لأن التكرار يقتضى استيعاب الزمن بالفعل، والاستيعاب يلزمه الإتيان بالفعل في أول زمان الإمكان وهو ما يقصد من الفور.

وأما القائلون بأن الأمر المطلق لا يفيد التكرار، اختلفوا فيما بينهم على مذاهب أربعة:

المذهب الأول:

أن الأمر المطلق لا يدل على الفور وعلى التراخي، وإنما يدل على طلب الفعل فقط، وإلى هذا ذهب الجمهور من الشافعية والحنفية، واختاره الأمدى وابن الحاجب والإمام الرازي والقاضى البيضاوى.

المذهب الثانى:

أن الأمر المطلق يفيد الفور، أى الإتيان بالفعل المأمور به فى أول زمن يمكنه الإتيان به بحيث إذا أخر المكلف عنه يكون عاصياً بالتأخير، وإلى هذا ذهب الكرخى من الحنفية وبعض المالكية والحنابلة.

المذهب الثالث:

أن الأمر المطلق يدل على الفور، فيجب الفعل فى أول الوقت، أو العزم على الإتيان به فى ثان الحال، وإلى هذا ذهب القاضى أبو بكر الباقلانى.

المذهب الرابع:

الأمر مشترك لفظى بين الفور والتراخى، فلا يفيد واحداً منهما بخصوصه إلا بقرينة. فإن لم توجد القرينة على أحدهما بخصوصه توقف فى فهم المراد منه حتى تقوم القرينة، وإلى هذا ذهب إمام الحرمين الجوينى^(١).

(١) الإحكام للأمدى ج٢ ص ١٥٣-١٥٤، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٨٤، المحصول للإمام الرازى ج١ ص ٢٤٧، نهاية السؤل ج٢ ص ٤٧، تيسير التحرير ج١ ص ٣٥٦-٣٥٧، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج١ ص ٣٨٧-٣٨٨، إحكام الفصول فى أحكام الأصول للباغى ص ٢١٢- طبعة أولى سنة ١٩٨٦م- دار الغرب الإسلامى بيروت، البرهان لإمام الحرمين ج١ ص ١٦٨، وما بعدها، المسودة فى أصول الفقه ص ٢٤- مطبعة المدنى بمصر.

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول بما يأتي:

أولاً:

أن الأمر المطلق يصح أن يرد مقيداً بالفور أو التراخي، كما يقال: افعل هذا الآن، أو بعد شهر، وليس فيه تكرار ولا نقض، إذ لو كان الأمر دالاً على الفور لكان تقييده بالفور تكراراً وبالتراخي نقضاً، ولو كان دالاً على التراخي لكان تقييده به تكراراً وبالفور نقضاً، ولزوم التكرار أو النقص باطل، وإذا ثبت صحة تقييد الأمر بالفور والتراخي من غير لزوم نقض أو تكرار، كان الأمر دالاً على مطلق طلب الفعل ولا يدل على فور ولا على تراخ وهو المطلوب والمدعى.

ثانياً:

أن الأمر المطلق ورد مع الفور في قوله سبحانه وتعالى ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(١) كما ورد مع التراخي في قول الرسول - ﷺ - (إن الله كتب عليكم الحج فحجوا)^(٢). فيلزم من ذلك أن يكون موضوعاً للقدر المشترك، وهو طلب الفعل فيكون الأمر حقيقة فيه، وإلا لزم الاشتراك أو المجاز وهما خلاف الأصل^(٣).

(١) سورة الحديد، من الآية/ ٧.

(٢) أخرجه الإمام مسلم عن أبي هريرة - صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الحج - فرض الحج مرة في العمر ج ٣ ص ٤٨١ - ٤٨٢.

(٣) نهاية السؤل ج ٢ ص ٤٧، مناهج العقول ج ٢ ص ٤٥، الإبهاج في شرح المنهاج ج ٢ ص ٥٩.

واستدل أصحاب المذهب الثأى بما يأتى:

أولاً:

بقوله سبحانه وتعالى لإبليس عليه اللعنة ﴿ ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك ﴾ (١).

وجه الاستدلال من الآية:

أن الأمر الوارد فى قوله سبحانه وتعالى ﴿ اسجدوا لآدم ﴾ (٢)، يدل على الفور، فلو لم يكن الأمر دالاً على الفور لما ذم الله تعالى إبليس على تركه السجود لسيدنا آدم، ولكان لإبليس أن يقول: فيم الذم؟ وأنت لم تأمرنى بالسجود فى الحال ولى أن اسجد فى المستقبل، وإذا ثبت الذم على ترك المأمور به، ثبت أن الأمر يدل على الفور وهو المطلوب والمدعى.

نوقش هذا الدليل:

بأننا لا نسلم بأن الأمر الوارد فى الآية بالسجود يدل على الفور بمجردة، إنما دل على الفور بالقرينة فهى التى أثبتت الفورىة ودلت عليها، وهذه القرينة الواردة فى قوله سبحانه وتعالى ﴿ فإذا سويته ونفخت فيه من روحي فقعوا له ساجدين ﴾ (٣).

فالأمر بالسجود لسيدنا آدم مقيد بزمن التسوية ونفخ الروح فيه، بقرينة قوله سبحانه وتعالى ﴿ فقعوا له ساجدين ﴾

(١) سورة الأعراف، من الآية/ ١٢.

(٢) سورة الأعراف، من الآية ١١.

(٣) سورة الحجر، آية/ ٢٩، سورة ص، آية/ ٧٢.

فإن الفاء للتعقيب والترتيب فتدل على الفور، فيكون وقوع السجود زمن تسويته ونفخ الروح فيه، فالفور ثابت بالقرينة لا مجرد الأمر، فيكون هذا الدليل خارج عن محل النزاع^(١).
ثانياً:

استدلوا بقوله سبحانه وتعالى ﴿ وسارعوا إلى مغفرة من ربكم ﴾^(٢).

وجه الاستدلال من الآية:

أن الله تعالى أمر بالمسارعة، وهى التعجيل بفعل الطاعة المأمور به لأنه سبب فى مغفرة الله تعالى، والمغفرة من فعل الله، لا من فعل العبد، فالأمر بالمسارعة إلى مغفرة الله تعالى مجاز من باب اطلاق اسم المسبب وإرادة السبب، لأن فعل الطاعة سبب فى المغفرة، وإذا ثبت الأمر بالمسارعة والتعجيل إلى فعل المأمورات، والأمر يقتضى الوجوب كانت المسارعة وهى المبادرة إلى فعل المأمور به واجبة، وبذلك يثبت أن الأمر يدل على الفور، لأن معنى المسارعة التعجيل بفعل المأمور به، ولا معنى للفور إلا هذا، وهو المطلوب والمدعى.

نوقش هذا الدليل من وجهين:

الأول:

إننا لا نسلم أن الفورية مستفادة من الأمر، إنما استفيدت

(١) نهاية السؤل ج٢ ص ٤٧ - ٤٨، مناهج العقول ج٢ ص ٤٥، الإبهاج فى شرح

المنهاج ج٢ ص ٥٩ - ٦٠، إرشاد الفحول ص ١٠٠ - ١٠١.

(٢) سورة آل عمران، من الآية/ ١٣٣.

من مادة المسارعة، فإن هذه المادة تفيد الفور سواء وقعت في الخبر أو وقعت في الإنشاء وبذلك لا يكون نفس الأمر مفيداً للفور.

وإن أريد أن الآية أفادت التعجيل بفعل المأمورات، والتعجيل بفعلها هو ما يقصد بالفور، وبذلك تكون الآية دالة على أن الأوامر الطالبة لفعل هذه المأمورات للفور فهذا مسلم، ولكن الفورية إذا لم تستفد من نفس الصيغة إنما استفيدت بقرينة خارجة عن صيغة الأمر، وليس ذلك من محل النزاع.

الثاني:

لا نسلم أن الآية دالة على الفورية في الأوامر، لأن المسارعة، معناها مباشرة الفعل في وقت مع جواز الإتيان به في وقت آخر، وبذلك تكون الآية مفيدة لجواز التراخي، فلا يكون الأمر للفور، وعليه فلا يثبت المدعى^(١).

ثالثاً:

استدلوا بأن لو لم يكن الأمر للفور لكان التأخير جائزاً، لكن التأخير غير جائز، فكان الأمر مفيداً للفور، وهو المطلوب والمدعى.

أما الملازمة: فإن الأمر إما أن يكون موجباً للفور، فيتعين الإتيان بالفعل في أول زمن الإمكان ولا يجوز التأخير، وإما أن

(١) نهاية السؤل ج٢ ص ٤٨، مناهج العقول ج٢ ص ٤٥ - ٤٦، الإبهاج في شرح المنهاج ج٢ ص ٦١.

يكون غير موجب للفور فيجوز التراخي بالفعل فى أى وقت من الأوقات.

وأما الاستثنائية فمن وجهين:

الأول: أن جواز التأخير إما أن يكون مشروطاً بالإتيان ببذل الفعل وهو العزم، أو غير مشروط بذلك، فإن كان مشروطاً بالبذل: اقتضى ذلك أن المكلف متى أتى بالبذل فقط سقط عنه الفعل، لأن شأن البذل أن يقوم مقام المبدل منه وهو باطل، لأن الأمر لا يسقط إلا بالفعل.

وإن كان غير مشروط بالبذل لم يكن الفعل واجباً، لأنه قد جاز تركه بغير بدل، ولا معنى لغير الواجب إلا ما جاز تركه بلا بدل.

الثانى: أن جواز التأخير إما أن يكون مؤقتاً بوقت ينتهى إليه، أو غير مؤقت بوقت وكلا الأمرين باطل، لأن التأخير إن كان مؤقتاً بوقت تعين أن يكون هذا الوقت هو الوقت الذى يخاف فيه المكلف عدم الإتيان بالمأمور به لو أخر إليه، وهذا هو وقت كبر السن أو المرض الشديد وظاهر أن هذا ليس مضبوطاً، لأن المكلف قد يموت وهو صغير وقد يموت فجأة، دون أن يمرض، وقد يموت غيلة، مقتضى هذا أن المكلف فى هذه الحالة لا يكون آثماً بعدم الإتيان، لأن التأخير كان جائزاً، وإذا لم يأت بالترك لم يكن الفعل واجباً عليه وهو باطل، لأن الأمر يفيد الوجوب.

وإن كان التأخير غير مؤقت بوقت ينتهى إليه اقتضى أن التأخير إلى أى وقت شاء جائز للمكلف، وهذا يوجب جواز

الترك دائماً، وجواز الترك دائماً يقضى بأن الفعل غير واجب، وهو باطل.

نوقش هذا الدليل:

بأنه منقوض بما إذا صرح الشارع بجواز التأخير، مثل أن يقول: أوجبت عليك هذا الفعل ولك أن تفعله فى أى وقت تشاء، أو ولك التأخير، فإن هذا الأمر يجوز فيه التأخير اتفاقاً وهو غير مؤقت بزمان، ومقتضى هذا أنه يترتب عليه ما رتبوه على جواز التأخير عند عدم التصريح به، فما كان جواباً لكم يكون جواباً لنا^(١).

رابعاً:

استدلوا: بأن الأمر كالنهي بجامع الطلب فى كل منهما، والنهي يوجب الفور لأنه يقتضى ترك المنهى عنه فى الحال وإلى الأبد، فكذاك الأمر يقتضى طلب المأمور به على الفور، وفعله فى الحال.

نوقش هذا الدليل من وجهين:

الأول:

قياس الأمر على النهى وإثبات الفور فى الأمر قياس فى اللغة، واللغة لا تثبت بالقياس وإنما تثبت بالنقل عن أهل اللغة، فهذا قياس باطل.

(١) نهاية السؤل ج٢ ص ٤٨ - ٤٩، مناهج العقول ج٢ ص ٤٦، تيسير التحرير ج١ ص ٣٥٨، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج١ ص ٣٨٩ إرشاد الفحول ص ١٠١.

الثانى:

قياس الأمر على النهى قياس مع الفارق، لأن دلالة النهى على الفور ضرورية، وذلك أن النهى يقتضى ترك المنهى عنه عقب وروده لأنه يدل على الامتناع، ولا يتصور التراخى فى الامتناع، فلا يكون الشخص المنهى ممثلاً إلا إذا امتنع وترك المنهى عنه فور علمه بالنهى، بخلاف الأمر فدلالته على الفورية ليست ضرورية، لأنه يدل على طلب حقيقة وماهية الفعل من غير تقييد^(١).

واستدل أصحاب المذهب الثالث:

بأن المكلف مخير بين خصال الكفارة على البدل الدال عليها قوله سبحانه وتعالى ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين الآية ﴾^(٢)، فلو أتى بأحدى الخصال أجزأه ذلك وكان ممثلاً، وإذا تركها جميعاً كان عاصياً.

والأمر المطلق تتحقق فيه هذه الظاهرة، بمعنى أن المكلف إن أتى بالمأمور به سقط عنه التكليف، وإن لم يأت به وعزم على الفعل لم يكن عاصياً، فإن ترك الفعل والعزم معاً كان عاصياً، وبذلك يكون العزم قائماً مقام الفعل فى عدم التأثيم،

(١) نهاية السؤل ج٢ ص ٤٩، مناهج العقول ج٢ ص ٤٧، تيسير التحرير ج١ ص

٣٥٧ - ٣٥٨، إرشاد الفحول ص ١٠٠.

(٢) سورة المائدة، من الآية/ ٨٩.

فيكون الأمر مقتضياً إما الفعل وإما العزم على الفعل، وهو المطلوب والمدعى.

نوقش هذا الدليل:

بأن هناك فرقاً بين الواجب المخير والواجب المطلق، لأن الواجب المخير يسقط بفعل أى فرد من أفرادهِ، والواجب المطلق لا يسقط إلا بالفعل ولا يسقط بالعزم.

وأيضاً وجوب العزم على المكلف لم يأت من خصوص الأمر الطالب للفعل وإنما جاء من الإيمان لأن الإيمان يحتم على المكلف امتثال الأوامر أو العزم على الامتثال، والكلام فيما يوجبه خصوص الأمر، والأمر إنما يطلب الفعل فقط دون العزم^(١).

واستدل أصحاب المذهب الرابع:

بأن طلب الفعل محقق، وجواز التأخير مشكوك فيه، لاحتمال أن يكون للفور فيعصى بالتأخير، فوجب البدار إليه ليخرج عن العهدة بيقين، وينسب هذا للإمام الجويني وهذا الدليل ينافي مذهبه، لأنه من القائلين بالتوقف.

نوقش هذا الدليل:

بأن التأخير لا نسلم أنه مشكوك فيه، بل التأخير جائز حقاً لما تقدم من الأدلة^(٢).

(١) مناهج العقول ج ٢ ص ٤٧، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٥٩، إرشاد الفحول ص ١٠١.

(٢) مناهج العقول ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨، فواتح الرحموت ج ١ ص ٣٩٠، تيسير التحرير ج ١ ص ٣٥٩ - ٣٦٠، إرشاد الفحول ص ١٠١.

وبعد ذكر المذاهب وأدلتها ومناقشتها، يتبين لنا رجحان مذهب الجمهور القائل: بأن الأمر المطلق لا يدل على الفور ولا على التراخي، وإنما يدل على طلب الفعل فقط، وذلك لقوة أدلتهم وسلامتها عن المعارض، ويؤيد ذلك ما ذكره الإمام الغزالي والآمدي والإمام الرازي والشوكاني.

فقد قال الإمام الغزالي "والمختار أنه لا يقتضى إلا الامتنال، ويستوى فيه البدار والتأخير"^(١).

وقال الآمدي: "والمختار أنه مهما فعل، كان مقدماً أو مؤخراً كان ممثلاً للأمر، ولا إثم عليه بالتأخير، والدليل على ذلك أن الأمر حقيقة في طلب الفعل لا غير، فمهما أتى بالفعل في أى زمان كان، مقدماً أو مؤخراً، كان آتياً بمدلول الأمر، فيكون ممثلاً للأمر، ولا إثم عليه بالتأخير، لكونه آتياً بما أمر به على الوجه الذى أمر به"^(٢).

وقال الإمام الرازي: "والحق أنه موضوع لطلب الفعل، وهو القدر المشترك بين طلب الفعل على الفور، وبين طلبه على التراخي، من غير أن يكون فى اللفظ إشعار بخصوص كونه فوراً أو تراخياً"^(٣).

وقال الشوكاني: "فالحق قول من قال إنه لمطلق الطلب من غير تقييد بفور ولا تراخ"^(٤).

(١) المستصفي للإمام الغزالي ج ٢ ص ٩.

(٢) الإحكام للآمدي ج ٢ ص ١٥٤.

(٣) المحصول للإمام الرازي ج ١ ص ٢٤٧.

(٤) إرشاد الفحول للإمام الشوكاني ص ١٠١.

ثمرة الخلاف

تفرع على الخلاف السابق بعض الفروع منها ما يأتي
الفرع الأول: المبادرة إلى أداء الزكاة:

اختلف الفقهاء بناء على الخلاف السابق فيمن ملك نصاب الزكاة، وحال عليه الحول، وتمكن من إخراج الزكاة، هل الواجب إخراجها على الفور فلا يجوز تأخيرها مع القدرة عليه؟ ذهب الحنابلة: إلى أن الإخراج على الفور، وعللوا هذا الحكم بأن الأمر يقتضى الفور، جاء فى المغنى: "وتجب الزكاة على الفور، فلا يجوز تأخير إخراجها مع القدرة عليه والتمكن منه، إذا لم يخش ضرراً، ثم قال فى معرض الاستدلال على هذه المسألة: "ولنا أن الأمر المطلق يقتضى الفور على ما يذكر فى موضعه، ولذلك يستحق المؤخر للامتنال العقاب"^(١). وإلى مثل ذلك ذهب الإمام مالك فى أصل المذهب^(٢).

وأما الحنفية فلهم فى ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: للمزكى التأخير ولا يأتى بذلك، وذلك لأن مطلق الأمر لا يقتضى الفور، وجاء فى البدائع: "وقال عامة مشايخنا إنها على سبيل التراخى، ومعنى التراخى عندهم أنها تجب مطلقاً عن الوقت غير عين، ففى أى وقت أدى يكون مؤدياً للواجب، ويتعين ذلك الوقت للوجوب، وإذا لم يؤد إلى آخر العمر يتضيق عليه الوجوب، بأن بقى من الوقت قدر ما يمكنه الأداء فيه، وغلب على ظنه أنه لو لم يؤد فيه يموت، فيفوت، فعند ذلك

(١) المغنى لابن قدامة ج ٢ ص ٥٤١.

(٢) حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٠٣.

يتضيق عليه الوجوب حتى إنه لم يؤد فيه حتى مات يائماً^(١). وهذا القول لأبي بكر الرازي، وهو منقول عن محمد.

القول الثاني: تجب الزكاة على الفور فيائماً بالتأخير مع الإمكان، وإلى هذا ذهب الكرخي، وقد بنى مذهبه على أن الأمر يقتضي الفور^(٢).

القول الثالث: تجب الزكاة على الفور، لا لأن مطلق الأمر يقتضي ذلك، بل لأن هناك قرينة تدل على الفورية، وهذا القول هو المختار، حيث جاء في شرح فتح القدير: "والمختار أن الأمر بالصرف للفقير معه قرينة الفور، وهي أنه لدفع حاجته وهي معجلة، فمتى لم تجب على الفور لم يحصل المقصود من الإيجاب على وجه التمام"^(٣).

وذهب الشافعية: إلى أن الزكاة واجبة على الفور، لا لأن الأمر يقتضي ذلك، بل لأن حاجة المستحقين ناجزة^(٤)، ولأنه حق لزمه وقدر على أدائه^(٥).

الفرع الثاني: قضاء الصوم لمن أفطر في رمضان:

ومما تفرع على الخلاف السابق أيضاً، الخلاف في قضاء الصوم لمن أفطر في رمضان بعذر، كسفر أو مرض أو حيض. فذهب الحنابلة: إلى القول بوجوب المبادرة إلى القضاء، فلو أخره المكلف مع تمكنه منه إلى أن جاء رمضان آخر أثم،

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٢ ص ٣، دار الكتاب العربي بيروت لبنان سنة ١٩٨٢ م.

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ج ٢ ص ٣.

(٣) شرح فتح القدير ج ١ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ طبعة أولى - المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر.

(٤) مغنى المحتاج للشربيني ج ١، ص ٤١٣.

(٥) حاشية الرملي على المنهاج ج ٣، ص ١٣٥، مطبعة مصطفى الحلبي.

ووجب عليه القضاء، ووجب مع القضاء كفارة للتأخير، وعلى هذا لا يصح صوم النافاة حتى تؤدي الفريضة.

ووجوب المبادرة للأمر في قوله سبحانه وتعالى ﴿فعدة من أيام أخر﴾^(١) والأمر يقتضي الفور^(٢).

وإلى مثل هذا ذهب الإمام الشافعي والإمام مالك رضي الله عنهما. وذهب الحنفية ما عدا الكرخي: إلى أن القضاء على التراخي وعلى هذا للمكلف أن يصوم ما شاء من النوافل^(٣).

الفرع الثالث: وجوب المبادرة إلى أداء فريضة الحج:

ومما تفرع على الخلاف السابق أيضاً، الخلاف في وجوب المبادرة إلى أداء فريضة الحج للمستطيع وعدم وجوبها.

فذهب الحنابلة: إلى أن الحج فرض على الفور، فمن وجب عليه الحج وأمكنه فعله، وجب عليه أن يبادر إلى أدائه، ولا يجوز له أن يؤخر، فإن أخر لغير عذر كان آثماً، وذلك لقوله سبحانه وتعالى ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿وأتموا الحج والعمرة لله﴾^(٥) والأمر على الفور^(٦).

وذهب الكرخي من الحنفية: إلى أن الحج على الفور تمشياً مع قوله: إن الأمر المطلق يقتضي الفور.

(١) سورة البقرة، من الآية/ ١٨٥.

(٢) القواعد والفوائد، لابن اللحام ص ٧٣.

(٣) بدائع الصنائع ج ٢ ص ١٠٤.

(٤) سورة آ عمران، من الآية/ ٩٧.

(٥) سورة البقرة، من الآية/ ١٩٦.

(٦) المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥.

وذهب أبو يوسف: إلى أنه واجب على الفور، وهو قول أبي منصور الماتريدي.

وذهب محمد بن الحسن: إلى أنه واجب على التراخي. واختلفت الرواية عن الإمام أبي حنيفة: فنقل عنه مثل قول أبي يوسف، ومثل قول محمد بن الحسن^(١).

وكان من قال بالفور من الحنفية في هذه المسألة ممن لا يقول منهم: الأمر المطلق يقتضي الفور، كأنه نظر إلى أدلة خارجة اعتبرها قرينة دالة على الفور فحكم به.

وذهب الشافعية: إلى أن الحج فرض على التراخي، أخذاً من مدلول الأمر المطلق، واستدلوا على ذلك: بفعل النبي - ﷺ - وأصحابه، إذ الحج فرض في السنة السادسة، والرسول - ﷺ - لم يحج إلا في السنة العاشرة، ومعه من أصحابه مياسير لا عذر لهم، فلو كان الحج واجباً على الفور لم يجز التأخير^(٢).

ومع قولهم بالتراخي قالوا: إذا مات ولم يحج كان آثماً. وذهب الإمام مالك: فيما نقله عنه العراقيون - وهو المعتمد - إلى أنه واجب على الفور^(٣).

(١) بدائع الصنائع ج ٢ ص ١١٩.

(٢) حاشية الرملی على المنهاج ج ٣ ص ٢٣٥.

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٢.

المبحث السابع

الأمر بالشئ هل هو نهى عن ضده

الشئ للمأمور به إما أن يكون له ضد واحد، مثل: صوم يوم العيد فالنهى عن صومه أمر بضده، وهو الفطر بلا خلاف، وإلا لأدى إلى التناقض ومثله: الأمر بالإيمان نهى عن الكفر. وإما أن يكون له أضداد مثل: الأمر بالقيام فإن له أضداداً من القعود والركوع والسجود والاصطجاع، ونحوها، فهذا هو محل الخلاف.

الكلام فى هذه المسألة يقع فى مقامين:

المقام الأول:

الكلام النفساني، واختلف المثبتون له فى أن الأمر بشئ معين هل هو نهى عن ضده الوجودى؟ على مذاهب:

المذهب الأول: أن الأمر بالفعل هو نفس النهى عن ضده، من حيث اللفظ والمعنى بناء على أن الأمر لا صيغة له فإذا قال مثلاً: تحرك، فمعناه: لا تسكن، وأتصافه بكونه أمراً ونهياً باعتبارين، كاتصاف الذات الواحدة بالقرب والبعد بالنسبة إلى شئين، وإلى هذا ذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر فى أول أقواله، والأستاذ أبو إسحاق والكعبى وأبو بكر الجصاص، وغيرهم.

المذهب الثانى: أن الأمر بالفعل ليس نهياً عن ضده لا لفظاً ولا يقتضيه عقلاً، واختاره إمام الحرمين والإمام الغزالي وابن الحاجب، وغيرهم.

المذهب الثالث: أنه غيره، ولكنه يدل عليه بالالتزام، لأن الأمر دال على المنع من الترك، ومن لوازم المنع من ذلك منعه من الأضداد، فيكون الأمر دالا على المنع من الأضداد بالالتزام، وإلى هذا ذهب القاضى أبو الطيب والشيخ أبو إسحاق وابن الصباغ، وأكثر الفقهاء، واختاره الأمدى والإمام الرازى، والقاضى أبو بكر فى آخر أقواله، وغيرهم.

المقام الثانى:

بالنسبة إلى الكلام اللسانى عند من رأى أن للأمر صيغة، وفيه ثلاثة مذاهب:

الأول:

أن الأمر يتضمن النهى عن الضد، وإلى هذا ذهب القاضى عبد الجبار، وأبو الحسين من المعتزلة.

الثانى:

أنه لا يدل عليه أصلاً، وجزم به الإمام النووى.

الثالث: أن أمر الإيجاب يكون نهياً عن أضداده ومقبحاً لها، لكونها مانعة من فعل الواجب، بخلاف المندوب فإن أضداده مباحة غير منهى عنها، وإلى هذا ذهب بعض المعتزلة^(١).

(١) الإحكام للأمدى ج٢ ص ١٥٩، المستصفى للإمام الغزالى ج١ ص ٨١، البرهان لإمام الحرمين ج١ ص ١٧٩، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٨٥، شرح اللمع للشيخ الرازى ج١ ص ٢٦١، المحصول للإمام الرازى ج٢ ص ٢٩٣ وما بعدها، المعتمد لأبى الحسين البصرى ج١ ص ٩٧، التمهيد فى تخريج الفروع على الأصول ص ٩٤ - طبعة ثانية سنة ١٩٨١م - مؤسسة الرسالة بيروت، البحر المحيط للزركشى ج٢ ص ٤١٦.

الأدلة

استدل القائلون بأن الأمر بالشئ نهى عن ضده:

بأن الشئ المأمور لما توقف وجوده وتحققه فى الخارج على الإقلاع عن جميع أضداده الوجودية، وأنه يستحيل وجوده مع التلبس بأى ضد منها لأنهما لا يجتمعان، كان طلبه طالباً لترك جميع أضداده، فالطلب واحد ولكنه بالنسبة إلى أى ضد يكون نهياً تحريماً أو كراهة، كما يكون الشئ الواحد قريباً بالنسبة إلى شئ وبعيداً بالنسبة إلى شئ آخر، فيكون الأمر بالشئ نهياً عن ضده وهو المطلوب والمدعى.

نوقش هذا الدليل:

بأن ترك جميع الأضداد شرط عقلى لتحقيق الواجب ووجوده، والشرط غير المشروط ضرورة، فلا يكون طلب الواجب طالباً لشرطه لثبوت المغايرة بينهما، وإنما يكون مستلزماً له حيث قالوا: وجوب الشئ يقتضى وجود ما لا يتم الواجب إلا به، فيكون وجوبه لازماً بوجوب مشروطه، فالأمر بالشئ ليس نهياً عن ضده، بل يستلزم النهى عند ضده^(١).

واستدلوا أيضاً:

بأن فعل السكون عين ترك الحركة، وطلب فعل السكون طلب لترك الحركة، وطلب تركها هو النهى.

(١) تعليقات محمد حسن الشافعى على قواطع الأدلة فى الأصول لابن السمعانى ج ١ ص ١٢٦ - طبعة أولى سنة ١٩٩٧م دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

نوقش هذا الدليل:

بأن النزاع على هذا يرجع لفظياً في تسمية فعل المأمور به تركاً لصدّه وفي تسمية طلبه نهياً، فإن كان ذلك باعتبار اللغة فلم يثبت فيها ما يفيد ذلك.

أجيب عن ذلك:

بأننا نمنع كون النزاع لفظياً، بل هو في وحدة الطلب القائم بالنفس، بأن يكون طلب الفعل عين طلب ترك صدّه.

نوقش ثانياً:

بأننا نقطع بحصول طلب الفعل مع عدم خطور الضد، وإنما يتم ما ذكره من كون فعل السكون عين ترك الحركة فيما كان أحدهما ترك الآخر، لا في الأضداد الوجودية فطلب ترك أحدهما لا يكون طلباً للمأمور به، لأنه يتحقق تركه في ضمن ضد آخر^(١).

واستدل القائلون بأن الأمر بالشئ ليس نهياً عن صدّه بما يأتي:

أولاً:

لو كان الأمر بالشئ نهياً عن صدّه أو متضمناً له، لكان الأمر بذلك الشئ متصوراً الضد ومتعقلاً به، لكن التالي باطل فبطل المقدم وثبت نقيضه.

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٠٣.

أما الملازمة:

فلأن الكف عن الضد هو مطلوب النهي، فيكون الضد محكوماً عليه بالحرمة أو بالكراهة والحكم على الشئ فرع عن تصوره.

وأما الاستثنائية:

فلأن نقطع أن الأمر بالفعل قد يأمر به وهو غافل عن أضراده والكف عنها.

نوقش هذا الدليل من وجهين:

الأول:

لا نسلم غفلة الأمر بالشئ حال أمره عن طلب ترك ما يمنع فعل المأمور به من جهة الجملة، وإن كان غافلاً عن تفصيله، وهذا هو المراد من قولنا: الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده، لأن الأمر لا يطلب الفعل المأمور به إلا إذا علم أن المأمور متلبس بضده لا به، وإلا لزم تحصيل الحاصل وهو باطل، وإذا كان الحال كذلك لزم أن يكون الأمر متعلقاً بالضد، وليس غافلاً عنه.

وعلاوة على ذلك فإنا لو أخذنا في اعتبارنا أن الأمر هو الله سبحانه وتعالى الذي لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، ما تصورنا غفلة الأمر عن ضد المأمور به لا جملة ولا تفصيلاً.

الثاني:

أن هذا الدليل منقوض بوجوب المقدمة حيث قالوا: إن الخطاب الدال على إيجاب الشئ يدل على إيجاب ما يتوقف عليه

مع أن الأمر بالشئ قد يأمر به وهو غافل عما يتوقف عليه،
وحينئذ يكون قد حكم على المقدمة بالوجوب وهو غير متصور
لها، فما هو جوابكم هناك، يكون جواباً لنا هنا.

ثانياً استدلوأ:

بأنه لو كان الأمر بالشئ نهياً عن ضده أو مستلزماً له
لكان الأمر بالعبادة مخرجاً للمباح عن كونه مباحاً، وللواجبات
الأخرى عن كونها واجبة، لكن التالى باطل، فبطل المقدم وثبت
نقيضه وهو المطلوب والمدعى:

أما الملازمة:

فلأنه مما لا شك فيه أن أداء العبادة المطلوب بالأمر
يتوقف على ترك جميع المباحات والواجبات المضادة لها، فتكون
هذه المباحات والواجبات منهيّاً عنها ومحرمّة إن كان النهى
للتحريم، أو مكروهة إن كان النهى للتنزيه، ويلزم من ذلك
خروج المباح والواجب عن أصله من الإباحة والوجوب إلى
الحرمة والكراهة.

أما الاستثنائية:

فلما فيه من مخالفة الأصل والخروج بالشئ عن وصفه
الشرعى الذى وضع فيه.

نوقش هذا الدليل:

بأنه لا مانع من خروج المباحات بل الواجبات المضادة
للمأمور به عن كونها مباحة أو واجبة من حيث إنها مانعة، لأنها
فى هذه الحالة منهى عنها من جهة توقف وجود الواجب على

تركها، وهذا لا يستلزم كونها منهيّة عنها من حيث ذاتها حتى يلزم خروج الواجبات والمباحات من أصلها من الوجوب والإباحة إلى الحرمة والكراهة على الإطلاق، إذ من المعلوم المقرر أن الصلاة وهي واجبة تكون حراماً في الأرض المنصوبة فإنها في ذاتها غير منهي عنها، والنهي عنها من هذه الجهة لم يستلزم خروجها عن أصلها من وجوبها في ذاتها وعدم النهي عنها^(١).

ثالثاً استدلوأ:

بأن النهي عن الشيء لا يقتضي الأمر بضده، فكذلك الأمر بالشيء وجب أن لا يكون مقتضياً للنهي عن ضده.

نوقش هذا الدليل:

أنا لا نسلم ذلك، بل النهي عن الشيء يقتضي الأمر بضده، فإن كان له ضد واحد كالنهي عن الصوم يوم النحر فإنه يقتضي الأمر بضده وهو الإفطار، وإن كان له أضداد كالزنا فإنه يقتضي الأمر بضد من أضداده وهو أن يشتغل عنه بأكل أو نوم أو مشي أو غير ذلك من الأعمال فإنه يصير به تاركاً للزنا، فلم يفترق الحكم عندنا بين الأمر والنهي في ذلك^(٢).

(١) تعليقات محمد حسن الشافعي على قواعد الأدلة في الأصول لابن السمعاني ج ١

ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٢) شرح اللمع للشيرازي ج ١ ص ٢٦٣.

واستدل القائلون بأن الأمر بالشئ يدل على النهى عن ضده استلزماً:

بأن فعل المأمور به لما لم يتصور وجوده إلا بترك أضداده، كان طالبه مستلزماً لطلب تركها، فيكون تركها واجباً إن كان الأمر للإيجاب ومندوباً إن كان الأمر للنذب، وهو معنى كونها منهيّاً عنها، غير أن النهى عن أضداد الواجب يكون نهى تحريم، وعن أضداد المندوب يكون نهى كراهة أو تنزيه.

وقد نوقش هذا الدليل بما نوقش به أدلة القائلين بأن الأمر بالشئ ليس نهياً عن ضده، وقد سبق فلا داعي لتكرارها^(١).

واستدل القائلون بأن أمر الإيجاب يكون نهياً عن أضداده ، بخلاف أمر النذب فلا يكون نهياً عن أضداده:

بأن الفعل الذى هو ضد المأمور به أمر إيجاب فإنه يخرج بفعله الذى به يكون ترك الواجب من الجواز الذى هو أصله إلى الحرمة. بخلاف الفعل الذى هو ضد المأمور به نذب فإنه لا يخرج بفعله والتلبس به الذى يكون به ترك المندوب حال طلبه عن الجواز الذى هو أصله إذ لزم على ترك المندوب، فلذلك كان الأمر بالإيجاب دالاً على النهى عن ضده، بخلاف أمر النذب فلا يدل على النهى عن ضده وهو المطلوب والمدعى.

(١) الإحكام للآملى ج ٢ ص ١٦٠ - ١٦٢، تعليقات محمد حسن على قواطع الأدلة ج ١ ص ١٢٧.

نوقش هذا الدليل:

بأننا لا نسلم بقاء ضد المندوب على أصله من الجواز حين يكون فعله محققاً لترك المندوب، بل يكون حينئذ مكروهاً لأن كل مفوت للمندوب يكون مكروهاً، ولا شك أن الكراهة غير الجواز لأن الكراهة فيها ترجح جانب الطرفين لا استوائهما، فيكون الفعل مكروهاً والنهي عنه مستفاد من الأمر بضده نهى كراهة وتنزيه لأن الأمر كان للندب^(١).

وبعد ذكر المذاهب وأدلتها ومناقشتها، يتبين لنا رجحان المذهب القائل: إن الأمر بالشئ يدل على النهي عن ضده استلزاماً.

يؤيد ذلك ما ذكره الإمام الشوكاني بعد عرض المذاهب وأدلتها حيث قال: "وإذا عرفت ما حررناه من الأدلة والردود بها، فاعلم أن الأرجح في هذه المسألة أن الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده"^(٢).

(١) تعليقات محمد حسن على قواطع الأدلة لابن السمعاني ج ١ ص ١٢٨.

(٢) إرشاد الفحول للإمام الشوكاني ص ١٠٤.

الفصل الثالث

مباحث متعلقة بالأمر

المبحث الأول

هل الأمر بالشئ، أمر بذلك الشئ من الأمر الأول؟

ومثال ذلك: قول النبي - ﷺ - لأولياء الصبيان (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع الحديث)^(١) وقوله - ﷺ -
نعمر بن الخطاب - ﷺ - وقد طلق ابنه عبد الله امرأته وهي
حائض (مرد فليراجعيا)^(٢).

ففى الحديث الأول صدر الأمر من الرسول - ﷺ -
للأولياء بأن يأمرُوا أولادهم بالصلاة نسبع سنين، وفى الثانى
صدر الأمر منه - ﷺ - نعمر بأن يأمر ابنه بالمراجعة، فهل
الصبيان مأمورون من الرسول بالصلاة، وهل ابن عمر مأمور

(١) رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورواه أيضاً هو والحاكم
والترمذى والإمام أحمد عن عبد الملك عن التريبع بن سبرة عن أبيه عن جده- سنن
أبي داود- كتاب الصلاة- مروا الصبى بالصلاة- ج ١ ص ١٣٣ رقم ٤٩٤، ٤٩٥،
مستدرک احکام- کتاب الصلاة- ج ١ ص ٢٥٨، سنن الترمذى - أبواب الصلاة -
باب ما جاء متى يؤمر الصبى ج ٢، ص ٢٥٩. مسند الإمام أحمد ج ٣ ص ٤٠٤.
(٢) أخرجه الإمام البخارى ومسند عن سالم عن ابن عمر، وأيضاً عن نافع عن ابن
عمر- فتح البارى بشرح صحيح البخارى- كتاب الطلاق- باب ١ ج ٩ ص ٣٤٥-
٣٤٦، باب ٢ ص ٣٥١، باب ٣، ص ٣٥٦، كتاب التفسير- تفسير سورة ٦٥
سورة الطلاق باب ١ ج ٥ ص ٦٥٣، كتاب الأحكام - باب هل يقضى القاضى أو
يقتى وهو غضبان ج ١٣ ص ١٣٦ - ١٣٧.

من الرسول - ﷺ - بالمراجعة؟ اختلف الأصوليون لى ذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

أن الصبيان ليسوا مأمورين بالصلاة من الرسول - ﷺ - وإنما هم مأمورون بها من الأولياء، وابن عمر مأمور بالمراجعة من عمر وليس مأموراً بها من الرسول - ﷺ - لأن الأمر بالأمر بشئ ليس أمراً بذلك الشئ من الأمر الأول، وإلى هذا ذهب الجمهور وصححه الإمام الرازى والآمدى وابن الحاجب^(١).

المذهب الثانى:

أن الأمر بالأمر بشئ، أمر بذلك الشئ من الأمر الأول، فالصبيان مأمورون بالصلاة من الرسول - ﷺ - كما هم مأمورون بها من الأولياء، وابن عمر مأمور بالمراجعة من الرسول - ﷺ - كما هو مأمور بها من أبيه عمر، نقله العالمى من الحنفية عن بعضهم، وحكى سليم الرازى فى كتابه "التقريب" ما يقتضى ذلك، ونصره العبدى وابن الحاجب^(٢).

(١) المحصول للإمام الرازى ج ١ ص ٣٢٦ - ٣٢٧، الإحكام للآمدى ج ٢ ص ١٦٩،

شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٩٣، إرشاد الفحول ص ١٠٧.

(٢) البحر المحيط للزركشى ج ٢ ص ٤١١، إرشاد الفحول ص ١٠٧.

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول:

بأنه كان الأمر بالأمر بالشئ أمراً بذلك الشئ، لكان قول القائل لسيد العبد: مر عبدك ببيع ثوبى، تعدياً على صاحب العبد بالتصرف فى عبده بغير إذنه، ولكان قول صاحب الثوب بعد ذلك للعبد لا تتبعه مناقضاً لقوله للسيد مر عبدك ببيع ثوبى، لورود الأمر والنهى على فعل واحد.

لكن من قال لسيد العبد هذا القول السابق لا يكون متعدياً ولا مناقضاً، فدل ذلك على أن العبد ليس مأموراً من الأمر الأول، وإنما هو مأمور من السيد فقط، وبذلك فالأمر بالشئ ليس أمراً بذلك الشئ من الأمر الأول، وهو المطلوب والمدعى.

نوقش هذا الدليل من وجهين:

الأول: أن من قال هذا القول لم يكن متعدياً، لأن العبد لا يكون مأموراً بأمره إلا إذا أمره السيد، وعند أمر السيد للعبد بالبيع يكون قد أذن له بطاعة الأجنبى، فلا يكون الأجنبى متعدياً بأمره للعبد.

وأجيب عن هذا:

بأن محل النزاع هل يكون المأمور الثانى مأموراً من الأمر الأول بمجرد صدور الأمر للمأمور أولاً يكون مأموراً، فالقول بأن أمر العبد من الأمر الأول متوقف على أمر السيد له فى غير محل النزاع.

الثاني:

أن من قال هذا القول لم يكن مناقضاً، لأن قول الأمر الأول نعبد لا يتبعه يعتبر ناسخاً للأمر، والنسخ لا يوجب التناقض^(١).

واستدل أصحاب المذهب الثاني:

بأننا نفهم بأن الله سبحانه وتعالى إذا أمر رسوله - ﷺ - بأن يأمر الأمة بشئ أن الأمة تكون مأمورة من الله تعالى بذلك الشئ، كما نفهم بأن الملك إذا أمر وزيره بأن يأمر الرعية بشئ تكون مأمورة من الملك بذلك الشئ فلو لم يكن الأمر بالأمر بالشئ أمراً بذلك الشئ من الأمر الأول، لما كان هناك موجب لهذا الفهم، وحيث ثبت الفهم بهذا، كان الأمر بشئ أمراً بذلك الشئ من الأمر الأول، وهو المطلوب والمدعى.

نوقش هذا الدليل:

بأن الفهم في الصورتين لم يأت من خصوص الأمر، وإنما جاء من قرينة أن الرسول مبلغ عن الله أوامره، وأن الوزير كذلك مبلغ عن الملك أوامره فكل منهما ليس أمراً إنما الأمر هو الله تعالى أو الملك^(٢).

(١) نهاية السؤل ج٢ ص ٤٩، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٩٣، فواتح الرحموت ج١ ص ٣٩١، إرشاد الفحول ص ١٠٧، أصول الفقه للشيخ زهير ج٢ ص ١٧١-١٧٢.

(٢) شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج٢ ص ٩٣، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج١ ص ٣٩١، إرشاد الفحول ص ١٠٧، أصول الفقه للشيخ زهير ج٢ ص ١٧٢-١٧٣.

المبحث الثاني

هل الأمر بالماهية المطلقة أمر بجزئياتها؟

الأمر بالماهية الكلية هل يقتضى الأمر بها أو بشئ من جزئياتها على التعيين، أم هو أمر بفعل مطلق تصدق عليه الماهية ويخبر به عنها صدق الكلى على جزئياته من غير تعيين؟ اختلف الأصوليون فى ذلك مذهبين:

المذهب الأول:

أن الأمر بالماهية المطلقة، كالأمر بالبيع مثلاً لا يكون أمراً بجزئياتها فمن أمر بالبيع لم يؤمر بالبيع بالغبن الفاحش أو بضمن المثل أو بالضمن الزائد أو المساوى أو غير ذلك، وإلى هذا ذهب بعض الشافعية منهم الإمام الرازى والأصفهاني والصفى الهندي، واختاره القرافى^(١).

المذهب الثانى:

أن الأمر بالماهية المطلقة أمر بجزئياتها، فالمأمور بالبيع مأمور بجزئياته كالبيع بالغبن الفاحش وضمن المثل وغيرهما، وعليه أن يحقق الماهية فى أى جزئى من جزئياتها، ما لم يقد دليل على عدم إرادة ذلك الجزئى المعين، وإلى هذا ذهب الجمهور، واختاره الأمدى وابن الحاجب^(٢).

(١) المحصول للإمام الرازى ج ٢ ص ٣٢٧، شرح تنقيح الفصول للقرافى ص ١٤٥ - طبعة أولى سنة ١٩٧٣م - مكتبة الكليات الأزهرية، البحر المحيط ج ٢ ص ٤٠٩، إرشاد الفحول ص ١٠٨.

(٢) الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٧١، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٩٣، البحر المحيط ج ٢ ص ٤٠٩.

الأدلة

استدل أصحاب المذهب الأول:

بأن الماهية الكلية غير الجزئيات، لأن الماهية لم تؤخذ فيها الشخصيات، والجزئيات قد روعى فيها الشخصيات، والشخص إنما أمر بالماهية فلا يكون مأموراً بجزئياتها، لأن الصالح للأعم لا يصح للأخص.

واستدل أصحاب المذهب الثاني:

بأن الأمر بالماهية المطلقة لا يمكن امتثاله إلا بفعل الجزئيات لأن الماهية المطلقة لا وجود لها في الخارج باعتبار ذاتها وإنما توجد بوجود أفرادها، وحيث أمر المكلف بالماهية وكان الغرض من الأمر الامتثال، تعين أن يكون الأمر بالماهية أمراً بجزئياتها، ويكون المكلف مخيراً في تحقيق الماهية في أى جزئى من جزئياتها، ما لم يقم دليل على عدم إرادته فلا تتحقق الماهية في ذلك الجزئى.

وعلى ذلك: فمن وكل بالبيع فله أن يبيع بالغبن الفاحش، كما له أن يبيع بثمن المثل، أو بالثمن المساوى، ما لم تقم قرينة على أن الموكل لا يريد الغبن الفاحش، فلا يصح للوكيل أن يبيع بالغبن الفاحش^(١).

(١) الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٧١، شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ج ٢ ص ٩٣، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٩٢ - ٣٩٣، إرشاد الفحول ص ١٠٨، أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢ ص ١٧٣ - ١٧٤.

المبحث الثالث

هل الأمران المتعاقبان للتأكيد

إذا صدر من الأمر أمران فلهما أحوال^(١):

أحدها:

أن يكونا غير متعاقبين، أى: لا يكون الثانى عقب الأول، فهما غيران بلا خلاف، ويجب العمل بهما سواء تماثلا، أم لا.

الثانية:

أن يتعاقبا ولكنهما مختلفان غير متماثلين فكذاك يجب العمل بهما قطعاً، وسواء أمكن الجمع بينهما كصل، وصم، أو امتنع كصل، وأذ الزكاة.

الثالثة:

أن يتعاقبا ويتماثلا وهى قسمان:

أحدهما:

أن يكون هناك مانع من التكرار من عقل، أو شرع، أو عادة، فالثانى تأكيد قطعاً.

ومثال ذلك: اقتل زيدا، اقتل زيدا، اعتق عبدك، اعتق عبدك، اسقنى ماء، اسقنى ماء، لاندفاع الحاجة بالأول فى العادة.

ثانيهما:

أن لا يكون هناك مانع من التكرار، وذلك نوعان.

(١) شرح الكوكب الساطع فى نظم جمع الجوامع للسيوطى ص ٦٤٦-٦٤٧.

النوع الأول:

أن لا يعطف الثاني على الأول، مثل: صل ركعتين، صل ركعتين، أعط محمداً درهماً، أعط محمداً درهماً، فهل الأمران يكونان للتأكيد، أو يكونان للتأسيس، اختلف الأصوليون في ذلك على أقوال ثلاثة:

القول الأول:

أن الأمرين للتأكيد، وإلى هذا ذهب الجبائي وبعض الشافعية واختاره ابن الهمام^(١).

القول الثاني:

أن الأمرين للتأسيس، وإلى هذا ذهب الإمام الرازي والآمدی والقاضي عبد الجبار، وعزاه الصفي الهندي للأكثرين^(٢).

القول الثالث:

الوقف، لتعارض الأمرين، وإلى هذا ذهب أبو الحسين البصري^(٣).

(١) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٩١، إرشاد الفحول ص ١٠٩.
(٢) المحصول للإمام الرازي ج ١ ص ٣٧٠، الإحكام للآمدی ج ٢ ص ١٧٢، المعتمد لأبي الحسين البصري، ج ١ ص ١٦١، شرح الكوكب الساطع ص ٦٤٧.
(٣) المعتمد لأبي الحسين البصري ج ١ ص ١٦١ - ١٦٤، المحصول للإمام الرازي ج ١ ص ٢٧٠.

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول:

بأن التأكيد فيه براءة للذمة وعدم شغلها بفعل جديد، والتأسيس فيه شغل للذمة بفعل آخر غير الفعل الأول، والأصل في الذمة البراءة.

وأيضاً: التكرير قد كثر في التأكيد، فكان الحمل على ما هو أكثر وإلحاق الأقل به أولى
نوقش هذا الدليل:

بأننا نمنع كون التأكيد أكثر في محل النزاع، فإن دلالة كل لفظ على مدلول مستقل هو الأصل الظاهر، ويمنع الاستدلال بأصلية البراءة أو ظهورها، فإن تكرار اللفظ يدل على مدلول كل واحد منهما أصلاً وظاهراً، لأن أصل كل كلام وظاهره الإفادة لا الإعادة.

وأيضاً: التأسيس أكثر والتأكيد أقل وهذا معلوم عند كل من يفهم لغة العرب^(١).

استدل أصحاب القول الثاني:

بأن التأسيس فيه علم جديد بشئ لم يكون معلوماً، والتأكيد فيه تقرير لما علم أولاً، والأصل في الكلام أن يكون مفيداً لفائدة جديدة، فكان التأسيس أرجح من التأكيد.

(١) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٢، إرشاد الفحول ص ١٠٩، أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢ ص ١٧٥.

وأيضاً: أن الأمر يقتضى الوجوب، والفعل الأول وجب بالأمر الأول، فيستحيل وجوبه بالأمر الثانى، لأن تحصيل الحاصل محال، فلو انصرف الأمر الثانى إلى الفعل الأول لزم حصول ما يقتضى الوجوب من غير حصول الأثر، وذلك غير جائز، فوجب صرفه إلى فعل آخر.

وأنا لو صرفنا الأمر الثانى إلى عين ما هو متعلق الأمر الأول، لكان الأمر الثانى تأكيداً، ولو صرفناه إلى غيره لأفاد فائدة زائدة.

وإذا وقع التعارض بين أن يفيد الكلام فائدة أصلية، وبين أن يفيد تأكيداً، فلا شك أن حمله على الأول أولى، فكان التأسيس أرجح من التأكيد^(١).

واستدل أصحاب القول الثالث:

بأن الأدلة متعارضة ولا مرجح لأحدهما على الآخر، فالقول برأى معين يعتبر تحكماً وترجيحاً بلا مرجح، فكان الوقف أسلم.

نوقش هذا الدليل:

بأن أدلة التأسيس أرجح من أدلة التأكيد، فكان التأسيس هو المعتبر لأنه لا عبرة بالمرجوح مع وجود الراجح، وبذلك فالوقف لا معنى له^(٢).

(١) المحصول للإمام الرازى ج ١ ص ٢٧١، أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢ ص ١٧٥.

(٢) إرشاد الفحول ص ١٠٩، أصول الفقه للشيخ زهير ج ٢ ص ١٧٥.

النوع الثاني: أن يعطف، وهو ضربان:

أحدهما:

ألا يكون هناك مرجح للتأكيد من أمر عادي، مثل: صل ركعتين وصل ركعتين، فقولان، أصحهما، أنه يجب الحمل على التأسيس فيتكرر المأمور به لظهور العطف فيه من غير معارض، وعليه ذهب الإسنوي^(١).

والثاني:

أنه يحمل على التأكيد فيجب مرة لأنه المتيقن.

الضرب الثاني:

أن يكون هناك مرجح للتأكيد من أمر عادي، مثل: صل ركعتين وصل الركعتين، فيقدم التأكيد لرجحانه بالتعريف، إذ القاعدة في المعرف بعد المنكر أنه عين الأول، مثل: قوله سبحانه وتعالى ﴿أرسلنا إلى فرعون رسولا فعضى فرعون الرسول﴾^(٢).

(١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي ص ٢٧٨.

(٢) سورة المزمل، من الآيتين/ ١٥، ١٦.

المبحث الرابع

الإتيان بالمأمور به هل يقتضى الإجزاء؟

إتيان المكلف بالمأمور به على وجهه الذى أمر به الشارع، وقع خلاف فيه بين علماء الأصول، هل يوجب الإجزاء أم لا ؟.

معنى الإجزاء:

الإجزاء يطلق باعتبارين:

أحدهما حصول الامتثال به.

والثانى: سقوط القضاء به.

فعلى الاعتبار الأول: أن الإتيان بالمأمور به على وجهه يقتضى تحقق الإجزاء بالانفاق.

وعلى الاعتبار الثانى هو محل الخلاف، فقد اختلف فيه الأصوليون على قولين.

القول الأول:

أن الإتيان بالمأمور به على وجهه يستلزم سقوط القضاء، وإلى هذا ذهب الجمهور (١).

القول الثانى:

أن الإتيان بالمأمور به على وجهه لا يستلزم سقوط القضاء، وإلى هذا ذهب أبو هاشم والقاضى عبد الجبار (٢).

(١) البحر المحيط للزركشى ج ٢ ص ٤٠٦، إرشاد الفحول ص ١٠٥.

(٢) الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٦٢، المعتمد لأبى الحسين البصرى ج ١، ص ٩٠.

الأدلة

استدل أصحاب القول الأول بما يأتي:

أولاً:

أن الإتيان بالمأمور به على وجهه لو لم يستلزم سقوط القضاء، لم يُعلم امتثالُ أبدأ واللازم منتف فالملزوم مثله.
أما الملازمة:

فلأنه حينئذ يجوز أن يأتي بالمأمور به ولا يسقط عنه، بل يجب عليه فعله مرة أخرى قضاء، وكذلك القضاء إذا فعله لم يسقط كذلك.

وأما انتفاء اللازم: فمعلوم قطعاً و اتفاقاً.

ثانياً:

أن القضاء عبارة عن استدراك ما قد فات من مصلحة الأداء والفرض أنه قد جاء بالمأمور به على وجهه ولم يفت منه شيء وحصل المطلوب بتمامه، فلو أتى به استدراكاً لكان تحصيلاً للحاصل، وهو باطل.

ثالثاً:

أن معنى الإجزاء هو الخروج عن عهدة الأمر، أو إنهاء ذلك الأمر في حقه، فنقول على هذا ممثّل الأمر كما أمر، فوجب أن يخرج عن عهدة الأمر، كالمولى إذا قال لغلامه: اسقني فسقاه، يخرج عن عهده، وهذا لأن الأمر لا يقتضى الفعل إلا مرة واحدة، فإذا فعل المأمور ما اقتضاه هذا الأمر وجب أن لا يبقى عليه واجب آخر من جهة هذا الأمر، وإذا لم

يبقى عليه شيء من جهة الأمر لابد أنه حكم بكون المفعول مجزئاً وهو يعنى خروجه عن عهدة، وهو كما لو نهي عن شيء فانتهي، خرج عن عهدة النهي^(١).

واستدل أصحاب القول الثاني بما يأتي:

أولاً:

أن النهي لا يدل على الفساد بمجرد، فالأمر يجب أن لا يدل على الإجزاء بمجرد.

نوقش هذا الدليل:

بأننا إن سلمنا أن النهي لا يدل على الفساد، لكن الفرق بينه وبين الأمر أن نقول: النهي يدل على أنه منعه من فعله، وذلك لا يناقئ أن نقول: إنك لو أتيت به لجعله الله سبباً لحكم آخر.

أما الأمر فلا دلالة فيه على اقتضاء المأمور به مرة واحدة، فإذا أتى به فقد أتى بتمام المقتضى، فوجب أن لا يبقى الأمر بعد ذلك مقتضياً لشيء آخر.

ثانياً: أن كثيراً من العبادات يجب على الشارع فيها إتمامها، والمضى فيها، ولا تجزئه عن المأمور به، كالحجة الفاسدة، والصوم الذي جامع فيه.

نوقش هذا الدليل:

أن تلك الأفعال مجزئة بالنسبة إلى الأمر الوارد بإتمامها، وغير مجزئة بالنسبة إلى الأمر الأول، لأن الأمر الأول يقتضى

(١) قواطع الأئمة لابن السمعاني ج ١ ص ١٢٣، إرشاد الفحول ص ١٠٥.

إيقاع الأمور به، لا على هذا الوجه الذى وقع، بل على وجه آخر، وذلك الوجه بعد لم يوجد.

ثالثاً:

أن الأمر بالشئ لا يفيد إلا كونه مأموراً به، فأما أن الإتيان يكون سبباً لسقوط التكليف، فذلك لا يدل عليه مجرد الأمر.

نوقش هذا الدليل:

بأن الإتيان بتمام المأمور به يوجب أن لا يبقى الأمر مقتضياً بعد ذلك، وذلك هو المراد بالأجزاء^(١).

هذا وأخبر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

(١) المحصول للإمام الرازى ج ١ ص ٣٢٣ - ٣٢٤، الإحكام للأمدى ج ٢ ص ١٦٤ - ١٦٥.

الخاتمة

بعد أن انتهيت من هذا البحث المتواضع الذى أرجو أن أكون قد وفقت فى كتابته فإنى فى ختام هذا العمل أسجل أهم نتائج البحث فيما يلى:-

١- اختلف العلماء فى مدلول لفظ "أمر" فى اللغة، فمنهم من اشترط فيه العلو، ومنهم من اشترط فيه الاستعلاء، ولكن الراجح فى نظرنا هو ما ذهب إليه جمهور العلماء من أن مدلول الأمر فى اللغة هو: القول الطالب للفعل مطلقاً، سواء صدر هذا الأمر من الأعلى إلى الأدنى، أم من الأدنى إلى الأعلى، أم من المساوى.

٢- اختلف علماء الأصول فى تعريف الأمر الاصطلاحي، والراجح فى نظرنا هو تعريف القاضى البيضاوى، بأن الأمر: هو القول الطالب للفعل مطلقاً مجرداً عن القرائن.

٣- اختلف الأصوليون فى استعمال الأمر فى غير القول الطالب للفعل، كاستعماله فى الشئ أو الصفة أو الفعل، هل يكون حقيقة كذلك أو يكون مجازاً، على مذاهب، والراجح هو مذهب الجمهور القائل: بأن لفظ الأمر حقيقة فى القول المخصوص مجاز فيما عداه.

٤- اختلف علماء الأصول فى صيغة الأمر المجردة عن القرائن، هل تدل على الوجوب؟ أم على الندب؟ أم على الإباحة؟ على مذاهب، والراجح هو ما ذهب إليه جمهور الأصوليين من أن صيغة الأمر حقيقة فى الوجوب فقط،

واستعمالها فيما عداه يكون مجازاً، وقد تفرع على هذا الخلاف بعض الفروع الفقهية المذكورة في موضعها من البحث.

٥- في مسألة الأمر الوارد بعد التحريم، اختلف علماء الأصول فيما يدل عليه، هل يدل على الوجوب، أم على الإباحة، على مذاهب والراجح في نظرنا المذهب القائل: إن صيغة الأمر بعد التحريم للوجوب وقد تفرع على هذا الخلاف بعض الفروع الفقهية المذكورة في موضعها.

٦- في الأمر المطلق اختلف الأصوليون في دلالاته، هل يدل على المرة أو التكرار، على مذاهب، والراجح هو المذهب القائل بأن الأمر المطلق لا يدل على المرة ولا على التكرار، وإنما يدل على طلب الماهية من غير إشعار بمرة أو تكرار، إلا أنه لا يمكن إدخال تلك الماهية في الوجود بأقل من المرة الواحدة، فصارت المرة من ضروريات الإتيان بالمأمور به، وليست المرة مما وضع له الأمر، وقد تفرع على هذا الخلاف بعض الفروع الفقهية المذكورة في موضعها.

٧- اختلف الأصوليون في الأمر المطلق هل يفيد الفور أو التراخي على مذاهب، والراجح هو ما ذهب إليه الجمهور: بأن الأمر المطلق لا يدل على الفور ولا على التراخي، وإنما يدل على طلب الفعل فقط وقد تفرع على هذا الخلاف بعض الفروع الفقهية المذكورة في موضوعها.

٨- في مسألة الأمر بالمشئ هل هو نهى عن ضده، اختلف علماء الأصول في ذلك إلى عدة مذاهب، أرجحها المذهب القائل: إن الأمر بالمشئ يدل على النهي عن ضده استلزماً. هذه هي أهم نتائج البحث.

والله أسأل أن يكون هذا البحث قد كشف عن موضوعه وأفصح عن مضمونه، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل مقبولاً وخالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به، إنه نعم المولى ونعم النصير.

وطني الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مراجع البحث

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الإبهاج في شرح المنهاج لشيخ الإسلام، على بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦هـ، وولده تاج الدين عبد الوهاب ابن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ- الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل.
- ٣- الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين علي بن محمد الأمدي المتوفى سنة ٦٣١هـ، طبعة دار الاتحاد العربي للطباعة بالقاهرة، سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٤- الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبعة ثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، دار التراث القاهرة، طبعة دار المعرفة بيروت لبنان.
- ٥- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، للدكتور مصطفى سعيد الخن، طبعة الثالثة سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان.
- ٦- إحكام الفصول في أحكام الأصول للإمام الباجي المالكي، تحقيق عبد المجيد تركي، طبعة أولى سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م دار الغرب الإسلامي- بيروت لبنان.
- ٧- أحكام القرآن للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠هـ، مطبعة عبد الرحمن محمد

القاهرة، الناشر دار المصحف القاهرة تحقيق محمد الصادق قمحاوى.

٨- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، طبعة أولى. مطبعة مصطفى الحلبي.

٩- أصول السرخسى، للإمام محمد بن أحمد السرخسى، المتوفى سنة ٤٩٠هـ، طبعة أولى سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

١٠- أصول الفقه، للشيخ محمد أبى النور زهير، طبع دار الطباعة المحمدية بالقاهرة.

١١- البحر المحيط، للإمام محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى، الشافعى، المتوفى سنة ٧٩٤هـ، طبع دار الصفاة للطباعة والنشر بالغرقة تحرير ومراجعة د/ عمر سليمان الأشقر، د/ عبد الستار أبو غدة، طبعة ثانية سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٢- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، للإمام علاء الدين أبى بكر بن مسعود الكاسانى الحنفى، المتوفى سنة ٥٨٧هـ، طبعة ثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، دار الكتاب العربى بيروت لبنان.

١٣- البرهان فى أصول الفقه، لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجوينى المتوفى سنة ٤٧٨هـ، تحقيق عبد العظيم الديب، طبعة دار الوفاء للطباعة والنشر بالمنصورة.

- ١٤- التبصرة فى أصول الفقه، للإمام إبراهيم بن على الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦هـ، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو، طبع دار الفكر بدمشق سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٥- تخرىج الفروع على الأصول، للإمام شهاب الدين محمود ابن أحمد الزنجانى، المتوفى سنة ٦٥٦هـ، طبعة رابعة سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، مؤسسة الرسالة بيروت، تحقيق الدكتور/ محمد أديب صالح.
- ١٦- التفسير الكبير، للإمام محمد بن عمر بن الحسين الرازى المتوفى سنة ٦٠٦هـ، طبعة دار الفكر، الناشر دار الكتب العلمية طهران.
- ١٧- تكملة المجموع شرح المذهب، للمحقق محمد حسين العقبى، مطبعة الإمام بالقاهرة.
- ١٨- التلويح على التوضيح، للتفتازانى: مسعود بن عمر بن عبد الله الهروى، الخرسانى، سعد الدين، المتوفى سنة ٧٩٢هـ، مطبعة محمد على صبيح.
- ١٩- التمهيد فى تخرىج الفروع على الأصول، للإمام جمال الدين أبى محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسئوى، المتوفى سنة ٧٧٢هـ طبعة ثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، مؤسسة الرسالة بيروت، تحقيق دكتور/ محمد حسن هيتو.
- ٢٠- تيسير التحرير، لمحمد أمين، المعروف بأمير شاه الحسينى، طبعة دار الفكر.

٢١- الجامع لأحكام القرآن، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، المتوفى سنة ٦٧١هـ - مطبعة دار الكتب المصرية.

٢٢- جامع البيان عن تأويل القرآن، للإمام ابن جرير الطبري، طبعة ثالثة سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م مطبعة مصطفى الحلبي.

٢٣- حاشية الرملي على المنهاج، لابن شهاب الدين الرملي المصري الأنصاري، طبعة أخيرة سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م، مطبعة مصطفى الحلبي.

٢٤- حاشية السعد على مختصر ابن الحاجب، للنفتازاني: مسعود بن عمر بن عبد الله الهروي، الخرساني، سعد الدين، المتوفى سنة ٧٩٢هـ - طبعة سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م - مكتبة الكليات الأزهرية.

٢٥- حاشية العطار على شرح المحلى على جمع الجوامع، للشيخ حسن بن محمد العطار، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٢٦- الدر المختار - شرح تنوير الأبصار، للشيخ محمد علاء الدين الحصكفي (بهامش حاشية ابن عابدين) طبعة ثانية سنة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م - دار إحياء التراث العربى بيروت لبنان.

٢٧- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعارف، طبعة رابعة سنة ١٩٨٤م.

٢٨- سنن ابن ماجه، للإمام أبى عبد الله بن ماجه القزوينى،
المتوفى سنة ٢٧٥هـ، طبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى
الحلبى، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٩- سنن أبى داود، للإمام سليمان بن الأشعث المتوفى سنة
٢٧٥هـ، طبعة دار إحياء السنة النبوية، تعليق محمد محيى
الدين عبد الحميد.

٣٠- سنن الترمذى، للإمام أبى عيسى الترمذى محمد بن عيسى
بن سورة، المتوفى سنة ٢٩٧هـ، مطبعة مصطفى الحلبي،
دار الحديث بالقاهرة.

٣١- سنن الدارمى، للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى،
المتوفى سنة ٢٥٥هـ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، دار
الريان للتراث.

٣٢- سنن النسائى بشرح جلال الدين السيوطى وحاشية السندى،
دار الحديث بالقاهرة سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٣- شرح الإسئوى نهاية السؤل شرح منهاج الوصول فى علم
الأصول، للإمام جمال الدين عبد الرحيم الإسئوى، المتوفى
سنة ٧٧٢هـ، مطبعة محمد على صبيح.

٣٤- شرح البدخشى منهاج العقول شرح منهاج الوصول أيضاً،
للإمام محمد بن الحسن البدخشى المتوفى سنة ٩٩٢هـ،
مطبعة محمد على صبيح.

٣٥- شرح تنقيح الفصول، للإمام شهاب الدين أبي العباس
القرافي المتوفى سنة ٦٨٤هـ، طبعة أولى سنة ١٩٧٣م
مكتبة الكليات الأزهرية.

٣٦- شرح الجلال مع حاشية العطار على جمع الجوامع، للشيخ
جلال الدين محمد بن أحمد المحلى الشافعى، المتوفى سنة
٨٦٤هـ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٣٧- شرح السراج الهندى على المغنى للخبازى، رسالة
دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة بالقاهرة سنة ١٩٩٠م.

٣٨- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، للقاضى عضد
الملة والدين الإيجى المتوفى سنة ٧٥٦هـ، مطبعة الفجالة
الجديدة القاهرة، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، مراجعة
الدكتور شعبان محمد إسماعيل.

٣٩- شرح فتح القدير، للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد
السكندرى ابن الهمام الحنفى، المتوفى سنة ٦٨١هـ، طبعة
أولى المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق القاهرة سنة
١٣١٥هـ.

٤٠- الشرح الكبير ومعه حاشية الدسوقى، للشيخ أبى البركات
سيدى أحمد الدردير، مطبعة عيسى الحلبي.

٤١- شرح الكوكب الساطع فى نظم جمع الجوامع، للشيخ
السيوطى المتوفى سنة ٩١١هـ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية
الشريعة بالقاهرة للباحث محمود عبد الرحمن عبد المنعم،
سنة ١٩٩٤م.

- ٤٢- شرح اللمع، للإمام أبي إسحاق إبراهيم الشيرازي، المتوفى سنة ٤٧٦هـ، طبعة أولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، تحقيق عبد المجيد تركي.
- ٤٣- شرح المعلقات السبع، للإمام القاضي أبي عبد الله السحين ابن أحمد بن الحسين، المتوفى سنة ٤٦٨هـ، مكتبة القاهرة.
- ٤٤- شرح النووي على صحيح مسلم، مطبوعات الشعب، تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة.
- ٤٥- صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام مسلم بن الحجاج القشيري، النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ، تحقيق عبد الله أحمد أبو زينة، مطبعة الشعب، دار الكتب العلمية بيروت.
- ٤٦- صورة الأمر والنهي في الذكر الحكيم، للدكتور محمود توفيق محمد سعد، طبعة أولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، مطبعة الأمانة بالقاهرة.
- ٤٧- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، طبعة دار المعرفة بيروت لبنان.
- ٤٨- فتح القدير، للإمام كمال الدين محمد بن الهمام، المتوفى سنة ٦٨١هـ - مطبعة مصطفى محمد بالقاهرة.
- ٤٩- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، المتوفى سنة ١١٨٠هـ، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، مع المستصفي.

- ٥٠- القاموس المحيط، للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادى الشيرازى، المتوفى سنة ٨١٧هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ٥١- قواطع الأدلة فى أصول الفقه، للإمام أبى المظفر منصور ابن محمد بن عبد الجبار السمعانى، المتوفى سنة ٤٨٩هـ، طبعة أولى سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م دار الكتب العلمية بيروت لبنان، تحقيق محمد حسن محمد إسماعيل الشافعى.
- ٥٢- القواعد والفوائد الأصولية، للإمام أبى الحسن علاء الدين على بن عباس البعلى الحنبلى، المتوفى سنة ٨٠٣هـ، طبعة أولى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م دار الكتب العلمية بيروت لبنان، تحقيق محمد حامد الفقى.
- ٥٣- قوانين الأحكام الشرعية، ومسائل الفروع الفهية، لمحمد بن أحمد بن جزى الغرناطى المالكى المتوفى سنة ١٣٤٠م، تحقيق طه سعد، مصطفى الهوارى، عالم الفكر.
- ٥٤- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوى، للإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخارى، المتوفى سنة ٧٣٠هـ، طبعة دار الكتاب العربى بيروت.
- ٥٥- اللباب فى شرح الكتاب، للشيخ عبد الغنى الغنيمى الدمشقى الميدانى الحنفى المتوفى سنة ٤٢٨هـ، طبعة رابعة سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م دار الحديث حمص بيروت، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد.

٥٦- اللمع فى أصول الفقه، للشيخ إبراهيم بن على الشيرازى المتوفى سنة ٤٧٦هـ، طبعة ثالثة سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م، مطبعة مصطفى الحلبى.

٥٧- مباحث فى أصول الفقه، لأستاذنا الدكتور رمضان عبد الودود عبد التواب، طبعة ثانية سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م دار الهدى بالقاهرة.

٥٨- المجموع شرح المذهب، للإمام النووى، مطبعة الإمام بمصر.

٥٩- المحصول فى أصول الفقه، للإمام محمد بن عمر بن الحسين الرازى المتوفى سنة ٦٠٦هـ، طبعة أولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٦٠- المحلى، للإمام أبى محمد على بن أحمد بن حزم الظاهرى، المتوفى سنة ٤٥٦هـ، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت.

٦١- المستدرک على الصحيحين، للحافظ محمد بن عبد الله الحاكم النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥هـ، ويذيله التلخيص للحافظ الذهبى، دار المعرفة بيروت.

٦٢- المستصطفى من علم الأصول، لأبى حامد محمد بن محمد الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥هـ، طبعة ثانية دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٦٣- مسند الإمام أحمد للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ، طبعة دار صادر بيروت.

٦٤- المسودة فى أصول الفقه، لآل تيمية عبد السلام ابن تيمية المتوفى سنة ٦٥٢هـ، وعبد الحليم بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٨٢هـ، وأحمد بن عبد الحليم المتوفى سنة ٧٢٨هـ، مطبعة المدنى بمصر.

٦٥- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد ابن على الفيومى المتوفى سنة ٧٧٠هـ، طبعة بيروت لبنان.

٦٦- المعتمد فى أصول الفقه، لأبى الحسين محمد بن على بن الطيب البصرى المعتزلى، المتوفى سنة ٤٣٦هـ، طبعة أولى سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

٦٧- المغنى فى الفقه الحنبلى، لموفق الدين أبى محمد عبد الله ابن أحمد بن قدامة المقدسى، المتوفى سنة ٦٢٠هـ، طبعة سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، دار الكتاب العربى بيروت لبنان.

٦٨- مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج، للشيخ محمد الخطيب الشربيني، المتوفى سنة ٩٧٧هـ، دار إحياء التراث العربى بيروت لبنان.

٦٩- منهاج الوصول إلى علم الأصول، للقاضى ناصر الدين عبد الله بن عمر البضاوى، المتوفى سنة ٦٨٥هـ، مطبوع مع نهاية السؤل، ومنهاج العقول، مطبعة محمد على صبيح.

٧٠- الموافقات فى أصول الشريعة، للإمام أبى إسحاق إبراهيم ابن موسى اللخمى الشاطبى، المتوفى سنة ٧٩٠هـ- الناشر دار المعرفة بيروت لبنان.

فهرس الأعلام

يتضمن هذا الفهرس الأعلام الذين ورد ذكرهم فى البحث مع ترجمة مختصرة عنهم.

م	العـلـم	رقم الصفحة
١	الأقرع بن حابس بن عقال بن محمد بن سفيان بن مالك بن تميم، شهد مع رسول الله - ﷺ - فتح مكة، وحنيناً، وحضر الطائف، وكان شريفاً فى الجاهلية والإسلام. أسد الغابة لابن الأثير ج١ ص ١٢٨ - ١٣٠، الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر العسقلانى ج١ ص ٩١ - ٩٢ - ط أولى - نشر مكتبة الكليات الأزهرية.	٤٣١
٢	إبراهيم بن على بن يوسف بن عبد الله (أبو إسحاق الشيرازى) الفقيه الشافعى، الأصولى، ولد بفيروزآباد، بلدة قريبة من شيراز سنة ٣٩٣هـ نشأ بها، ثم انتقل إلى فيروز، من مؤلفاته: التنبيه فى مذهب الشافعى، والمهذب فى الفقه، واللمع والتبصرة فى أصول الفقه، توفى سنة ٤٧٦هـ. شذرات الذهب لابن العماد الحنبلى ج٣ ص ٣٤٩ - طبعة دار الفكر، الفتح المبين فى طبقات الأصوليين لعبد الله المراغى ج١ ص ٢٥٥ - ط ثانية سنة ١٩٧٤م بيروت، النجوم الزاهرة لجمال الدين بن تغرى بردى ج٥ ص ١١٧ - طبعة المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة.	٣٤٧

م	العلم	رقم الصفحة
٣	إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران (الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني) عالم الفقه والأصول، فقيه شافعي، من مصنفاته: الجامع في أصول الدين، ورسالة في أصول الفقه، وله مناظرات مع المعتزلة، توفي سنة ٤١٨ هـ. شذرات الذهب ج٣ ص ٢٠٩، البداية والنهاية لابن كثير ج١٢ ص ٢٤ - دار الفكر العربي، معجم البلدان لياقوت الحموي ج١ ص ١٧٨ - دار صادر بيروت.	٤٢٢
٤	إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود (التخفي) من أكابر التابعين صلاحاً وصديق رواية وحفظاً للحديث، من أهل الكوفة، فقيه العراق، ولد سنة ٤٦ هـ، توفي سنة ٩٦ هـ. الطبقات الكبرى لابن سعد ج٦ ص ١٨٨ - ١٩٩ - مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، الأعلام للزركلي ج١ ص ٨٠.	٤٠٩
٥	أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزيد بن معروف الحنبلي، أحد أهل الفهم، موثوق به في العلم، من مصنفاته: الشافعي، المقنع، تفسير القرآن، التنبيه، وغيرهم، توفي سنة ٣٦٣ هـ. طبقات المفسرين للدودي ج١ ص ٣٠٦ - ٣٠٧ - ط أولى سنة ١٩٧٢م مطبعة الاستقلال الكبرى، شذرات الذهب ج٣ ص ٤٥، تاريخ بغداد ج١ ص ٤٥٩.	٤١٨

Σ 9 Υ

٤٩٨



م	العـلـم	رقم الصفحة
	الفتح المبين للمراعى جـ ٢ ص ٨٩ - ٩٠، كشف الظنون لحاجي خليفة جـ ١ ص ٤٩٩ - طبعة دار العلوم الحديثة، الأعلام للزركلى جـ ١ ص ٩٠ - طـ ثالثة سنة ١٩٦٩م بيروت.	
١٢	أحمد بن على الرازى (أبو بكر الجصاص) فاضل من أهل الري، ولد سنة ٣٠٥هـ، انتهت إليه رئاسة الحنفية، من مؤلفاته: أحكام القرآن، وكتاب فى أصول الفقه، توفى سنة ٣٧٠هـ.	٤٥٨
	النجوم الزاهرة جـ ٤ ص ١٣٨، شذرات الذهب جـ ٣ ص ٧١، الأعلام للزركلى جـ ١ ص ١٧١.	
١٣	الحارث بن نفع بن المعلى بن لوذان بن حارثة بن زيد بن ثعلبة بن عدى بن مالك الأنصارى (أبا سعيد بن المعلى) له صحبة، يعد فى أهل الحجاز. أسد الغابة لابن الأثير جـ ٦ ص ١٤٢ - مطبوعات الشعب، الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر جـ ٢ ص ١٧٩ - طأولى - مكتبة الكليات الأزهرية.	٣٩١
١٤	الحسن بن يسار البصرى، أبو سعيد، تابعى، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة فى زمنه، ولد بالمدينة سنة ٢١هـ، وشب فى كنف على بن أبى طالب، سكن البصرة، له كتاب فى فضائل مكة، توفى بالبصرة سنة ١١٠هـ.	٣٤٩
	العبير جـ ١ ص ١٠٣، شذرات الذهب جـ ١ ص ١٣٦.	
١٥	الحسين بن على (أبو عبد الله البصرى) الملقب بالجعل، كان رأس المعتزلة، له تصانيف كثيرة على مذهبهم، وكان حنفى المذهب فى الفروع، توفى سنة ٣٦٩هـ.	٣٤٩

م	المعلم	رقم الصفحة
	العبر ج ٢ ص ١٣١، شذرات الذهب ج ٣ ص ٦٨، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ج ٨ ص ٧٣ - دار الكتب العلمية بيروت.	
١٦	الحكم بن أبيان العدني، أبو عيسى، ولد سنة ٨٠هـ روى عن : عكرمة، وطاوس، وإدريس بن سنان، وغيرهم، روى عنه: ابنه إبراهيم وابن عيينة، ومعر وغيرهم. تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ج ٢ ص ٤٢٣ - ٤٢٤.	٤٠٧
١٧	داود بن علي بن خلف الأصبهاني، ثم البغدادي (الظاهري) أحد الأئمة المجتهدين، وتنسب إليه طائفة الظاهرية، ولد بالكوفة سنة ٢٠٢هـ، من مصنفاته: كتاب الأصول، وإبطال التقليد، والإجماع، والإفصاح وغيرهم، توفي ببغداد سنة ٢٧٠هـ.	٤٠٧
	البداية والنهاية ج ١ ص ٤٧، شذرات الذهب ج ٢ ص ١٥٨، وفيات الأعيان لشمس الدين بن خلكان ج ٢ ص ٢٥٥ - طبعة دار الفكر بيروت سنة ١٩٧٨م.	
١٨	سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمر، الإمام العلم، أبو محمد القرشي المخزومي، عالم أهل المدينة، وسيد التابعين في زمانه، توفي سنة ٩٤هـ، وقيل: سنة ٩٣هـ، وقيل: سنة ٩٥هـ.	٤٠٩
	وفيات الأعيان ج ٢ ص ٣٧٥، العبر ج ١ ص ٨٣، شذرات الذهب ج ١ ص ١٠٢، التجويد الزاهرة ج ١ ص ٢٢٨.	
١٩	سفيان بن عيينة بن ميمون (ابن عيينة) الهلالي، الكوفي المكي، محدث، فقيه، ولد بالكوفة سنة ١٠٧هـ، من تصانيفه: تفسير القرآن الكريم، وجزء فيه أحاديث، توفي سنة ١٩٦هـ.	٤٠٧
	تهذيب التهذيب ج ٤ ص ١١٧ وما بعدها، حلية الأولياء ج ٧ ص ٢٧٠ وما بعدها.	

م	العـ لـ م	رقـ م الصفحة
٢٠	سليم بن أيوب بن سليم أبو الفتح (الرازي) اشتغل بالتفسير والحديث واللغة والفقه، من تصانيفه: "التقريب"، و"ضياء القلوب" في التفسير، توفي سنة ٤٤٧هـ وقيل: غير ذلك. شذرات الذهب ج٣ ص ٢٧٥ - ٢٧٦، وفيات الأعيان ج٢ ص ٣٩٧.	٣٤٩
٢١	الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو محمد، صاحب التفسير، كان من أوعية العلم، وهو صدوق في نفسه، توفي سنة ١٠٢هـ، وقيل: غير ذلك. سير الأعلام التبلاء ج٤ ص ٥٩٨، الطبقات الكبرى لأبي عبد الله بن سعد ج٦ ص ٣٠٠ طبعة دار صادر بيروت سنة ١٩٥٨م، ميزان الاعتدال لأبي عبد الله الذهبي ج٢ ص ٣٢٥ - ط أولى سنة ١٩٦٣م دار إحياء الكتب العربية لعيسى الحلبي.	٤٠٩
٢٢	طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر (القاضي أبو الطيب) من كبار أئمة المذهب الشافعي، ولد سنة ٣٤٨هـ، من مصنفاته: "شرح المزني"، توفي سنة ٤٥٠هـ. شذرات الذهب ج٣ ص ٢٨٤، البداية والنهاية ج١٢ ص ٧٩، العبر ج٢ ص ٢٩٦، النجوم الزاهرة ج٥ ص ٦٣.	٤٥٩
٢٣	عامر بن شراحيل (الشعبي) ولد سنة ١٧هـ، كان إماماً حافظاً فقيهاً متفناً، ولي قضاء الكوفة، قال أبو مجلز: ما رأيت أعلم من الشعبي: توفي سنة ١٠٤هـ. شذرات الذهب ج١ ص ١٢٦، النجوم الزاهرة ج١ ص ٢٥٣.	٤٠٧

م	العــــــــــــــــلم	رقم الصفحة
٢٠	سليم بن أيوب بن سليم أبو الفتح (الرازي) اشتغل بالتفسير والحديث واللغة والفقه، من تصانيفه: "التقريب"، و"ضيء القلوب" فى التفسير، توفى سنة ٤٤٧هـ وقيل: غير ذلك. شذرات الذهب ج٣ ص ٢٧٥ - ٢٧٦، وفيات الأعيان ج٢ ص ٣٩٧.	٣٤٩
٢١	الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو محمد، صاحب التفسير، كان من أوعية العلم، وهو صدوق فى نفسه، توفى سنة ١٠٢هـ، وقيل: غير ذلك. سير الأعلام النبلاء ج٤ ص ٥٩٨، الطبقات الكبرى لأبى عبد الله بن سعد ج٦ ص ٣٠٠ طبعة دار صادر بيروت سنة ١٩٥٨م، ميزان الاعتدال لأبى عبد الله الذهبى ج٢ ص ٣٢٥ - ط أولى سنة ١٩٦٣م دار إحياء الكتب العربية لعيسى الحلبي.	٤٠٩
٢٢	طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر (القاضى أبو الطيب) من كبار أئمة المذهب الشافعى، ولد سنة ٣٤٨هـ، من مصنفاته: "شرح المزنى"، توفى سنة ٤٥٠هـ. شذرات الذهب ج٣ ص ٢٨٤، البداية والنهاية ج١٢ ص ٧٩، العبر ج٢ ص ٢٩٦، النجوم الزاهرة ج٥ ص ٦٣.	٤٥٩
٢٣	عامر بن شراحيل (الشعبى) ولد سنة ١٧هـ، كان إماماً حافظاً فقيهاً متقناً، ولى قضاء الكوفة، قال أبو مجلز: ما رأيت أعلم من الشعبى، توفى سنة ١٠٤هـ. شذرات الذهب ج١ ص ١٢٦، النجوم الزاهرة ج١ ص ٢٥٣.	٤٠٧

م	العـلـم	رقم الصفحة
٢٤	عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن خليل، العلامة المتكلم شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف، ولي القضاء بالرى، من مصنفاته: "الأمالى" فى الحديث، "دلائل النبوة"، طبقات المعتزلة، كتاب "المغنى" فى علم الكلام فى سبعة عشر جزءاً توفى سنة ٤١٥هـ. تاريخ بغداد جـ ١١ ص ١١٣ - ١١٥، شذرات الذهب جـ ٣ ص ٢٠٢ - ٢٠٣، سير أعلام النبلاء جـ ١٧ ص ٢٤٤.	٤٥٩
٢٥	عبد الرحمن بن صخر الدوسى (أبو هريرة) صحابى، كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له، ولد سنة ٢١ قبل الهجرة، وتوفى بالمدينة سنة ٥٩هـ. اسد الغابة فى معرفة الصحابة لابن الأثير جـ ٣ ص ٦٤١، مطبوعات الشعب، شذرات الذهب جـ ١ ص ٦٣.	٣٩٢
٢٦	عبد الرحمن بن على بن محمد (أبو الفتح الحلواتى) الحنبلى الفقيه، الإمام، ولد سنة ٤٩٠هـ، برع فى الفقه والأصول، من مصنفاته: التبصرة فى الفقه، الهداية فى أصول الفقه، وتفسير القرآن فى إحدى وأربعين جزءاً، توفى سنة ٥٤٦هـ. طبقات المفسرين لشمس الدين بن أحمد الداودى جـ ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ ط أولى سنة ١٩٧٢م - مطبعة الاستقلال الكبرى، شذرات الذهب جـ ٤ ص ١٤٤.	٤١٩

م	العـلـم	رقـم الصفحة
٢٧	عبد الرحمن بن محمد بن رشيق (القيرواني) أبو القاسم مؤرخ فقيه مالكي، محدث، شاعر، له مصنفات منها: "المستوعب لزيادات مسائل المبسوط مماليك في المدونة" توفي سنة ٣٨٠هـ.	٣٧٥
	الأعلام للزركلي ج٣ ص ٣٢٥، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية للإمام محمد بن مخلوف ص ١١٠ - طبعة دار الكتاب العربي بيروت.	
٢٨	عبد الرحيم بن الحسن بن علي (الإسنوي) الشافعي، أبو محمد جمال الدين فقيه أصولي، من علماء العربية، ولد بإسنا سنة ٧٠٤هـ، من مصنفاته: الأشباه والنظائر، الكوكب الدرى، نهاية السؤل شرح منهاج الأصول، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول وغيرهم، توفي سنة ٧٧٢هـ.	٣٦٨
	شذرات الذهب ج٦ ص ٢٢٣ - ٢٢٤، التنجيم الزاهرة ج١١ ص ١١٤، الأعلام للزركلي ج٣ ص ٣٤٤ - دار العلم للملايين بيروت.	
٢٩	عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن أبي علي الجبائي (أبو هاشم) المتكلم بن المتكلم، المعتزلي بن المعتزلي من مصنفاته: الجامع الكبير، وكتاب القرص، وغيرهما، ولد سنة ٢٤٧هـ، وتوفي سنة ٣٢١هـ.	٣٧٦
	البداية والنهاية ج١١ ص ١٧٦، العبر ج٢ ص ١٢، سير أعلام النبلاء ج١٥ ص ٦٣ - ٦٤.	

م	العــــــــــــــــلم	رقم الصفحة
٣٠	عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد أبو نصر (ابن الصباغ) صاحب "الشامل" و "عدة المعالم" انتهت إليه رئاسة الأصحاب في زمانه مع الورع، والتقوى، والزهد، توفي سنة ٤٧٧هـ. شذرات الذهب ج٣ ص ٣٥٥، النجوم الزاهرة ج٥ ص ١١٩، العبر ج٢ ص ٣٣٧، وفيات الأعيان ج٣ ص ٢١٧.	٤٥٩
٣١	عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي (عز الدين بن عبد السلام) سلطان العلماء، فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد، ولد بدمشق سنة ٥٧٧هـ، من مؤلفاته: التفسير الكبير، الإمام في أدلة الأحكام، قواعد الشريعة، قواعد الأحكام في إصلاح الأنام، وغيرهم، توفي بالقاهرة سنة ٦٦٠هـ. شذرات الذهب ج٥ ص ٣٠١ - ٣٠٢، النجوم الزاهرة ج٧ ص ٢٠٨، الأعلام ج٤ ص ٢١.	٤٣٦
٣٢	عبد الله بن أبي قحافة بن عثمان بن عامر بن كعب القرشي (أبا بكر) أول الخلفاء الراشدين، وأول من آمن برسول الله - ﷺ - من الرجال وصاحبه في الهجرة، وفي القار، ولد بمكة سنة ٥١ قبل الهجرة، وتوفي رحمه الله سنة ١٣هـ. أسد الغابة ج٣ ص ٣٠٩، البداية والنهاية ج٧ ص ٢، شذرات الذهب ج١ ص ٢٤.	٤٢٧

م	العــــــــــــــــلم	رقم الصفحة
٣٣	عبد الله بن أحمد بن محمود (الكعبي) البلخي الخراساني، أبو القاسم، أحد أئمة المعتزلة، ولد سنة ٢٧٣هـ، من مؤلفاته: التفسير، قبول الأخبار ومعرفة الرجال، السنة. مقالات الإسلاميين، وغيرهم، توفي ببلخ سنة ٣١٩هـ. شذرات الذهب ج٢ ص ٢٨١، تاريخ بغداد ج٩ ص ٣٨٤، الأعلام ج٤ ص ٦٥ - ٦٦.	٤٥٨
٣٤	عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي، أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، كان كثير الاتباع لآثار رسول الله - ﷺ - حتى أنه ينزل منازلهم ويصلي في كل مكان صلى فيه، كان من أئمة المسلمين، وعلماء من أعلام الفتوى، توفي سنة ٧٣هـ، وقيل: سنة ٧٤هـ. أسد الغابة ج٣ ص ٣٤٠، البداية والنهاية ج٩ ص ٤، شذرات الذهب ج١ ص ٨١.	٤٠٩
٣٥	عبد الله بن عمر بن محمد بن علي (البيضاوي) الشافعي، ولد بالمدينة البيضاء بفارس قرب شيراز، من مصنفاته: منهاج الأصول إلى علم الأصول، وشرح الكافية لابن الحاج، وتفسير البيضاوي وغيرهم، توفي سنة ٦٨٥هـ، وقيل: غير ذلك. الفتح المبين ج٢ ص ٨٨، شذرات الذهب ج٥ ص ٣٩٢ - ٣٩٣.	٣٤٥

م	العـلـم	رقـم الصفحة
٣٦	عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار بن حرب (أبو موسى الأشعري) صحابي من الشجعان الولاة الفاتحين، ولد باليمن سنة ٢١ قبل الهجرة، وقدم مكة عند ظهور الإسلام، فأسلم وهاجر إلى أرض الحبشة، توفي بالكوفة سنة ٤٤هـ. شذرات الذهب ج١ ص ٥٣، الإصابة ج٦ ص ١٩٤، الأعلام ج٤ ص ١١٤.	٤٠٩
٣٧	عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجويني (إمام الحرمين) ولد سنة ٤١٩هـ، من مؤلفاته: البرهان في أصول الفقه، الشامل في أصول الدين، والإرشاد، وغير ذلك، توفي سنة ٤٧٨هـ. وفيات الأعيان ج٣ ص ١٦٧، شذرات الذهب ج٣ ص ٣٥٨، العبر ج٢ ص ٣٣٩.	٣٥٢
٣٨	عبد الوهاب علي بن الكافي بن علي بن تمام بن يوسف (ابن السبكي) ولد سنة ٧٢٧هـ، وقيل: غير ذلك، من مؤلفاته: جمع الجوامع، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، منع الموانع في أصول الفقه، "والأشباه والنظائر" في الفروع، ومعيد النعم ومبيد النقم، وغير ذلك، توفي سنة ٧٧١هـ. شذرات الذهب ج٦ ص ٢٢١، النجوم الزاهرة ج١١ ص ١٠٨، الفتح المبين ج٢ ص ١٨٤.	٣٥٠
٣٩	عطاء بن السائب الإمام الحافظ، محدث الكوفة، روى عن أبيه، وأُس بن مالك، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وغيرهم، حدث عنه: إسماعيل بن أبي خالد، الثوري، ابن جريج، وغيرهم توفي سنة ١٣٦هـ. سير أعلام النبلاء ج٦ ص ١١٠، طبقات ابن سعد ج٦ ص ٣٣٨، شذرات الذهب ج١ ص ١٩٤.	٤٠٩

م	العـ لـ م	رقم الصفحة
٤٠	على أبو الحسن سيف الدين (الآمدى) ولد بمدينة آمد سنة ٥٥٠هـ، من مؤلفاته: الإيكار، الإحكام فى أصول الأحكام، والمنتهى، وغيرهم، توفى بدمشق سنة ٦٣١هـ. شذرات الذهب ج٥ ص ١٤٤، النجوم الزاهرة ج٦ ص ٢٨٥، البداية والنهاية ج١٣ ص ١٤٠-١٤١.	٣٤٩
٤١	على بن أحمد بن سعيد (ابن حزم الظاهري) عالم الأندلس فى عصره، ولد بقرطبة، انصرف إلى العلم والتأليف، وكان يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة، من مصنفاته: كتاب "المحلى" فى الفقه، وكتاب "الإحكام فى أصول الأحكام" فى الأصول، وغير ذلك، توفى سنة ٤٥٦هـ. الفتح المبين ج١ ص ٢٤٦، وفيات الأعيان ج١ ص ٢٨، البداية والنهاية ج١٢ ص ٩١.	٤٠٦
٤٢	على بن إسماعيل بن أبى بشر (أبو الحسن الأشعري) شيخ طريقة أهل السنة والجماعة، وإمام المتكلمين، من مصنفاته: الرد على المجسمة، والتبيين عن أصول الدين، وفى الأصول: إثبات القياس، والخاص، والعام وغيرهم، ولد سنة ٢٧٠هـ، وقيل: سنة ٢٦٠هـ، وتوفى سنة ٣٢٤هـ. الفتح المبين ج١ ص ١٧٤-١٧٦، البداية والنهاية ج١١ ص ١٨٧، طبقات الشافعية لابن السبكي ج٢ ص ٢٤٥.	٣٧٨
٤٣	على بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم، أبو القاسم (الشرىف المرتضى) من أحفاد الحسين بن على بن أبى طالب، ولد ببغداد سنة ٣٥٥هـ، نقيب الطالبين، وأحد الأئمة فى علم الكلام والأدب والشعر، من مصنفاته: الغر والدرر، الشهاب فى الشيب والشباب، تنزيه الأنبياء، الانتصار فى الفقه وغيرهم، توفى ببغداد سنة ٤٣٦هـ. النجوم الزاهرة ج٥ ص ٣٩، شذرات الذهب ج٣ ص ٢٥٦-٢٥٧، الأعلام ج٤ ص ٢٧٨-٢٧٩.	٣٧٥

م	العلم	رقم الصفحة
٤٤	<p>على بن عقيل بن محمد (ابن عقيل) البغدادي، الحنبلي، فقيه أصولي، مقرئ واعظ، ولد ببغداد سنة ٤٣١هـ، من مصنفاته: تفضيل العبادات على نعيم الجنات، كتاب "الفنون" في فروع الفقه الحنبلي في عشر مجلدات، "الواضح" في أصول الفقه في ثلاث مجلدات، توفي سنة ٥١٣هـ.</p> <p>شذرات الذهب ج٤ ص ٣٥، العبر ج٢ ص ٤٠٠، النجوم الزاهرة ج٥ ص ٢١٩، البداية والنهاية ج١٢ ص ١٨٤.</p>	٤١٩
٤٥	<p>عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزيز بن رباح الفرشي العدوي، ولد قبل البعثة النبوية بثلاثين سنة، وقيل غير ذلك، أسلم في السنة السادسة من البعثة النبوية، بوع بالخلافة سنة ١٣ هـ، وهو أول من وضع للعرب التقويم الهجري، توفي رحمه الله سنة ٢٣هـ.</p> <p>شذرات الذهب ج١ ص ٣٣، البداية والنهاية ج٧ ص ١٣٠، تهذيب التهذيب ج٧ ص ٤٣٨ - ٤٤١.</p>	٤٦٧
٤٦	<p>عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن كعب القرشي السهمي، أسلم عام خيبر، وقيل: قبل الفتح بستة أشهر، بعثه رسول الله - ﷺ - أميراً على سرية إلى ذات السلاسل، واستعمله على عمان، وهو أحد الحكمين بين سيدنا على ومعاوية، توفي سنة ٤٣هـ، وقيل: سنة ٤٧هـ.</p> <p>أسد الغابة ج٤ ص ٢٤٤، طبقات ابن سعد ج٤ ص ٢٥٤، النجوم الزاهرة ج١ ص ١٢٢، سير أعلام النبلاء ج٣ ص ٥٤.</p>	٣٤٨

م	العلم	رقم الصفحة
٤٧	مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي (الإمام) ولد سنة ٩٣هـ، كان إماماً في الحديث وله فيه الموطأ، وبرع في الفقه حتى أنه يسمى إمام دار الهجرة، وإليه ينسب المذهب المالكي، توفي رحمه الله سنة ١٧٩هـ.	٤٥٥
٤٨	وفيات الأعيان ج٤ ص ١٣٥، البداية والنهاية ج١٠ ص ١٧٤، حلية الأولياء للأصبهاني ج٦ ص ٣١٦ - ط الثالثة سنة ١٩٨٠م - دار الكتاب العربي بيروت.	٣٦٨
٤٩	محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب، (الإمام الشافعي) القرشي المطلبي، ولد بغزة، وقيل: غير ذلك، سنة ١٥٠هـ، حفظ الموطأ وهو ابن عشر، وأفتى وهو ابن خمس عشرة سنة، وهو أحد الأئمة الأربعة، توفي سنة ٢٠٤هـ.	٣٦٨
٥٠	وفيات الأعيان ج٤ ص ١٦٣، البداية والنهاية ج١٠ ص ٢٥١، شذرات الذهب ج٢ ص ٩، العبر ج١ ص ٢٦٩.	٤٠٩
	محمد بن بهادر بن عبد الله التركي المصري (الزركشي) الفقيه الشافعي الأصولي المحدث، ولد بمصر سنة ٧٤٥هـ، من مصنفاته: البحر المحيط، تشنيف المسامع بشرح جمع الجوامع، لقطة العجلان، كلهم في الأصول، توفي سنة ٧٩٤هـ.	
	الفتح المبين للمراغي ج٢ ص ٢٠٩، شذرات الذهب ج٦ ص ٣٣٥، النجوم الزاهرة ج١٢ ص ١٣٤.	
	محمد بن جرير بن يزيد (أبو جعفر الطبري) المؤرخ المفسر الإمام ولد في آمل طبرستان سنة ٢٢٤هـ، من تصانيفه: تاريخ الطبري في ١١ جزءاً، تفسير الطبري في ٣٠ جزءاً، اختلاف الفقهاء، المسترشد في علوم الدين، وغيرهم، توفي سنة ٣١٠هـ.	

01.

م	العالم	رقم الصفحة
٥٥	محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود (كمال الدين بن الهمام) إمام من علماء الحنفية، عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه، ولد بالإسكندرية سنة ٧٩٠هـ، من مصنفاته: فتح القدير، التحرير، زاد الفقير، وغيرهم، توفي سنة ٨٦١هـ. شذرات الذهب ج٧ ص ٢٩٨، الأعلام للزركلي ج٦ ص ٢٥٥.	٣٥٩
٥٦	محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (الشوكاني) ولد سنة ١١٧٣هـ باليمن، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من مؤلفاته: نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، إرشاد الفحول في أصول الفقه، فتح القدير في التفسير، وغيرهم، توفي سنة ١٢٥٠هـ. الأعلام للزركلي ج٦ ص ٢٩٨.	٤٠٥
٥٧	محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين البكري (الإمام الرازي) الإمام المفسر، أحد فقهاء الشافعية المشاهير، برز في المنقول والمعقول من العلوم، ولد في الري سنة ٥٤٤هـ، من مؤلفاته: "المحصول" في أصول الفقه، "التفسير الكبير" وغيرهما، توفي سنة ٦٠٦هـ. البداية والنهاية ج١٣ ص ٥٥، شذرات الذهب ج٥ ص ٢١، النجوم الزاهرة ج٦ ص ٦٠٦.	٤٦٨
٥٨	محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز (ابن عابدين) الدمشقي، فقيه الديار الشامية وإمام الحنفية في عصره، ولد في دمشق سنة ١١٩٨هـ، من مؤلفاته: "رد المحتار على الدر المختار" في الفقه، ويعرف بحاشية ابن عابدين، "تسمات الأسفار على شرح المنار" في أصول الفقه، "وحاشية على المطول" في البلاغة، وغيرهم، توفي سنة ١٢٥٢هـ. الأعلام للزركلي ج٦ ص ٤٢.	٤٣٥

م	العــــــــــــــــلم	رقم الصفحة
٥٩	<p>محمد بن محمد بن محمد أبو حامد (الإمام الغزالي) ولد بمدينة طوس من أعمال خراسان سنة ٤٥٠هـ، برع في علوم كثيرة وكان من أنقياء العالم في كل ما يتكلم فيه، من مصنفاته: إحياء علوم الدين، المستصفى في أصول الفقه، وإلجام العوام عن علم الكلام، وغيرهم، توفي سنة ٥٠٥هـ.</p> <p>النجوم الزاهرة ج٥ ص ٢٠٣، العبر ج٢ ص ٣٨٧ - ٣٨٨، شذرات الذهب ج٤ ص ١٠، وفيات الأعيان ج٤ ص ٢١٦.</p>	٣٥٢
٦٠	<p>محمد بن محمد (ابن الحاج) أبو عبد الله العبدري المالكي الفاسي، فاضل تفقه في بلاده وقدم إلى مصر، من مصنفاته: مدخل الشرع الشريف، وشموس الأنوار وكنوز الأسرار، وغيرهما، توفي بالقاهرة سنة ٧٣٧هـ.</p> <p>الأعلام للزركلي ج٧ ص ٣٥، كشف الظنون ج٢ ص ١٦٤٣.</p>	٤٦٨
٦١	<p>محمد بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن مسعود أبو عبد الله (العبدري) فقيه رحالة مالكي، ولد بحاحه ونشأ بها، كان قاضياً بمراكش، توفي نحو سنة ٧٠٠هـ.</p> <p>الأعلام للزركلي ج٧ ص ٣٢.</p>	٤٦٨
٦٢	<p>محمد بن محمد بن محمود (أبو منصور الماتريدي) من أئمة علماء الكلام، من مصنفاته: مآخذ الشرائع في أصول الفقه، كتاب التوحيد، بيان وهم المعتزلة، وغيرهم، توفي سنة ٣٣٣هـ.</p> <p>معجم المؤلفين لعمر كحالة ج١١ ص ٣٠٠ - طبعة مكتبة المثنى بغداد، كشف الظنون ج١ ص ٢٦٢، ٣٣٥، ٥١٨، ٧٥١.</p>	٣٧٦

م	العــــــــــــــــلم	رقم الصفحة
٦٣	محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، أبو الشتاء، شمس الدين (الأصفهاني)، ولد سنة ٦٧٤هـ، من مصنفاته: التفسير، أنوار الحقائق الربانية، البيان في شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول، شرح البديع لابن الساعاتي في أصول الفقه، وغيرهم، توفي سنة ٧٤٩هـ. شذرات الذهب جـ ٦ ص ١٦٥، الأعلام، للزركلي جـ ٧ ص ١٧٦.	٤٧١
٦٤	محيس الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن حسن (الإمام النووي) الفقيه الشافعي الحافظ الزاهد، ولد سنة ٦٣١هـ، من تصانيفه: الروضة، المنهاج، شرح المذهب، المنهاج في شرح مسلم، رياض الصالحين، وكتاب الإنكار، وغيرهم، توفي سنة ٦٧٦هـ. شذرات الذهب جـ ٥ ص ٣٥٤ - ٣٥٦، النجوم الزاهرة جـ ٧ ص ٢٧٨، العبر جـ ٣ ص ٣٣٤.	٤٣٥
٦٥	مسعود بن عمر بن عبد الله (سعد الدين التفتازاني) من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) سنة ٧١٢هـ، من مؤلفاته: تهذيب المنطق، المطول في البلاغة، وحاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب في الأصول، والتلويح إلى كشف غوامض التنقيح، وغيرهم، توفي سنة ٧٩٣هـ، وقيل: سنة ٧٩١هـ. شذرات الذهب جـ ٦ ص ٣١٩ - ٣٢١، الأعلام للزركلي جـ ٧ ص ٢١٩.	٣٥٨

م	العلم	رقم الصفحة
٦٦	معاوية بن "أبي سفيان" صخر ابن حرب بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف، القرشي الأموي، أحد دهاة العرب المتميزين الكبار وند بمكة سنة ٢٠ قبل الهجرة، أسلم يوم فتح مكة سنة ٨ هـ، توفي سنة ٦٠ هـ. الأعلام للزركلي ج٧ ص ٢٦١ - ٢٦٢ ط خامسة سنة ١٩٨٠م دار العلم للملايين بيروت، شذرات الذهب ج١ ص ٦٥.	٣٤٩
٦٧	النعمان بن ثابت بن زوطى (الإمام أبو حنيفة) الفقيه المجتهد، ولد بالكوفة سنة ٨٠ هـ، من تصانيفه: "المسند" فى الحديث، "والمخارج" فى الفقه، وغيرهما، توفي سنة ١٥٠ هـ. تهذيب التهذيب ج١٠ ص ٤٤٩، شذرات الذهب ج١ ص ٢٢٧، البداية والنهاية ج١٠ ص ١٠٧، سير أعلام النبلاء ج٦ ص ٣٩٠.	٤٥٨
٦٨	يعقوب بن إبراهيم الأنصارى (أبو يوسف) صاحب الإمام أبى حنيفة، ولد سنة ١١٣ هـ، توفي ببغداد سنة ١٨٢ هـ. شذرات الذهب ج١ ص ٢٩٨، النجوم الزاهرة ج٢ ص ١٠٧، الطبقات الكبرى لابن سعد ج٧ ص ٣٣٠.	٤٥٨

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٣٤١	المقدمة:
٣٤٣	خطة البحث :
٣٤٥	الفصل الأول لفظ الأمر ويشتمل على ثلاثة مباحث:
	المبحث الأول
٣٤٥	أقوال العلماء فيما وضع له لفظ "أمر"
٣٤٥	القول الأول:
٣٤٧	القول الثاني:
٣٤٩	القول الثالث:
	المبحث الثاني
٣٥١	تعريف الأمر في اصطلاح الأصوليين
٣٥١	التعريف الأول:
٣٥٢	التعريف الثاني:
٣٥٤	التعريف الثالث:
٣٥٧	مقارنة بين التعريفات الثلاثة:
	المبحث الثالث
٣٦٠	هل يكون الأمر حقيقة في غير القول الطالب للفعل؟
٣٦٠	المذاهب:
٣٦١	الأدلة:

تابع فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٣٦٦	الفصل الثاني صيغة الأمر ويشتمل على سبعة مباحث:
٣٦٦	المبحث الأول فيما تستعمل فيه صيغة الأمر.
٣٧٤	المبحث الثاني فيما يفيد صيغة الأمر حقيقة.
٣٤٧	المذاهب.
٣٧٩	الأدلة.
٤٠٦	ثمرة الخلاف.
٤٠٦	الفرع الأول: الكتابة والإشهاد على الدين.
٤٠٩	الفرع الثاني: الإشهاد على البيع.
	المبحث الثالث
٤١٢	فيما يفيد الأمر بعد التحريم، وما يفيد النهي بعد الوجوب.
٤١٢	أولاً: ما يفيد الأمر الوارد بعد التحريم.
٤١٢	المذاهب.
٤١٣	الأدلة.
٤١٨	ثمرة الخلاف.
٤١٨	الفرع الأول: فيما يفيد الأمر الوارد في قوله تعالى ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾

تابع فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
٤١٩	الفرع الثاني: فيما يفيد أمر النبي - ﷺ - الوارد بالنظر إلى المخطوبة.
٤١٩	ثانياً: ما يفيد النهي الوارد بعد الوجوب.
	المبحث الرابع
٤٢١	فيما يدل عليه الأمر المطلق من المرة أو التكرار.
٤٢١	المذاهب.
٤٢٣	الأدلة.
٤٣٣	ثمرة الخلاف.
٤٣٣	الفرع الأول: الصلاة بتيمم واحد عدداً من الفرائض. ..
٤٣٥	الفرع الثاني: الأمر بإجابة المؤذن.
٤٣٦	الفرع الثالث: إذا قال لآخر: طلق بالإطلاق فماذا يملك؟
٤٣٧	الفرع الرابع: قطع يسرى السارق.
	المبحث الخامس
٤٣٨	فيما يفيد الأمر المعلق بشرط أو صفة.
٤٣٨	المذاهب.
٤٣٩	تحرير محل النزاع.
٤٤٠	الأدلة.

تابع فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
	المبحث السادس
٤٤٤	هل الأمر المطلق يفيد الفور أو التراخي؟
٤٤٤	المذاهب.....
٤٤٦	الأدلة.....
٤٥٥	ثمرة الخلاف.....
٤٥٥	الفرع الأول: المبادرة إلى أداء الزكاة.....
٤٥٦	الفرع الثاني: قضاء الصوم لمن أفطر في رمضان... ..
٤٥٧	الفرع الثالث: وجوب المبادرة إلى أداء فريضة الحج...
	المبحث السابع
٤٥٨	الأمر بالشئ هل هو نهى عن ضده؟
٤٥٨	المذاهب.....
٤٦٠	الأدلة.....
٤٦٧	الفصل الثالث مباحث متعلقة بالأمر
	المبحث الأول
٤٦٧	هل الأمر بالشئ ، أمر بذلك الشئ من الأمر الأول؟
٤٦٨	المذاهب.....
٤٦٩	الأدلة.....

تابع فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
	المبحث الثاني هل الأمر بالماهية المطلقة
٤٧١	أمر بجزئياتها؟
٤٧١	المذاهب.
٤٧٢	الأدلة.
٤٧٣	المبحث الثالث هل الأمران المتعاقبان للتأكيد؟
٤٧٤	الآقوال.
٤٧٥	الأدلة.
	المبحث الرابع الإتيان بالمأمور به هل يقتضى
٤٧٨	الإجزاء؟
٤٧٨	معنى الإجزاء.
٤٧٨	الآقوال.
٤٧٩	الأدلة.
٤٨٢	الخاتمة
٤٨٥	مراجع البحث.
٤٩٥	فهرس الأعلام.
٥١٥	فهرس الموضوعات.